جامعة وهران

كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و إدارة الأعمال

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

الموضوع:

الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري

إعداد الطالب: **تحت إشراف:**

بوزكري جمال **أ.د. دربال عبد القادر**

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د بن باير الحبيب	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**رئيسا**
أ.د دربال عبد القادر	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**مشرفا و مقررا**
د. مباركي ناصر	**أستاذ محاضر "أ"**	**جامعة وهران**	**مناقشا**
د. تراري مجاوي الحسين	**أستاذ محاضر "أ"**	**جامعة وهران**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2013/2012

خطة البحث

مقدمة

- **الفصل الأول: التكامل الاقتصادي**

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم، أشكال وأهداف التكامل

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي الدولي

المطلب الثالث: شروط نجاح التكتلات الاقتصادية

المبحث الثاني: آثار ومشاكل التكامل الاقتصادي

المطلب الأول: أثار التكامل الاقتصادي

المطلب الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي

المبحث الثالث: بعض تجارب التكامل الاقتصادي

المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي كنموذج رائد للتكامل الاقتصادي

المطلب الثاني: تجارب أخرى للتكامل الاقتصادي

- **الفصل الثاني: الشراكة الأورو متوسطية**

المبحث الأول: المشروع الأورو–متوسطي

المطلب الأول: مفهوم الشراكة

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتعاون الأورو متوسطي

المطلب الثالث: مسار الشراكة

المبحث الثاني: التوجه نحو الشراكة فعلية

المطلب الأول: مضمون وأهداف الشراكة الأورو– متوسطية

المطلب الثاني: البرامج الأوروبية لتفعيل اتفاق الشراك

المطلب الثالث: العلاقات التجارية المتنامية

❖ **الفصل الثالث: أثار الشراكة ومنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري**

المبحث الأول: الشراكة الأورو– متوسطية

المطلب الأول: المفاوضات الجزائرية الأوروبية

المطلب الثاني: مضمون الشراكة

المطلب الثالث: واقع الشراكة الأورو– جزائرية

المبحث الثاني: أثار الشراكة على الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: الآثار النظرية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني

المطلب الثاني: الآثار الفعلية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني

المطلب الثالث: تقييم اتفاق الشراكة وأثار الوصول إلى منطقة التبادل الحر

خاتمة

الملاحق

مقدمة

مقدمة

طبيعة الموضوع وأبعاده:

من الخصائص التي يتميز بها النظام العالمي الجديد التوجه نحو إقامة تكتلات اقتصادية كبيرة تستطيع من خلالها البلدان مواجهة التحديات وتحمل المخاطر وتقاسم الرفاهية، وأصبح المجال الاقليمي الاقتصادي هو المهيمن وهذا بغية الحصول على أكبر الأرباح والمكاسب من التجارة الدولية، ومن هذا المنطلق فقد ظهرت تجارب كثيرة محاولة إقامة تكتلات اقتصادية، ولعل أنجع هذه التكتلات لحد الأن هو الاتحاد الأوروبي الذي تجاوز كل المراحل وهو يشكل نموذجا في التكامل الاقتصادي.

وعليه فإن التكتلات والتجمعات الاقتصادية أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية، خاصة إذا تعلق الأمر بمجموعة من الدول التي تربطها جملة من المقومات التاريخية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو العقائدية

وفي هذا الإطار نجد أن الاتحاد الأوروبي يسعى باعتباره كيانا واحدا لإقامة علاقات التعاون والشراكة وصولا إلى منطقة التبادل الحر مع البلدان المتوسطية، وقد جاء مؤتمر برشلونة الذي عقد في 27-28 نوفمبر 1995 بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية ليجسد هذه الرغبة، وتم الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن أمن واستقرار المنطقة، وتم اعتبار هذا المؤتمر أو هذا الاجتماع الأول من نوعه حيث مكن الطرفين من تحديد الإطار المتعدد للشراكة باعتماد مقاربة شاملة (Une approche globale) تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تأمين المنطقة وتقديم إجابة إقليمية لمواجهة العولمة، كما أنها عملت على تجديد

آليات التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط (PESM) المعمول بها منذ السبعينات.

حيث أصبحت علاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على الحوض المتوسط المرتكزة على الجانب التجاري غير كافية، فكان لا بد من تقوية هذه العلاقات بإيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقيات للشراكة الشاملة بين الطرفين في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك بخلق مناطق للتبادل الحر وإقامة منطقة سلم واستقرار في الحوض المتوسطي.

فخلافا للمبادرات الأوروبية السابقة المحققة من طرف السياسة المتوسطية الشاملة (PMG) الممتدة ما بين الفترة (1973-1992) ثم السياسة المتوسطية المتجددة (PMR) الممتدة ما بين (1992-1996)، فإن الشراكة ترتكز على المعاملة بالمثل وعلى العلاقات الدائمة المتعددة الأطراف وعلى الحوار السياسي واحترام الآخر وتحرير المبادلات.

وللإشارة فإن التنفيذ الحالي للشراكة يلخص أساسا في إمضاء اتفاقيات ثنائية بين كل دولة من الدول المتوسطية (PTM) والاتحاد الأوروبي (L'UE)، حيث ينبغي أن تترجم هذه الاتفاقيات بإنشاء منطقة تبادل حر (ZLE) بصفة تدريجية.

الإشكالية:

والجزائر كغيرها من بلدان الضفة المتوسطية فقد دخلت في مفاوضات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي بهدف توقيع اتفاق الشراكة، وبالفعل ففي شهر أفريل من سنة 2002 وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة مع الجانب الأوروبي بهدف زيادة التعاون والشراكة في مختلف المجالات.

وقد أثار توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ردود فعل متباينة، فمبادلات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي هي مرتفعة أصلا حتى قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ باعتبارها تمثل ما يزيد في المتوسط عن 50% من إجمالي المبادلات الجزائرية، وحسب التصنيف الجغرافي فإن أوروبا تهيمن على واردات الجزائر، ومن بين ردود الأفعال محاولة معرفة ما وراء هذه الشراكة هل هو لترسيخ هذه الهيمنة خوفا من المنافسة الامريكية والصينية أم هو القرب الجغرافي في محاولة لبناء نموذج اقتصادي متكامل.

من وراء هذه الضجة التي اثارها توقيع الاتفاق، كان الخبراء يحاولون معرفة الأثار الايجابية والسلبية التي يخلفها تطبيق هذا الاتفاق على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

وفي سنة 2005 دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، وبعد مرور عدة سنوات على تطبيق بنود الاتفاق، حاولنا من خلال هذا البحث معرفة الدور الذي لعبته الشراكة في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما ادى بنا إلى طرح الاشكالية الرئيسية:

ماهي النتائج التي حققتها الشراكة بعد عدة سنوات على دخول الاتفاق حيز التنفيذ؟

وانطلاقا من هذه الاشكالية تتفرع عدة تساؤلات:

- كيف نقيم التجربة الجزائرية في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ؟
- هل يجب مراجعة اتفاق الشراكة أم أنه الخيار الانجع؟
- لماذا أرجأت الجزائر عملية التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي؟

هذه الأسئلة وغيرها حاولنا الإجابة عليها من خلال هذه المذكرة.

فرضيات البحث:

من خلال التساؤلات السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1- الشراكة خيار استراتيجي للجزائر، مكنها من تحقيق الاهداف المسطرة بزيادة حجم التبادل والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

2- اتفاق الشراكة تكريس لتبعية الجزائر للاتحاد الأوروبي وامتداد لترسيخ سياسة الهيمنة الأوروبية على السوق الجزائرية.

3- أثرت الشراكة بشكل نسبي على الاقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع البحث إلى الجدل المتواصل حول الجدوى من إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ضف إلى ذلك مرور عدة سنوات على دخول الاتفاق حيز التنفيذ وبالتالي إمكانية أخذ معلومة فعلية حول الأثر الذي تركه اتفاق الشراكة على مختلف الأصعدة.

أهداف البحث:

من خلال تناولنا لموضوع الشراكة حاولنا الوصول إلى:

1- نموذج يبين العلاقة بين ضفتي المتوسط؛

2- تحليل واقع الشراكة الجزائرية؛

3- إبراز النتائج التي تحققت جراء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛

4- تقييم الشراكة الأوروبية الجزائرية؛

منهج وأدوات البحث:

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي:

1- المنهج الوصفي من خلال تطرقنا إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالتكامل، وكذا وصف العلاقة الاورو متوسطية والشراكة الأوروبية الجزائرية.

2- المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية وحجم تأثرها بالشراكة مثل التدفقات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

أما الأدوات التي استعملناها في دراستنا لهذا الموضوع، فلقد كانت أدوات تحليل الاقتصاد الكلي التي مكنتنا من رصد أهم مؤشرات التباين بين الفترتين (قبل إبرام عقد الشراكة و بعد إبرامه و دخوله حيز التنفيذ)، سواء كان هذا التباين إيجابيا أو سلبيا.

ومن أجل تحقيق أهداف البحث المذكورة سابقا فلقد اعتمدنا في الكثير من الأحيان على الرسوم البيانية التوضيحية و على عرض إحصائيات من أجل زيادة القيمة العلمية للبحث.

المحاور الزمنية والمكانية:

الفترة التي بنيت عليها الدراسة من سنة2000 إلى سنة 2010 مع ذكر سنة 2017 لأنها التاريخ الفعلي والنهائي لعملية التفكيك الجمركي، أما المحور المكاني فقد اخترنا الجزائر وهذا بغرض إضافة دراسات وبحوث حول الاقتصاد الجزائري.

خطة البحث:

اعتمدنا على خطة متكونة من ثلاثة فصول:

تناولنا في الفصل الأول التكامل الاقتصادي لما له من علاقة وثيقة بالشراكة، وفيه حاولنا تقريب المفاهيم حول ماهية التكامل الاقتصادي وذلك من خلال التطرق لمفهومه وأشكاله وأهم الأهداف والمزايا، وبعد ذلك أبرزنا أثر ومختلف المشاكل التي تعترض التكامل الاقتصادي، ومن بعد ذلك عرجنا على بعض التجارب الخاصة بالتكامل الاقتصادي مركزين على الاتحاد الأوروبي باعتباره النموذج الناجح ولو نسبيا ولارتباطه مباشرة بموضوع البحث.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الشراكة الاورو متوسطية على اعتبار أن الجزائر جزء من هذا المشروع، وفي هذا الصدد تناولنا التطور التاريخي للتعاون (التجاري والمالي) وصولا إلى السياسة الجديدة المتمثلة في الانتقال من التعاون إلى الشراكة الفعلية مبينين العلاقات التجارية المتنامية بين ضفتي المتوسط.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة الأثار الآنية والمحتملة على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفي هذا الاطار قمنا تفسير الشراكة الأوروبية الجزائرية، ثم تطرقنا إلى الأثار الآنية أي بعد مرور عدة سنوات على دخول الاتفاق حيز التنفيذ سواء على مستوى المبادلات التجارية، القطاع الصناعي، مختلف المؤشرات، ثم حاولنا تقييم التجربة الجزائرية وتأثير منطقة التبادل الحر على الاقتصاد في حال الوصول إلى هذه المرحلة.

الفصل الأول

التكامل الإقتصادي

مقدمة الفصل :

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي "فاينر" سنة 1950، حيث بين أن شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية لذا تأكدت أهمية التكامل في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة

من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه المتزايد نحو إقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة لتكون نطاقا تتضاءل أمامه أهمية الاقتصاديات القومية عند رسم السياسات الاقتصادية، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر المكاسب الممكنة من التجارة الدولية.

وقد أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والجماعات وتشكل الدافع الأقوى للتقارب بين هذه الجماعات، بإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها، مبنية على إنشاء مناطق وتنظيمات وإبرام اتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المشتركة بين جميع الأطراف، ومن هنا جاءت أهمية الحوار الأورو المتوسطي الذي كان عبارة عن محاولة لتحديد الاختلافات والمشاكل الحقيقية بين الطرفين، ومن ثم إيجاد السبل وتقديم الاقتراحات ورسم الاستراتيجيات بشكل مشترك من أجل تجنب سوء التفاهم وتحقيق التوازن في العلاقة المتبادلة بين الطرفين، وعليه أصبحت التكتلات والتجمعات الاقتصادية ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية.

سنحاول في هذا الفصل عرض ماهية التكامل الاقتصادي وذلك بالتطرق لمفهومه وأشكاله وأهم الأهداف والمزايا التي يوفرها، ثم نعرج على ذكر مراحله وشروط نجاحه وهذا في المبحث الأول، ثم ننتقل في المبحث الثاني إلى أثار ومشاكل التكامل الاقتصادي في محاولة لإبراز مختلف الأثار التي يمكن أن يشكلها التكامل الاقتصادي سواء على الدول الأعضاء أو الغير مندمجة في التكامل، ثم نعرج في المبحث الأخير على بعض تجارب التكامل والاندماج الاقتصادي مركزين على تجربة الاتحاد الأوروبي باعتباره النموذج الناجح لحد الأن ولو كان ذلك نسبيا هذا من جهة ولكونه يرتبط ارتباطا مباشرا بموضوع البحث.

المبحث الأول

ماهية التكامل الاقتصادي

تلعب التجارة الدولية دورا حاسما وهاما في مجال العلاقات الدولية وفي التطور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الوقت الراهن، وبالتالي أصبح التكامل الاقتصادي الدولي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية وتسعى إليه الكثير من الدول، وعليه فإن الجهود الدولية التي بذلت ولازالت تبذل لتخفيف العقبات والعراقيل التي تعترض تدفقات التجارة الدولية تمثل نوعا من التكامل الاقتصادي، باعتبار أن هذا الأخير لا يتحقق إلا بالتبادل التجاري الحر بين المناطق التي تختلف فيما بينها في الإنتاج الاقتصادي.

المطلب الأول

مفهوم، أشكال وأهداف التكامل

سنحاول في هذا المطلب الوقوف عند تعريف التكامل الاقتصادي الدولي، وأهدافه فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم التكامل

إن أصل كلمة تكامل Integration هي لاتينية، بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام، أي بمعنى جعل الشيء كلا متكاملا، أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة وإضافتها بعضها إلى بعض الآخر لتكوين كل متكامل[1].

[1]– عمر صقر، التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، مصر: مكتبة عين شمس، 1996، ص36.

وعلى هذا الأساس فإن إعطاء تعريف للتكامل يثير عدة مشاكل من حيث علاقة المفهوم ببعض المفاهيم: مثل التوحيد والتنسيق والتعاون الإقليمي، وفي هذا الإطار يمكننا عرض مجموعة من التعاريف المفسرة لهذا المفهوم كما يلي:

تعريف (1): يرى G.Myrdal " أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي"[1].

تعريف (2): يرى B-Balassa مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر تحديدا، إذ يعرفه على أنه: "عملية وحالة، فبوصفه "عملية " يتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول المختلفة التي تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينها، أما بوصفه "حالة " أي أن الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت إلى نوع من التوازن الاقتصادي الذي تغيب فيه كل الأشكال المختلفة للتمييز والتفرقة بين الاقتصاديات الوطنية "[2].

تعريف(3): أما Tinbergen فيعرف التكامل الاقتصادي على أنه: "عملية تشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها B.Balassa وبالتالي فهو "عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون"[3].

---

[1]- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص 06.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003، ص14.

[3] -Ricardo Petrella : les principaux défis economique de la mondialisation actuelle, (conseiller a la comission européenne; professeur a l'université catholique de Louvain), 2001.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر قصد إزالة العراقيل على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، والعمل على التنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية من أجل بلوغ أهداف اقتصادية معينة، غير أنه من الضروري التمييز بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي، فالهدف من التعاون الاقتصادي (Coopération Economique) هو تخفيف أثر العقبات الموجودة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتقليل منها، أما التكامل الاقتصادي (Intégration Economique) يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يعمل على إزالة هذه العراقيل وتوفير الشروط الملائمة لزيادة فاعلية وعمق العلاقات الاقتصادية بين الدول[1]، ومن هنا فإن فكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات هيكلية وآثار واضحة المعالم في الاقتصاديات الوطنية للدول الأطراف في التكامل[2].

يمكننا القول أن الاتفاقيات التجارية الدولية التي تم توقيعها بين مختلف الدول والتي تهدف أساسا إلى تنشيط التبادل التجاري الدولي تعتبر نوعا من أنواع التعاون الاقتصادي الدولي، أما الجهود المبذولة من طرف دولتين أو مجموعة من الدول في إطار منطقة حرة للتبادل أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة والهادفة إلى إزالة الحواجز التي تقف في وجه التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في منطقة تكاملية فهي تشكل نوع من أنواع التكامل الاقتصادي الدولي.

[1]– سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 32.

[2]– محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها ، ج1، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص46.

الشكل 01: درجات التكامل الاقتصادي

منطقة التجارة التفضيلية ⇦ (تعريفة منخفضة)

⬇

منطقة التجارة الحرة ⇦ (حرية انتقال السلع)

⬇

منطقة التجارة الحرة+ تعريفة جمركية موحدة ⇦ اتحاد جمركي

⬇

اتحاد جمركي + حرية انتقال عناصر الإنتاج ⇦ سوق مشتركة

⬇

سوق مشتركة + سياسة اقتصادية مشتركة ⇦ اتحاد اقتصادي

⬇

اتحاد اقتصادي + سياسة نقدية موحدة ⇦ سوق موحد

المصدر: من إعداد الطالب

يوضح هذا الشكل أهم مراحل تطور التكامل الاقتصادي رأسيا من أبسط أنواع التكامل (منطقة التجارة الحرة) إلى منطقة العملة الموحدة.

الفرع الثاني: أشكال التكامل

يمكننا تلخيص أشكال التكامل فيما يلي:

1. التكامل الأفقي (L'intégration Economique Horizontale):

ظهر هذا النوع من التكامل بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يقوم هذا التكامل بناءا على الإرادة الحرة للدول الأطراف واتفاقها عليه وتنظيمها له، وتكون عادة هذه الدول متقاربة في مستوى التقدم الاقتصادي ومتجانسة في طبيعة أنظمتها أو من ناحية انتمائها القومي[1]، وينصب هذا النوع من التكامل على التوسع الجغرافي وذلك بضم مشاريع إنتاجية تعمل في نفس النشاط الاقتصادي وتقوم بإنتاج سلع وخدمات متشابهة لتشكل مشروعا واحدا، وهذا قصد رفع كفاءة وأداء المشروعات أو الوحدات الإنتاجية وذلك بالاستفادة من الوفورات الخارجية التي تتوفر للوحدات المنظمة، وبالتالي يؤدي إلى الحد من الآثار السلبية للمنافسة، غير أن هذا الشكل من التكامل قد يؤدي إلى بروز نزعات احتكارية إذا ما أدت عملية الاندماج التكاملي إلى الاستحواذ على نسبة كبيرة من السوق، بحيث لا يستفيد المستهلك من الانخفاض الحاصل في التكاليف[2].

2. التكامل العمودي (الرأسي): (L'intégration économique verticale):

ظهر هذا النوع من التكامل في مرحلة الاستعمار، حيث تقوم الدول المستعمرة بضم وحدات أو قطاعات إنتاجية إلى قطاعاتها من الدول التي تم استعمارها، لذلك

---

[1]– محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، المشروعات العربية المشتركة كقاعدة للتكامل الاقتصادي العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاقتصادية ، رسالة ماجستير، 2001، ص 11.

[2]– صلاح الدين نافع سليمان، التجمعات الإقليمية العربية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة ماجستير، 1990، ص7.

اقترنت علاقات التكامل العمودي بظهور التبعية الاقتصادية التي أصبحت رمزا لتخلف الدول النامية في علاقاتها مع الدول المتقدمة الصناعية[1]، حيث يقوم هذا النوع من التكامل بين بلدين أحدهما متقدم والآخر نامي يقع تحت سيطرة الأول بشكل مباشر وكامل (فيتخصص الأول في المنتوجات المصنعة والثاني في المواد الأولية بشكلها الخام)، واستمر هذا النوع من التكامل حتى بعد نيل هذه الدول لاستقلالها السياسي، حيث بقيت تابعة للدول الرأسمالية الصناعية من خلال آليات السوق الدولية التي توجهها المصالح الرأسمالية[2].

3. التكامل الإقليمي: (L'intégration Economique régionale) :

يقصد به التكامل بين مجموعة معينة من الدول في علاقات خاصة بينها، وقد ينشأ نوع من التشابك أو الترابط بين عدد من الأقطار أو الدول نتيجة لظروف سابقة مرت بها هذه الدول، والملاحظ أن ما هو قائم اليوم على المستوى العالمي راجع لعوامل تاريخية قسرية أو استعمارية، أو من خلال ما أفرزته النهضة التكنولوجية والتقدم العلمي من منتوجات وسلع أنتشر إنتاجها واستعمالها وتوزيعها في مختلف دول العالم، مما جعل انتشارها أمرا واقعا بما يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي الدولي على أنه عملية تقريب الاقتصاديات بعضها بالبعض الآخر وصولا إلى توحيدها[3].

[1]– محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، مرجع سابق، ص 12.

[2]– صلاح الدين نافع سليمان، مرجع سابق، ص8.

[3]– محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، مرجع سابق، ص 12.

الفرع الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي

تنطوي فكرة التكامل الاقتصادي الدولي على الاستفادة الفعلية من جميع الفرص الممكنة التي يوفرها التقسيم الكفء للعمل، وفيما يلي بعض الأهداف المتوخاة من التكامل الاقتصادي نوجزها كالآتي[1]:

- يؤدي التكامل الاقتصادي بالدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، واحتواء الاقتصاديات الوطنية في كيان اقتصادي جديد يعرف بمرحلة التكامل.
- تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات الضرورية والكافية لإحداث التغيرات اللازمة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ومن بين هذه الإجراءات[2]:

✓ إجراءات خاصة بإنشاء السوق الموحدة التي تتضمن التدابير الخاصة برفع العراقيل الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وإقامة تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

✓ إجراءات تتعلق بتنسيق السياسات وتجانسها والمتضمنة التدابير الخاصة بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية (السياسات المالية والنقدية والاستقرار الاقتصادي والتجارة الخارجية).

✓ إجراءات تتعلق بالإشراف وتتمثل في إجراءات توحيد المؤسسات الاقتصادية والنقدية.

---

[1]- قنش عبد الله، أهمية الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 29، 2006.

2-upach S. mouhoud E.et Talhite F.L'union Européen et ses voisins méditeranéens les prescreptives d'intégration économie internationale , 2004, P105.

- تحقيق الوفورات الداخلية، حيث تؤدي عملية التكامل إلى اتساع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتوجات في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وبالتالي زيادة الإنتاج، وانخفاض تكاليف الإنتاج خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات المرونة الموجبة، أي التي يتناقص فيها منحى التكاليف، وتصبح تكلفة الوحدة الواحدة أقل من السابق، ويسمى هذا الانخفاض في التكاليف بالوفورات الداخلية[1].
- تحقيق الوفورات الخارجية، ويحصل ذلك أيضا نتيجة اتساع الأسواق إلا أنها تنتج عن تحسينات مختلفة خارج الصناعة، أي تترتب عن تنقل عناصر الإنتاج واحتكاك المنظمين ببعضهم البعض.
- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للدول الأطراف في التكامل، حيث يلعب دورا فاعلا في تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعي أو استخراجي أولي إلى صناعي متقدم (توسيع الأسواق أمام المنتوجات الصناعية).
- يؤدي إلى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج.
- زيادة معدل النمو في الدول الأعضاء نتيجة زيادة حجم الاستثمار وإقامة مشاريع اقتصادية، إضافة إلى أهداف أخرى سياسية تتمثل في خلق تكتل كبير الغرض منه مواجهة القوى العظمى في العالم، وأخرى اجتماعية تتمثل في خلق فرص الشغل ورفع المستوى المعيشي لشعوب الدول[2].

[1]– براهيمي عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص 289– 290.

[2]– صلاح الدين نافع سليمان، مرجع سابق ، ص 15– 16.

- يساهم في زيادة القدرة التفاوضية تجاه الأطراف الخارجية وتحسين العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الأخرى[1].
- تهدف الدول الأعضاء من وراء التكامل إلى الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، تأهيل اليد العاملة، تطوير القطاعات التصديرية، وترقية نشاط البحث والتطوير، إضافة إلى تقوية الروابط الاقتصادية والتحكم في تدفقات الهجرة.
- تسعى العديد من الدول الصغرى من عملية التكامل الوصول إلى اقتحام الأسواق الأجنبية، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق التكامل، وبالتالي يعتبر التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول الأقل نموا استراتيجية لتحسين مستويات نموها الاقتصادي من خلال تشجيع عمليات التصنيع، شريطة أن تكون الأسواق واسعة كي تسمح للمؤسسات من تحقيق اقتصاديات الحجم الضرورية للكفاءة في الإنتاج[2].
- تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن تطويرها دون وجود سوق إقليمي محمي في ظل التكامل (الصناعات الإقليمية الناشئة) وهذا حتى تتمكن من اكتساب قدرات تنافسية دولية مع مرور الوقت.
- التقليل من حدة التوترات السياسية ما بين الدول الأعضاء، وهذا ما حدث في العديد من التجارب التكاملية، أبرزها إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والحديد سنة 1951 والمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1957 الذي مكن أوروبا من تفادي الحروب[3].
- تستفيد المؤسسات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء من فرص أكثر ومجال أوسع لزيادة إنتاجها للاستجابة للطلب الجديد على منتوجاتها الناتج عن

---

[1]– محمد ابراهيم السقا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، تحرير محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، 1998، ص 271– 272.

[2] –H–F. Henner, Convergence et Divergence entre nations au seins d'une intègration èconomique, colloque A.T.M, Aix en Provence, 29–31/Mai/2001.

[3]– زايري بلقاسم، الأثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، لتكوين منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004، ص 19- 20.

التكامل، وهذا ما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وتنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في مختلف مجالات الإنتاج، فضلا عن الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع[1].

بالرغم من الأهداف والمزايا التي سبق ذكرها، إلا أنه ينبغي التمييز بين أهداف التكامل بين كل من الدول الصناعية والدول النامية، فتسعى غالبا الدول الصناعية في إطار التكامل إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العراقيل المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، وزيادة حجم التجارة الإقليمية للدول الأعضاء وتوسيع نطاق السوق وهو ما يسمح بالاستفادة من تحقيق وفورات الحجم الكبير ومزايا التخصص، أما بالنسبة للدول النامية فإن المكاسب التي يفرزها هذا التكامل لا يكون بنفس القدر من الفعالية والحركية الاقتصادية المحققة في الدول المتقدمة، حيث أن الهياكل الصناعية في الدول النامية تتسم بالهشاشة وعدم التأهيل وبالتالي فإن أهداف التكامل في الدول النامية هي أهداف هيكلية.

وخلاصة القول أن التكامل الاقتصادي لا يعتبر هدفا في حد ذاته، بل أداة أو وسيلة لدفع عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول، لكن ينبغي الإشارة أن الاعتماد على مجرد إلغاء القيود على حركات السلع وعناصر الإنتاج بين الدول ليس هو الأسلوب الملائم للتكامل لتحقيق التنمية، بل أن التكامل التنموي يتطلب قيام استثمارات وتنسيق السياسات بين مختلف هذه الدول.

[1]– إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مصر: مكتبة مدبولي، 2002، ص 59– 60.

المطلب الثاني

مراحل التكامل الاقتصادي الدولي

نحاول في هذا المطلب عرض أهم المراحل التي يمر بها التكامل الاقتصادي من النظام التفضيلي للتجارة إلى غاية الاتحاد الاقتصادي والنقدي مرورا بمنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة.

الفرع الأول: النظام التفضيلي للتجارة (Système préférentiel)

يعتمد هذا النظام على اتفاق مجموعة من الدول باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات تتعلق بتخفيف العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات، حيث يتميز هذا النظام بالالتزام بما يلي:[1]

- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية ولكن دون إلغائها بشكل كلي.
- يشمل هذا النظام المعاملة التفضيلية الجمركية بالنسبة للسلع فقط ولا يشمل الجانب النقدي.
- للدول الأعضاء في هذا النظام الحق في صياغة ورسم نمط سياستها الجمركية وغير الجمركية دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

وللإشارة فإن هذا النوع من الترتيبات يعتبر أقل أشكال التكامل حيث يقدم بعض المزايا تتمثل في تخفيض محدود للرسوم الجمركية مع الاحتفاظ ببعض القيود على التعامل بين الدول الأعضاء.

[1]– عمر صقر، التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، مرجع سابق، ص 40.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة (Zone de libre échange)

على عكس النظام التفضيلي للتجارة الذي يقتصر على التخفيف من القيود الجمركية وغير الجمركية، فإن إنشاء منطقة تجارة حرة يعني التخلص الكلي من العراقيل الجمركية وغير الجمركية على السلع بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تراه من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة، وهي بذلك تتفق مع النظام التفضيلي للتجارة في هذا الشأن[1].

وبالتالي فإن الحرية التي يحتفظ بها كل عضو في المنطقة الحرة يعني اختلاف فرض الرسوم الجمركية بين هذه الدول الأعضاء على الدول الأخرى خارج المنطقة، وهذا ما يؤدي بهذه الدول (خارج المنطقة) إلى السعي إلى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة، خاصة التي لا تفرض قيودا تجارية مرتفعة على غير الأعضاء وذلك كوسيلة للدخول إلى باقي الدول الأعضاء[2].

ومن بين مناطق التجارة الحرة التي قامت خلال القرن العشرين نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، غير أنه ومن الآثار الناتجة عن منطقة التجارة الحرة ما بين الدول الأعضاء من خلال الإبقاء على اختلاف معدلات الرسوم الجمركية في تجارة دول المنطقة مع الدول غير الأعضاء في المنطقة ما يلي:[3]

- انحراف التجارة، بمعنى حدوث تحايل بعض الدول على الحواجز الجمركية، كأن تقوم دولة معينة باستيراد سلع من دول غير أعضاء في المنطقة بتعريفة جمركية منخفضة بدلا من الحصول عليها من دولة عضو في المنطقة، وهذا أمر

---

[1]– حسين عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر: الدار الجامعية، بدون تاريخ، ص 213.

[2]– محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص 256– 257.

[3]– حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، مصر: 1998، ص ص 30– 32.

يتناقض مع الأهداف التي يرمي إليها إنشاء منطقة تجارة حرة وهو توسيع نطاق التجارة فيما بين دول المنطقة.

- انحراف الإنتاج، بمعنى انتقال بعض المنتوجات المصنعة من الدول ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا إلى الدول ذات التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا بين دول المنطقة، خاصة إذا تعلق الأمر بمنتوجات تحتوي على مواد أولية بنسبة كبيرة لكنها غير متوفرة في دول المنطقة وهذا ما يستدعي استيرادها من الخارج، خاصة إذا كان الفارق في التعريفة الجمركية أكبر من الفارق في تكاليف الإنتاج.
- انحراف الاستثمار، أي أن انحراف الإنتاج قد يؤدي إلى انحرافات في الاستثمار، باعتبار أن المستثمرين الأجانب سوف يوجهون أموالهم إلى الدول التي تكون فيها الرسوم الجمركية على المواد الأولية والمنتوجات نصف مصنعة منخفضة نسبيا، وهذا من أجل أن يضمن هؤلاء المستثمرون تكاليف إنتاج المنتوجات التامة وأسعار بيع هذه الأخيرة عند المستوى الذي يجلب المستهلكين وتحقق للمستثمرين عوائد مجزية في نفس الوقت، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال بإحجام المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الدولة العضو في منطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا.

الفرع الثالث : الاتحاد الجمركي (Union douanière)

ينطوي الاتحاد الجمركي على إقامة منطقة حرة للتجارة بالإضافة إلى وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، ويتضمن هذا الاتجاه الإجراءات الآتية:[1]

- إزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.

[1]– عمر صقر، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي، مرجع سابق، ص 41.

- إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة يتم تحديدها وصياغتها على أساس متفق عليه بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.
- تكييف الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي وتعديلها لضمان عدم تعارض نصوصها مع التزامات دول الاتحاد الجمركي.

وللإشارة فإن هذا الشكل من أشكال التكامل يشبه منطقة التجارة الحرة خاصة ما يتعلق بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة القيود الجمركية عليها، لكنه يلزم الدول الأعضاء على اتباع سياسة جمركية موحدة لمواجهة كافة دول العالم خارج الاتحاد الجمركي، ففي هذه الحالة لا يمكن للدول غير الأعضاء أن تتحايل للتصدير إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي من خلال الاتفاق مع الدول التي تفرض رسوما أقل كما هو الحال في منطقة التجارة الحرة[1]. ومن أهم التجارب التي عرفها العالم في هذا الإطار نجد الاتحاد الجمركي الأوروبي الذي تم تكوينه سنة 1957، والذي ضم كل من ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ.

الفرع الرابع: السوق المشتركة (Marché commune)

يتم وفقا لهذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي إلغاء جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وتلتزم كل دولة بسياسة موحدة تجاه باقي دول العالم خارج السوق، أي إقامة اتحاد جمركي بالإضافة إلى تحرير انتقال عناصر الإنتاج وبالتالي فهي تهدف إلى ما يلي:[2]

- تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في السوق، وإزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة.

[1]– محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص258.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 28.

- تشجيع حرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء وبالتالي إمكانية زيادة إنتاجها، حتى تصبح هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال بدون قيود وكذا رؤوس الأموال بشكل أوسع.

الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي

يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية، وكذا إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق، وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية.

والجدير بالذكر أنه في حالة استعمال عملة واحدة فقط فإن الاتحاد الاقتصادي يتحول إلى اتحاد نقدي، ولعل من أهم الأمثلة التي يحدثنا عنها التاريخ بشأن الاتحادات الاقتصادية نذكر اتحاد البنلوكس (BENELUX) الذي تم تكوينه بعد الحرب العالمية الثانية بين كل من بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ (وهو يمثل حاليا جزء من الاتحاد الأوروبي)[1] ، وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في التكامل الاقتصادي، حيث تقوم الدول الأعضاء في هذه المرحلة بتنسيق سياستها الاقتصادية، المالية والاجتماعية. وفيما يلي الوقوف عند هذه السياسات:[2]

❖ **السياسة الاقتصادية:**

[1]– محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص 260.

[2]– حسين عمر، مرجع سابق ، ص 125.

يتمثل الهدف الأساسي من التكامل الاقتصادي في رفع مستوى الرفاهية*، ولبلوغ هذا الهدف لابد من إيجاد سياسات بديلة تساهم في زيادة الرفاهية وهذا إن على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى المنطقة المتكاملة ككل، وذلك باستخدام مختلف أدوات السياسة الاقتصادية كمعالجة اختلالات التوازن في عنصر العمل بالمنطقة المتكاملة عن طريق البرامج الإنمائية دون الاعتماد على هجرة اليد العاملة:

أ- **السياسة المالية:** ينبغي تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي، حيث ينبغي أن تزداد أهمية الميزانية الاتحادية (لدول الاتحاد الاقتصادي) عن ميزانية الدولة في حد ذاتها وذلك باعتماد الإجراءات الآتية:

- مساعدة الدول المتأخرة عن ركب العملية الإنمائية في المنطقة المتكاملة، فلا ينبغي التفكير في أن الاقتصاديات الوطنية في منطقة تم تكاملها بمثابة وحدات منفصلة، وعليه ينبغي تقديم الإعانات والمساعدات لبعض دول المنطقة المتكاملة وهذا ما يؤثر على توزيع الموارد ومعدلات النمو في الدول الأخرى الأعضاء بالمنطقة، وقد كان هذا دافعا قويا للدول الموقعة على اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة لإنشاء البنك الأوروبي للاستثمار الذي حمل على عاتقه المساهمة في تنمية الدول التي لم تلحق بالركب الاقتصادي.
- التمويل المشترك لمواجهة المشاكل الانتقالية، وهذا باعتبار أن إزالة الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة سوف يؤثر سلبا على أوضاع بعض المؤسسات والعاملين في قطاعات مختلفة، وفي هذا الإطار ينبغي النظر إلى أن المساعدات المقدمة قصد إعادة تمويل المشروعات وإعادة إدماج العمال بتدريبهم وتكوينهم مسؤولية مشتركة بين جميع الدول الأعضاء في السوق (وهو ما يعهد به

*- لا يمكن قياس الرفاهية بصفة نقدية، لكن يمكن تعريفها بأنها تقاس بعنصرين أساسين وهما : الدخل الحقيقي (القدرة الشرائية) و عدالة توزيع المداخيل.

في إطار السوق الأوروبية المشتركة للبنك الأوروبي للاستثمار والصندوق الاجتماعي الأوروبي).

ب- السياسة النقدية وتوحيد العملة: يعتبر وجود سلطة تعلو فوق السلطات الوطنية حاجة ماسة قصد ضمان وضع سياسة متجانسة للبنوك المركزية وتسيير المدفوعات، وإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال وتكامل أسواق هذه الأخيرة، وكذا معالجة المسائل النقدية ومنه الانتقال إلى نظام العملة الموحدة للدول الأعضاء في التكامل وهو ما يعرف "بنظام التوحيد النقدي".

وعلى هذا الأساس يعرف مندل (Mundell) منطقة العملة بأنها: "لإقليم الذي يثبت داخله سعر الصرف بينما يترك مرنا خارجه"[1]، ويضيف ماكينون (Mckinnon) أن منطقة العملة المثلى ينبغي أن تحقق ثلاثة أهداف رئيسية وهي: التشغيل، استقرار مستوى الأسعار وتوازن الحسابات الخارجية لميزان المدفوعات، بينما يرى جروبل (Grubel) أن اتحاد العملة المثلى هو ذلك الاتحاد الذي يضم عدد من المناطق أو الدول، ويهدف إلى رفع مستوى الرفاهية لسكان هذه المناطق أو الدول على مستوى أعلى من المستوى المحقق عند اعتبار كل منطقة أو دولة منطقة عملة مستقلة بذاتها.[2]

وللإشارة فإن (Mundell) يركز في منطقة العملة المثلى (الإتحاد النقدي) على معيار سهولة حركة عنصر العمل وتم اعتبار هذا العنصر من أهم المعايير، ثم تم تطوير هذه الفكرة أكثر من طرف (Mckinnon) بتركيزه على جدوى خفض العملة

---

[1] -J. Christophe, Integration Economique et croissance, La Montèe des blocs regionnaux ?. http//www.ac-Bordeaux.fr/Etablissement/sudmedoc/ses/1999.htm. (consultè le 20/06/2005).

[2]- ياسمين محمود فؤاد محمود، المنطقة المثلى للعملة والاتحاد النقدي الأوروبي، تقييم الآثار على اقتصاديات دول البحر المتوسط مع دراسة حالة مصر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، أطروحة دكتوراه، مصر، 2004، ص 07- 08.

لتصحيح الاختلال الخارجي عند حدوث الصدمات، وبالتالي يعتبر هذا الأخير أن درجة الانفتاح الاقتصادي تعتبر معيار من معايير منطقة العملة المثلى، حيث كلما ارتفعت درجة الانفتاح الاقتصادي أمكن التخلي عن أداة سعر الصرف واعتماد نظام سعر الصرف الثابت، وهذا عكس الاقتصاديات المغلقة التي ينبغي أن تعتمد نظام سعر الصرف المرن، بمعنى أن أهمية أداة سعر الصرف في إعادة التوازن وتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات تتراجع مع زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي، وبالتالي تقل تكلفة الانضمام إلى منطقة العملة.[1]

ويضيف كينن (Kenen) بالإضافة إلى المعيارين السابقين معيار درجة تنوع الهيكل الإنتاجي، فكلما زادت درجة التنوع الاقتصادي كلما انخفضت احتمالات حدوث الصدمات غير المتماثلة*، وبالتالي يقل أثرها السلبي، وعليه فإن نظم أسعار الصرف الثابتة تناسب الاقتصاديات ذات الهيكل الإنتاجي المتنوع، في حين تزداد أهمية أداة سعر الصرف (سعر الصرف المرن) في الاقتصاديات ذات الهياكل الإنتاجية غير المرنة.[2]

وفي دراسة قام بها روز وانجل (Rose and Engel) سنة 2000 لتقدير أهم محددات التجارة البينية بين دولتين، فارتكزت الدراسة على أن زيادة التبادل التجاري بين دولتين تتحدد بعدد من العوامل منها استخدام عملة موحدة (M.U)، المسافة بين الدولتين (Dij)، مستوى الناتج الوطني (Y)، حجم السكان (POP)، ومتغير(Z) يعبر عن جملة القيود المفروضة على التجارة بين الدولتين، وتوصلت الدراسة إلى أن

---

[1]– ياسمين محمود فؤاد محمود، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق ، ص 17.

*- نقصد بالصدمات غير المتماثلة هي التي لا تؤثر على مختلف الاقتصاديات بشكل واحد، وبالتالي وجب إجراء تعديلات في سعر الصرف، و هي عكس الصدمات المتماثلة التي تؤثر على معظم الاقتصاديات بشكل واحد، فلا حاجة إلى إجراء تعديلات في سعر الصرف الحقيقي.

[2]– عبد المنعم السيد علي، الوحدة النقدية العربية ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية عدد 7، 1986، ص 17– 18.

الدول الأعضاء في اتحاد العملة الموحدة (الاتحاد النقدي) يتمتعون بزيادة التبادل التجاري بشكل كبير (بحوالي 03 أضعاف) فيما بينهم بالمقارنة مع الدول غير الأعضاء في منطقة العملة، غير أنه من الانتقادات الموجهة لهذه النتائج أن اتحاد العملة يتشكل عادة من دول تتمتع بعلاقات تجارية قوية في الأساس أي قبل الانضمام إلى اتحاد العملة، وبالتالي فإن زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي قد تكون سببا للالتحاق باتحاد العملة وليس نتيجة له[1].

تحديد مفهوم التكامل النقدي:

هناك تعريفات مختلفة لمفهوم التكامل النقدي في الفكر الاقتصادي، و لكن أغلبها يرى على أنه مجموعة من الترتيبات التي تسعى إلى تسهيل المدفوعات الدولية و ذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء، و يعرف ***F. Machlup*** التكامل النقدي على أنه" مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية" وينظر ***Machlup*** إلى التكامل النقدي، على أنه أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية حيث أن "حرية التنقل و الهجرة وحرية تحويل رؤوس الأموال، وحرية التجارة ليست شرطا كافيا لتحقيق التكامل الكامل و يظهر ذلك بوضوح إذا ما تذكرنا ما يبينه الواقع من أن التجارة تستدعي المدفوعات، وان حركات رؤوس الأموال تستدعي إمكانية تبادل العملات المختلفة وأن الهجرة على نطاق واسع تستدعي توفير الفرص للحصول على أجور ثم القيام بتحويلها، و من هنا قيام نظام مدفوعات دولي يسمح بإجراء المدفوعات الدولية و بإجراء عمليات الصرف الأجنبي

[1]– ياسمين محمود فؤاد محمود، مرجع سابق، ص 33.

بلا قيود أو رقابة و هو باختصار " ***التكامل النقدي***" وهو جزء لا يتجزأ من نظام كامل للتكامل الاقتصادي"[1].

و يتبين لنا من هذا التعريف، أن جوهر التكامل النقدي هو في رأي ***Machlup*** إتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة بدلا من العملات الوطنية المنفصلة، و بذلك يكون متفقا مع معظم الكتاب الآخرين في تعريف التكامل النقدي الكامل أو الاتحاد النقدي، على أساس إنشاء عملة مشتركة، كما أنه عالج أيضا التكامل النقدي باعتباره وسيلة إلى غاية هي التكامل الاقتصادي، "و يتفق بذلك مع الاتجاه الرئيسي للفكر الاقتصادي الذي يغلب عليه تقسيم الاتحاد النقدي من زاوية المنافع و التكاليف الاقتصادية التي ينطوي عليها، حيث يحدد تلك المنافع أساسا على أنها إزالة العقبات التي تعوق المبادلات بين المناطق التي تستخدم عملات مختلفة"[2].

و لكن إذا كان هناك اتفاق حول أهمية التكامل النقدي، فهناك اختلاف حول طبيعة الخطوات التي تتخذ لتحقيق مثل هذا التكامل، "ومن الواضح أن أقصى درجات التكامل النقدي تتحقق عندما تقوم الدول الأعضاء بتوحيد العملات المستخدمة فيها . وهذه الدرجة العالية من التكامل النقدي تتطلب أن يكون هناك بنك مركزي واحد لكل المنطقة التي تتكون منها الدول الأعضاء وأن تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية".

و يرى الاقتصاديون أن التكامل النقدي يمر بعدة مراحل حتى نصل إلى خلق عملة موحدة ما بين الدول الأعضاء و هذه المراحل هي كما يلي:

---

[1] –Machlup,F(1976),Worwide,regional,sectoral,Macmillan,London.

[2]– زايري بلقاسم، مداخلة بعنوان: انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الاورو – متوسطية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة – أيام 21/ 22 ماي 2002 (جامعة البليدة).

- ✓ التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية بجميع أنواعها و تحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- ✓ القيام بتنسيق السياسات النقدية و المالية بين الدول الأعضاء، من أجل تحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي بين هذه الدول.
- ✓ قيام بنك مركزي كسلطة فوق وطنية لإصدار العملة الموحدة و الإشراف على التعامل بها، وتنسيق السياسة النقدية الموحدة بما يحافظ على قوة و استقرار هذه العملة الموحدة.

وبصفة عامة نجد أن موضوع التكامل النقدي يتركز في الواقع حول الكيفية و الأسلوب و المراحل التي يمكن من خلالها تحقيق هذا التكامل، و نذكر من بين أهم هذه الأدوات[1]:

- ✓ إقامة اتحاد للمدفوعات بين الدول الأعضاء.
- ✓ تجميع جزء من الاحتياطي النقدي للدول الأعضاء لدى جهة مركزية يستخدم لتقديم تسهيلات مؤقتة لمواجهة اختلال موازين المدفوعات في الدول الأعضاء.
- ✓ تنسيق أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.
- ✓ تنسيق السياسات النقدية فيما بينها أو استخدام عملة موازية كأداة لتسوية المدفوعات و كوحدة حسابية للدول الأعضاء إلى جوار العملات المحلية أو تحقيق التكامل في السوق المالي.

[1]– زايري بلقاسم ، مرجع سبق ذكره.

بينما يرى كروجمان (KRUGMAN) أن إقامة اتحاد العملة (الاتحاد النقدي) يؤدي إلى زيادة تخصص الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، فالعملة الموحدة تزيل العراقيل والعوائق أمام المبادلات التجارية، كما تشجع على اقتصاديات الحجم الكبير، وبالتالي سوف تتخصص كل دولة في السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية.[1]

وعلى هذا الأساس فإن التكامل النقدي يعتبر من أهم الترتيبات التنظيمية التي تؤدي إلى خلق حركية جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، بما فيها المبادلات وتنقل اليد العاملة ورؤوس الأموال دوليا، فالمبادلات التجارية ينجر عنها مدفوعات، وكذلك الحال بالنسبة لتنقل اليد العاملة ورؤوس الأموال اللتان تؤديان إلى احتمالات المبادلة بين عملات مختلفة وتحويل الأجور والموارد الأخرى وبالتالي فإن خلق نظام دولي للمدفوعات يتيح حرية تحويل النقد الأجنبي أي تحقيق تكامل نقدي، وبالتالي فإن هذا الأخير يمثل جملة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة جديدة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء تتولى مسؤولية إدارتها سلطة نقدية تأخذ شكل بنك مركزي[2].

وانطلاقا مما سبق فإن من المزايا التي توفرها منطقة العملة أو الاتحاد النقدي نوجزها فيما يلي[3]:

- تخفيض تكاليف المبادلات التجارية المتمثلة في تكاليف الوساطة المالية عند تغيير العملة، وتكلفة التأمين أي التكاليف المخصصة للتأمين ضد تقلبات أسعار

[1] –Paul R.Krugman,Maurice Obstfeld, Economie international,4 édition, imprimer par SNEL grafics, Belgique.

[2]– رعد الصرن، مرجع سابق، ص 234.

[3]– ياسمين محمود فؤاد محمود، مرجع سابق، ص 44– 45.

الصرف، إضافة إلى تكلفة المعلومات وهي مصاريف غير مباشرة تتعلق بالحصول على معلومات عن توقعات سعر الصرف في المستقبل.

- تشجيع التجارة بتفادي مخاطر سعر الصرف، كون أن العقود التجارية الطويلة المدى ترتبط بمخاطر تقلبات سعر الصرف، وقد تؤدي هذه الأخيرة إلى إحجام الكثير من المستثمرين عن ممارسة نشاطاتهم وبالتالي فإن استعمال عملة موحدة يؤدي إلى زيادة النشاطات ويؤثر إيجابيا على التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء تصديرا واستيرادا، إلا أنه من عيوب إقامة منطقة عملة موحدة أساسا هو عدم قيام أداة سعر الصرف بدورها في السياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى فقدان الدولة قدرتها وسلطتها على صياغة سياسة نقدية مستقلة حيث يترك ذلك لسلطة البنك المركزي الموحد.

❖ السياسة الاجتماعية

وتتمثل في التنسيق بين مستويات الأجور في المنطقة التكاملية قصد تفادي الاضطرابات في علاقات التكلفة التنافسية، أي أن الدول التي تتمتع بأجور منخفضة سوف تستفيد من ميزة تنافسية تؤثر على اقتصاديات باقي الدول الأعضاء المنضمة لمنطقة التجارة الحرة، حيث أن الفوارق في الأجور تدل على وجود فوارق في الإنتاجية الحدية للعمل.

المطلب الثالث

شروط نجاح التكتلات الإقليمية

إن تحقيق التكامل الإقليمي من شأنه أن يسهل التجارة بين الدول الأعضاء، ولكنه قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الدول غير الأعضاء في التكامل والتأثير سلبا على تدفقات التجارة الدولية، لذلك سمحت منظمة التجارة العالمية بإنشاء

تجمعات إقليمية، ولكن مع ضرورة عدم الخروج عن المبادئ التي تقوم عليها هذه المنظمة والمتمثلة أساسا في حرية التجارة الدولية، وعليه ينبغي تيسير التجارة بين أطراف التكامل وعدم زيادة العوائق والعراقيل تجاه الدول الأخرى، سنحاول في هذا المطلب الوقوف عند بعض الشروط التي نوجزها فيما يلي:[1]

الفرع الأول: الشروط الاقتصادية

تتطلب التكتلات الاقتصادية الإقليمية شروطا اقتصادية مشجعة كتوفر البنى الأساسية (كشبكة النقل والمواصلات والاتصالات) لتوسيع حركة التبادل التجاري بين دولة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي، وتوافر الأيدي العاملة المكونة والمؤهلة، وتخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي.

ويمكن القول أن نجاح التكامل الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء، حيث يمكن هذا التباين من الحصول على المزايا التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء، أما التشابه في التخصص الإنتاجي في هذه الدول قد يفقدها مزايا التكامل.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره فمن شروط عملية التكامل أيضا هو التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، خاصة التنسيق بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية، وكذا توزيع مكاسب التكامل وإيجاد وسائل للتعويض للدول الأعضاء التي قد تتضرر من التكامل (خاصة في ميزان مدفوعاتها نتيجة إلغاء رسوم الاستيراد على المنتوجات).

الفرع الثاني: الشروط السياسية

[1]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 56- 59.

تمثل الشروط السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل التكامل الإقليمي، حيث تفترض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصنع القرار في أطراف التكامل، كما توفر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء وتوفر الإرادة السياسية أيضا، فضلا عن أهمية تحقيق الكفاءة في الإطار المؤسسي للتكامل.[1]

الفرع الثالث: شروط التكامل النقدي

إلى جانب الشروط التي سبق ذكرها بخصوص التكامل الاقتصادي بشكل عام فإن إقامة تكامل نقدي يتطلب توفر بعض الشروط التي نوجزها فيما يلي:[2]

- تثبيت أسعار الصرف، مع حد أدنى من هامش تقلبات مسموح به.
- استعداد الدول لتقديم تنازلات سيادية بالنسبة لسياسات النقد فيها.
- ينبغي أن يقتصر هدف الحكومات على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، حيث إذا كان هدفها الحفاظ على الاستخدام الكامل وتسريع النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وذلك من خلال سياستها النقدية، فإن تثبيت أسعار الصرف النسبية يصبح غير فعال، حيث أن هذا الأخير يتعارض مع وجود سياسات نقدية مستقلة لكل دولة، وإنما يتفق مع سياسة نقدية موحدة على مستوى الاتحاد، وما يحتويه من رقابة نقدية موحدة.
- قابلية كاملة ودائمة ومتبادلة للتحويل بين عملات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وذلك في حالة عدم إنشاء عملة موحدة.

---

[1]– يمن محمد حافظ الحماقي، امكانيات الاستفادة الفعلية والمتوقعة من الأطر المؤسسة للتعاون الاقتصادي للدول النامية، في دعم الإطار المؤسسي للتكامل العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تحرير محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص380– 382.

[2]– عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 21– 23.

- ينبغي على الاتحاد النقدي وفي المراحل الأولى لإنشائه أن يقدم نوعا من التسهيلات والإعانات للدول الأعضاء فيه ذات العجز، وعلى أن يكون هذا الدعم مؤقتا ومحدودا أو مشروطا لكي لا يتعارض مع أهداف التكامل النقدي.

لقد تم صياغة نظرية التكامل الاقتصادي غالبا في إطار الاقتصاديات المتقدمة ذات الهياكل والمؤسسات المتطورة التي تتوفر على مجمل متطلبات التكامل فيما بينها، وتم تطوير هذه النظرية لتنطبق حتى على الدول النامية، لكن مع التأكيد على أن المبرر الرئيسي للتكامل فيما بين هذه الدول (النامية) هو خلق أسواق إقليمية متكاملة يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، وكذا تعبئة الموارد العاطلة وتطوير أنماط الإنتاج القائمة، غير أنه من الصعب على الدول النامية أن تستوفي شروط التكامل النقدي، حيث لا يمكن الحديث عن سوق نقدية ومالية موحدة قبل أن تكون هذه الدول قد قطعت شوطا كبيرا في تكامل أسواق السلع وعوامل الإنتاج، وكذا في علاقاتها التجارية البينية، إضافة إلى سياسات اقتصادية متناسقة مع بعضها تقوم بها دول راغبة فعلا في إقامة تعاون فيما بينها لتحقيق أهداف غايتها النهائية تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها.

المبحث الثاني

آثار ومشاكل التكامل الاقتصادي

بالرغم من أنّ التكامل الاقتصادي يتيح للدول المتكاملة مزايا عديدة، لا تتمتع بها بقية الدول ويحقق لها أهداف تنتهي في الأخير بتحقيق رفاهيتها، إلا أنه قد يخلف التكامل الاقتصادي عدة آثار، منها ما يؤدي إلى إحداث تغيرات بنيوية وهيكلية على اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، ومنها ما يحدث تغيرات على دول غير أعضاء في بعض الأحيان، كما قد يواجه التكامل الاقتصادي مشاكل ومعوقات تحول في بعض الأحيان دون البدء فيه، وأحيانا أخرى توقفه عن مرحلة ما، دون وصوله إلى التكامل التام.

المطلب الأول

آثار التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي حالة تصل إليها اقتصاديات البلدان المنضمة إلى التكامل، عبر تطبيقها لاتفاقيات تدخل ضمن متطلباته، ويترتب عن تطبيقها آثاراً على الدول الأعضاء ساكنة وديناميكية، قد تحدث في إحدى مراحل التكامل الاقتصادي خاصة مرحلة إقامة اتحاد جمركي، بالإضافة إلى آثار أخرى على الدول غير الأعضاء.

أولا: الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي[1]: و يطلق عليها أيضا اسم الآثار السكونية أو الاستاتيكية وهي قصيرة الأجل وتتمثل في:

1. **أثري تحويل وخلق التجارة:** نقصد بأثر **تحويل التجارة**، قيام دول الاتحاد الجمركي بتعويض السلع المستوردة من باقي دول العالم، بالسلع المنتجة داخل المنطقة المتكاملة، نظرا لتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة على استيراد السلع من الدول خارج منطقة التكامل، وإعفاء السلع المنتجة من أي تعريفة جمركية داخل منطقة التكامل، وبالتالي تحل منتجات الدول الشريكة محل الواردات من دول أخرى كانت تلك المنتجات فيما قبل ارخص ثمنا حين كانت تستورد من تلك الدول.

ومنه فإنّ تحويل التجارة من موردين ارخص إلى موردين أعلى سعرا، يعني أن أموالا أكثر دفعت من أجل شراء نفس المنتوج، وبالتالي يعتبر هذا الفارق تكلفة إضافية، ولهذا يعتبر تحويل التجارة أثر سلبي من أثار التكامل.

أمّا أثر **خلق التجارة** والذي يسمى أيضا أثر تعميق التجارة، فيتمثل في تعويض السلع المنتجة محليا بالواردات القادمة من باقي الدول المتكاملة، نظرا لانخفاض تكاليفها في هذه الدول مقارنة بتكاليف الإنتاج المحلية، وهذا الأثر هو ما أسماه الاقتصادي "فينر" بالأثر الإنشائي. ويعتبر أثر خلق التجارة أثر ايجابي للتكامل الاقتصادي، يزيد في رفاهية الدول الأعضاء في التكامل لأنه يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد نظرا لحرية التجارة، على عكس الأثر التحويلي للتجارة، الذي يحُّد من الرفاهية الاقتصادية لأنّه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد.

---

[1]_ commissariat général du plan, l'intégration régionale, imprimerie Bietlot-duculot, 2000, p 79.

وللإشارة فإنّه في بعض الحالات لا يتحقق الأثر السلبي لتحويل التجارة، فقد يحدث العكس ولهذا فان هذا النموذج ليس بالضرورة ينطبق على كل القطاعات، فهناك قطاعات تكون فيها التكلفة أقل من التكلفة في بقية دول العالم الخارجي.

ونقول أنّ التكامل الاقتصادي يخلق رواجا اقتصاديا للدول الأعضاء إذا استطاعت تلك الدول أن توازن ما بين خلق التجارة وتحويل التجارة.

2. **الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي:** نقصد بالأثر الاستهلاكي، أنَّه كلما زاد نصيب التجارة الداخلية (السلع المحلية مضافا إليها السلع المستوردة من الدول الأعضاء في الاتحاد) في الاستهلاك، كلما كانت نتائج الاستهلاك ايجابية، أي أن المستهلك يقبل على بضائع الدول الأعضاء في الاتحاد مستبعدا بضائع دول خارج الاتحاد، وبعبارة أخرى فالأثر الاستهلاكي ما هو إلا محصلة الأثرين الإنشائي والتحويلي، فعندما تكون المحصلة موجبة (الأثر الإنشائي أكبر من الأثر التحويلي) فهذا يعني تحقيق مستوى نمو جيد للاستخدام الأمثل للموارد، مما يزيد في الرفاه الاقتصادي الذي بدوره يزيد في الاستهلاك، أما إذا حدث العكس وكان الأثر التحويلي اكبر من الأثر الإنشائي، فهذا يؤدي إلى مستوى نمو منخفض ورفاه اقتصادي ضعيف، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك.

3. **أثر التكامل على عناصر الإنتاج**[1]: كما ذكرنا فيما سبق، فإنَّ التكامل الاقتصادي يؤدي إلى إعطاء الحرية لتنقل عوامل الإنتاج، من رأس مال ويد عاملة بين دول التكامل.

[1]– نوار كريم، التكامل الاقتصادي والنقدي الأوربي، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2002، ص 57.

– بالنسبة لرأس المال فإنّه ينتقل ما بين دول منطقة التكامل، إما على شكل أموال تودع لدى البنوك أو على شكل استثمارات، بحيث يجب في هذا الإطار تنسيق السياسات المالية والنقدية بين الأعضاء حتى لا يحدث أثر انحراف الاستثمار، الذي ينشأ نتيجة اختلاف محفزات الاستثمار، وهذا ما يجعله يتجه إلى الدول التي تمنحه ميزات نسبية أكثر، وقد يكون سببه أيضا نقص المعلومات في بعض الدول أحيانا.

– بالنسبة لعنصر العمل وانتقاله تحكمه محددات ربما يكون في مقدمتها الأجر، فعندما يكون الفرق في الأجور كبير بين دول منطقة التكامل، فمن شأن هذا الاختلاف أن يؤدي إلى انتقال اليد العاملة إلى البلد ذو الأجر العالي، وهروبها من البلد الذي تمنح فيه أجور أقل، أيضا من بين آثار التكامل السلبية على عنصر العمل، اختلاف قوانين العمل والضمان الاجتماعي التي تقيد من حرية انتقاله، ولذا كان من الضروري توحيد جميع السياسات الاقتصادية لتفادي هذه الآثار السلبية للتكامل.

ثانيا: الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي

تعتبر هذه الآثار طويلة الأجل، لأنّ ظهورها يتطلب وقت أطول مقارنة بالآثار السكونية للتكامل، ولكنها مهمة جدا لأنها تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وتتمثل في:

1. **أثر المنافسة:** إن حرية دخول كل دولة من دول الاتحاد إلى أسواق الدول الأعضاء، سيؤدي إلى تكثيف المنافسة بين المنتجين وزيادة الكفاءة خصوصا إذا لم تتوافر شروط المنافسة قبل قيام الاتحاد، كما أن بعض الصناعات التقليدية التي تعودت على طرق الإنتاج القديمة لانعدام الحافز للتجديد، تجد نفسها مضطرة لتحسين طرق الإنتاج وتخفيض التكاليف، لاستمرار البقاء بعد ازدياد المنافسة بين

المنتجين الآخرين في الاتحاد، أو عليهم الانسحاب من السوق بهدوء، وبذلك يتغير المناخ الاقتصادي العام وتتحسن طرق الإنتاج والنظرة المختلفة للأمور وطرق الإدارة والتسويق، بعد أن تهب رياح المنافسة لتشيع التغير السريع.

2. **أثر وفورات الإنتاج:** إنّ إلغاء الرسوم والقيود الأخرى على التجارة بعد قيام الاتحاد يوسع من الأسواق المفتوحة للمنتجين داخل الاتحاد، مما يمكنهم من تحقيق وفورات الإنتاج، التي تأتي من زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع، وحجم الإنتاج فقد يكون حجم المشروع أقل من الحجم المثالي خصوصا عند عدم توافر ظروف المنافسة الكاملة، وزيادة حجم المشروع مع توسيع الأسواق يؤدي إلى تحقيق وفورات الإنتاج الداخلية، فتستطيع المنشأة زيادة الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية، حيث أنّ السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير، وقد لا يأتي ذلك إذا كانت الأسواق صغيرة ومتفرقة.

إضافة للوفرات الداخلية يمكن أيضا اتساع حجم السوق وتحقيق وفورات الحجم الداخلية، وهي وفورات لا تتعلق بالمشروع بل خارجية عنه، ونمو الصناعة الوطنية إجمالا يخلق مصدرا للعمالة المدربة والإدارة الواعية فيؤدي ذلك إلى انتشار وتطور المعرفة التقنية، واستخدام طرق جديدة في الإنتاج.

3. **زيادة الاستثمار:** يؤدي الاتحاد الاقتصادي إلى تحريك الاستثمار وزيادته، وبذلك يتم تحديث المصانع وتوسيع الطاقة الإنتاجية وازدياد التخصيص، ويرتفع الدخل القومي ويزداد معه الادخار والاستثمار، كما أن الدول الأخرى خارج الاتحاد قد تزيد من استثماراتها في السوق، بعد أن يشيع الاستقرار وتزداد فرص تحقيق عوائد أخرى، وهناك دلائل قوية على أنّ إيجاد أو تعميق اتفاقية التكامل يحفز الاستثمار الخارجي المباشر، فمثلا بين عامي1946-1970 تضاعف عدد

المصنعّين الأوربيين الأعضاء في التجمع الأوربي والموجودين في دول أخرى أعضاء في التجمع ستة مرات من 86 إلى434، بينما الذين وجد في دول غير أعضاء في التجمع الأوربي قد زاد عددهم من 95 الى 311 فقط، وقد توصلت اللجنة الأوربية سنة 1998 إلى أنّ الاستثمار في دول الاتحاد الأوربي قد نمى بسرعة عن الاستثمار في دول خارج الاتحاد الأوربي بعد بدء برنامج السوق المشتركة فقد حولت ألمانيا والمملكة المتحدة استثماراتها من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوربي بداية من أواخر الثمانينات، ومن الأدلة أيضا على أن التكامل الاقتصادي يؤثر على الاستثمار حيث يؤدي إلى تنميته ما حدث من تطور في التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (**NAFTA**)، حيث ازداد حجم التجارة والاستثمارات من 131 مليار دولار عام 1987 إلى 375 مليار دولار عام 1990، بمعدل نمو 33.6%، كما نمت تجارة الخدمات بين الجانبين من 14.8 مليار دولار عام 1987 إلى20.2% مليار دولار عام 1990 بمعدل نمو 36.5%، و نمت أيضا استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة في كندا من 57 مليار دولار عام 1987 إلى 71 مليار دولار في عام 1990، أي بمعدل نمو 24.6% و ازدادت الاستثمارات الكندية في الولايات المتحدة بنسبة 50% أثناء الفترة 1987-1990 من 22 مليار إلى 33 مليار دولار[1].

4. **التخصيص:** إنّ تحرير التجارة بين مجموعة من الدول، كنتيجة للتكامل الاقتصادي، قد يؤدي لأن تتخصص الدولة في المنتجات التي توجد للدولة بها ميزة نسبية، وبالتالي يمكن للسوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة تحقيق الفوائد المتأتية من تقسيم العمل، وقد يكون التخصيص بين الصناعات أو ضمن الصناعات.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، القاهرة: مكتبة النهضة العصرية، 1998، ص 128.

إلى جانب هذه الآثار، هناك آثار ايجابية أخرى تتمثل في تحسين شروط ومعدلات التبادل بين دول منطقة التكامل، وكذلك تنشيط الابتكار والتعاون بين المؤسسات في مجال البحث والتطوير، كنتيجة لتحرير حركة الباحثين و المعلومات، ولقيام الهيئات فوق القطرية المكلفة بتسيير شؤون المنطقة التكاملية بتمويل برامج بحث في شتى الميادين.

ومما تقدم ذكره يمكن القول أنّ المكاسب الناتجة عن الآثار الحركية للتكامل الاقتصادي لها فائدة كبيرة على اقتصاديات الدول المتكاملة، مما يخدم التنمية في تلك الدول ويزيد من رفاهيتها.

ثالثا: أثر التكامل الاقتصادي على اقتصاديات الدول غير الأعضاء:

كما ذكرنا سابقا فإنّ التكامل الاقتصادي له آثار ايجابية على الدول الأعضاء، فهو يؤدي إلى زيادة رفاهيتها، ولكن قد يؤثر التكامل سلبا على اِقتصاديات الدول غير الأعضاء، خاصة غير المنتمية لأي تكامل إطلاقا، فالتكتلات الاقتصادية الكبيرة الحجم من شأنها أن تؤثر في الأسعار العالمية للسلع فإذا انخفضت الأسعار داخل منطقة التكامل مثلا، نظرا لزيادة الكفاءة الإنتاجية بها، فإن الدول خارج منطقة التكامل تصبح أسعار منتجاتها أغلى نسبيا بالمقارنة مع أسعار تلك الدول المتكتلة، وتضطر إلى استيرادها منها لأنه أقل تكلفة من إنتاجها، وهذا ما يؤثر سلبا على شركات تلك الدول التي تستورد لأنه يقل الطلب على منتجاتها، مما يجبرها على تخفيض أسعار منتجاتها، ويؤثر ذلك سلبا على أرباحها وفي بعض الأحيان تضطر إلى تغيير نمط إنتاجها أو تغيير المنتوج أصلا، وأحيانا تجبر على الانسحاب من النشاط، مما يترك عواقب وخيمة على اقتصاد ذلك البلد إذا كان التأثير يمس عدد كبير من الشركات (نقص معدل نمو الاقتصاد، زيادة البطالة نظرا لتسريح

العمال...)، وقد يؤثر التكامل على الاستثمار في الدول غير الأعضاء، حيث أن الدول بعد تكاملها تصبح تفضل الاستثمار داخل منطقة التكامل، لأنّها تواجه أخطاراً أقل، نظرا لتوحيد السياسات المالية والنقدية والضريبية فيما بينها، و أيضا من أجل تنمية الدول الأعضاء، لأنّها تعبر عن وطن واحد، وفي بعض الحالات تقدم الدول المتكاملة على سحب أموالها المودعة في الخارج، وتحويل استثماراتها إلى التكتل الذي تنتمي إليه، وهذا ما فعلته ألمانيا والمملكة المتحدة، وكل هذا يوثر سلبا على الدول غير الأعضاء في التكامل، ولذا هناك من الدول من تضطر للانضمام لتكتل ما تجنبا لتأثيرات بقية التكتلات على اقتصادها.

المطلب الثاني

مشاكل التكامل الاقتصادي

يواجه قيام التكامل الاقتصادي مشاكل، قد تكون قبل تنفيذ المرحلة الأولى منه، مما يعمل على عدم قيامه إطلاقا، وقد تكون هذه المشاكل أثناء مرحلة من مراحله، مما يحول دون الوصول إلى المرحلة الموالية، وهذه المشاكل متعددة يمكن أن تتمثل في:

أولا: مشاكل تتعلق بهياكل اقتصاديات دول أطراف التكامل

1. **تشابه الهياكل الإنتاجية لدول التكتل:** يصعب إقامة تكامل اقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول تتشابه وتتقارب هياكلها الإنتاجية، سواءً من حيث أدوات الإنتاج، أو طبيعة هذا الإنتاج، أو من حيث هيكل صادراتها ووارداتها، وهذا يتناقض مع شرط وجود النواقص والفوائض، فهذا التقارب لا يخدم التبادل التجاري بين الدول المراد تكتلها، وتظهر هنا

عدم الحاجة إلى التكامل لأنّه لن يزيد في التبادل التجاري، باعتبار أنّ هذه الدول تنتج نفس المنتوج وليست بحاجة إلى بعضها، ويؤدي هذا التشابه في الهياكل الإنتاجية إلى زيادة حدة المنافسة بينها والمضاربة على عدد محدود من الأسواق.

2. **ضعف البنية التحتية لبعض الدول:**

وجود البنية التحتية القوية من وسائل نقل ومواصلات وشبكة معلومات قوية، محفز أساسي وعامل مهم جدا لقيام التكامل، ولهذا فان ضعف هذه البنية في بعض الدول يقف كحائل أمام إقامتها لتكامل اقتصادي، لأن تطور البنية التحتية يسهل عملية التبادل التجاري بين الدول مما يجعلها تتم في وقت قصير وبأقل التكاليف، بما يحقق هدف من أهداف إقامة التكامل الاقتصادي.

ثانيا: تباين درجات النمو وأساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة[1]:

يؤدي الاختلاف الكبير في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ودرجات النمو بين الأقطار المختلفة، إلى صعوبات كبيرة في قيام التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، لأنّ الدول الأكثر تقدما سوف تستقطب الجهود الإنمائية ومكاسب التكامل، وسوف تتجه إليها عناصر الإنتاج القابلة للانتقال لتوفر الخبرات ورؤوس الأموال، كما تحرم الدول الأقل نموا من ذلك، ولهذا كان من شروط إقامة تكامل اقتصادي تقارب مستويات التنمية، حتى يكون هناك نوع من العدل في توزيع مكاسب التكامل، ويشترط تقارب مستويات التنمية لأنه من الصعب أن تكون هذه الأخيرة متماثلة بشكل تام.

[1]- نوار كريم، التكامل الاقتصادي والنقدي الأوروبي، مرجع سابق، ص52.

أيضا اختلاف أساليب التنمية، من أسلوب التخطيط الشامل أو الجزئي أو الاختياري أو عدم إتباع التخطيط أصلا، قد يخلق بعض المشاكل نظرا لاختلاف السياسات الاقتصادية، وعدم وجود تنسيق في هذه الأخيرة يعتبر من عوائق إقامة تكامل اقتصادي، ولهذا كان من الضروري قبل إقامة تكامل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية، التي بدورها تحتاج إلى إعادة نظر في نظم الإنتاج والتبادل وهياكل التكاليف والأسعار وغيرها.

ثالثا: مشاكل تتعلق بالجانب السياسي والوعي بضرورة التكامل:

قد تقف الإرادة السياسية لأصحاب القرار كحاجز أمام إقامة تكامل اقتصادي، فغياب الإرادة السياسية كان في العديد من المرات حاجز أمام تقدم التكامل الاقتصادي العربي، كما أنّ اختلاف أنظمة الحكم من نظام ملكي إلى جمهوري واختلاف الأنظمة الاقتصادية المتبعة لكل دولة، من شأنه أن يعيق التكامل الاقتصادي، نظرا لتباين المصالح والأهداف في المدى الطويل، ولا يمكن اعتبار هذا العائق قائم في كل الحالات إذ لا يمكن تعميمه ، لأنه هناك من الدول من استطاعت تجاوز هذه الاختلافات، وكمثال على ذلك الدول الأوربية، رغم اختلاف أنظمتها في الحكم ورغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية فيما سبق إلاَّ أنّها استطاعت أن تحقق تكاملها.

وقد لا يتحقق التكامل نظرا لنقص الوعي لدى شعوب بعض الدول بأهمية تكاملها، وبالمزايا التي يتيحها لها، أو اعتقاداتهم الخاطئة بشأن التكامل في أنه يزيل سيادة البلد، ويعمق تبعيتها، ويقسم مواردها على مجموعة الدول التي ستتكامل معها، وينقص من إيراداتها، نظرا لإلغاء التعريفات الجمركية، وغيرها من المعتقدات الخاطئة.

رابعا: المشاكل المتعلقة بتنفيذ اتفاقيات التكامل[1]:

قد تبدأ بعض الدول في بناء تكاملها الاقتصادي، فتقوم بتوقيع اتفاقيات تدخل في إطار تكاملها، لكن قد تواجه تنفيذ تلك الاتفاقيات بعض المشاكل أثناء التنفيذ، فمثلا وضع تعريفة جمركية موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات التعريفات الجمركية المختلفة، قد يؤدي ببعض الدول إلى عدم قبول هذه التعريفة الموحدة، لأنّها تقل مثلا عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية، و البعض الآخر من الدول يرفض تعريفة موحدة تزيد عن الرسم المعمول به، خشية منها أن تتعرض مصالحها التجارية للخطر، وقد يخلق الاتفاق على إزالة الحواجز الجمركية وعلى وضع تعريفة جمركية واحدة، الانحراف بالنسبة للتجارة، إذ ما حدث تحايل على الحواجز التي تقيمها الدول الأعضاء كأن تقوم إحدى الدول الأعضاء في المنطقة، بتطبيق أدنى تعريفة جمركية على سلعة تريد استيرادها من دولة أو دول غير أعضاء في المنطقة، لأنّها تكلفها أقل مما لو تستوردها من دولة عضو، وهذا الأمر يتنافى مع هدف التكامل الاقتصادي المتمثل في توسيع نطاق التجارة مابين الدول الأعضاء، وهذا المشكل قد يحدث في المرحلة الأولى (منطقة التجارة الحرة)، لأنه لا يوجد هناك توحيد للتعريفات الجمركية اتجاه الخارج، مما قد يحول دون استمرار المراحل الأخرى للتكامل، كما يطرح على مستوى منطقة التجارة الحرة بعض المشاكل الأخرى كانحراف الإنتاج وانحراف الاستثمار أيضا.

ومن المشاكل الأخرى التي تطرح على مستوى التكامل الاقتصادي، مشكلة توزيع مجموع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء في التكامل، وكيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية، فالإيرادات المحصلة من بعض

[1]– صباح شنايبت، أليات ووسائل التكامل الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص60.

الدول الأعضاء متباينة، نتيجة اختلاف مساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي، وهنا يطرح الأشكال حول الأساس الذي يتم وفقه توزيع هذه الحصص، أما فيما يخص توزيع الضرر، فقد يتخذ التعويض صورة منح معاملة تفضيلية أو تحويل بعض الموارد إلى الدول التي حققت مكاسب أقل، من الدول التي حققت موارد أكبر.

إلى جانب هذه المشاكل هناك مشكل انتقال عناصر الإنتاج، وإقامة المشروعات الجديدة، وأيضا مشكل فصل المنازعات بشأن الاتفاقيات المبرمة وتعديلها، وكل هذه المشاكل تحصل في المراحل الأولى من التكامل، وذلك قبل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبة، و قبل وجود سلطة فوق قومية.

ومما سبق يتضح لنا أنّ إقامة أي تكامل اقتصادي بين دولتين أو أكثر، قد يخلف آثار سلبية تكون في المدى القصير، أمّا الآثار الايجابية وهي المهمة فيتطلب ظهورها وقتا أطولا، كما قد لا يتم التكامل من البداية إذا لم تتوفر فيه الشروط اللازمة لإقامته، أو واجهته مشاكل، ويحدث أن تواجهه مشاكل في مرحلة من مراحله، خاصة في المراحل الأولى منه، مما يعرقل استمرارية الوصول إلى بقية مراحله.

المبحث الثالث

بعض تجارب التكامل الاقتصادي

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تظهر للوجود تجارب للتكامل الاقتصادي، وبدأ يزداد عددها بمرور الوقت، رغم اختلاف دوافع كل واحدة منها، لكن هذه التجارب لم تصل إلى نفس المستويات من التكامل الاقتصادي، فمنها من تعثر طريقه في المراحل الأولى منه، ومنها من وصل إلى مراحل متقدمة وأصبح يضرب به المثل في التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول

تجربة الاتحاد الأوربي كنموذج رائد للتكامل الاقتصادي

يمثل الاتحاد الأوربي حاليا أكبر تكتل اقتصادي عالمي، فهو يضم حاليا 25 دولة أوربية، ويمثل الكتلة البشرية الثالثة بعد الصين والهند، ويعتبر أول تكتل يكمل المراحل الخمس للتكامل الاقتصادي، فقد حقق الوحدة النقدية سنة 1999 ويطمح لتحقيق الوحدة السياسية حاليا.

سنحاول إعطاء لمحة مختصرة على هذا النموذج للتكامل باعتباره نموذج للتكامل الاقتصادي ناجح إلى حد بعيد.

أولا: دوافع قيام الاتحاد الأوربي:

يمكن تلخيص دوافع أو أسباب قيام الاتحاد الأوربي في النقاط التالية:

1. ظهور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا كقوتان اقتصاديتان عالميتان، جعل اقتصاد أي بلد أوربي صغيرا نسبيا بالمقارنة مع هاتان القوتان.
2. خروج اغلب الدول الأوربية من الحرب العالمية الثانية منهكة، حيث دمرت مرافقها تدميرا شاملا وأصيبت باختلال شديد في اقتصادياتها، وقد تميز اقتصادها ما بعد الحرب العالمية الثانية بما يلي:

- إصابة تجارة أوربا مع بقية العالم باختلال شديد.
- الكثير من الدول الأوربية فقدت الفوائد التي كانت تجنيها من استثماراتها في الخارج، بل وتراكمت عليها الديون.
- أصبحت تبذل جهود خاصة للاستثمار في مستعمراتها، ولكن تلك الاستثمارات كان ناتجها أو عائدها بطيء.
- كانت تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها مركز مع أمريكا، و كان يغطى قبل الحرب بامتيازات خارجية.
- ارتبطت اقتصاديات أوربا ارتباطا كبيرا باقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية.
- انخفاض الأرصدة الذهبية لدول أوربا بعد الحرب انخفاضا كبيرا، نتيجة لتركيز الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية.

3. وعي الدول الأوربية بأهمية تكاملها، لإعادة لم شملها والنهوض ثانية باقتصادها المنهار من جراء الحرب، ورفع مستوى معيشة أفرادها .
4. الدافع السياسي كان له دور في قيام الاتحاد الأوربي، فقد كانت ترمي الدول الأوربية من خلال تكاملها الاقتصادي إلى إحلال السلام بينها، وإيقاف الحرب والنزاعات التي كانت تنشب بينها، كما كانت تطمح إلى الوصول إلى وحدتها السياسية.

ونظرا لهذه الدوافع، وللتغلب على الصعاب التي واجهتها الدول الأوربية بعد الحرب، كان لا بد لها من إقامة سوق متسعة، وتوسيع نطاق إنتاجها وتعاونها في مجال الاستثمار، وقد اقترح الجنرال "مارشال" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، في خطاب ألقاه في جامعة هارفرد في 7 جوان 1947، على أن تقوم الدول الأوربية بالتعاون الوثيق فيما بينها، لحل المشكلات التي تواجهها، نتيجة لاختلال التوازن الاقتصادي بها بعد الحرب، وان تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الدول الأوربية، لدعم جهودها المشتركة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي[1].

ثانيا: السياق التاريخي للاتحاد الأوربي(مساره): إن فكرة توحيد أوربا اقتصاديا ليست جديدة، بل هي فكرة ظلت تراود الساسة الأوربيين مدة طويلة، حيث كانت هناك دعوة لإنشاء الولايات المتحدة الأوربية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولإعادة اعمار أوربا، أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي في مدينة باريس سنة 1948 لتخصيص المعونة الخاصة ببرنامج الإنعاش الأوربي (مشروع مارشال)، على الدول المشتركة فيه، على أن يكون ذلك مشروطا بموافقة إدارة المشروع في واشنطن، وعندما انتهى مشروع مارشال تحولت تلك المنظمة إلى منظمة أوسع منها، وعرفت باسم المنظمة الأوربية للتعاون والتنمية، التي أصبح عدد الأعضاء فيها في 1950 سبعة عشر دولة أوربية، وقد أسهمت هذه المنظمة في تعمير دول أوربا الغربية والنهوض باقتصاداتها، التي تأثرت تأثيرا كبيرا من جراء الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى أنّها قامت بدور هام في معالجة موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيها، كما ساعدت المنظمة في إقامة اتحاد المدفوعات الأوربي الذي أنشأ عام 1950، لغرض تسوية حقوق وديون الأعضاء في المنظمة، من خلال العلاقات

1- Brulant، « LE TRAITE DE MASRRICHT ; GENESE , ANALYSE, COMMENTAIRES » 2eme Edition ,Bruxelle, 1994.

متعددة الأطراف بعد ذلك تكونت "الجماعة الأوربية للفحم والصلب"، وكانت اقتراحا فرنسيا، حيث قدم "روبير شومان"وزير خارجية فرنسا في 09 ماي 1950، اقتراحا بان تضع فرنسا وألمانيا إنتاجهما من الفحم والصلب تحت تصرف سلطة عليا مشتركة في منظمة دولية، يسمح للدول الأوربية الأخرى بالانضمام إليها، وتمت اتصالات بين الدول المعنية أسفرت عن عدم موافقة بريطانيا على الانضمام، إيثارا منها لعلاقاتها مع دول الكومنولث على أية التزامات إزاء القارة الأوربية، في حين أعلنت فرنسا وألمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ موافقتهم، وكان التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب في باريس يوم 08 أفريل 1951، وأصبحت نافذة المفعول في 25 جوان 1952، وكان هدف هذه الهيئة تهيئة أفضل السبل لتنشيط صناعة الحديد والصلب عن طريق إزالة جميع العوائق التي كانت تحول دون انتقال الخامات والوقود وخردة الصلب والحديد الزهر، والصلب بين هذه الدول، وكان الحرص بالدرجة الأولى على أن تتمكن هذه الدول من الإنتاج بصورة أكثر كفاءة واتقانا، و بأقل التكاليف.

وقد ألغيت الحواجز الجمركية لمنتجات الفحم والحديد والصلب بالنسبة للدول المنضمة إلى الهيئة، كما ألغي بالتدريج نظام الحصص والقيود الأخرى، التي كانت مفروضة على تحويل العملة بين دول المنظمة فيما يتعلق بتلك المنتجات، كما تم تخفيض تكاليف النقل بنسبة كبيرة، وقد دفع هذا النجاح دول أوربا الست إلى إنشاء جماعات أخرى مماثلة للزراعة والنقل والصحة.

وفي الفاتح من جوان 1955 اقترح" هنري سباك" وزير خارجية بلجيكا، إقامة سوق أوربية مشتركة وكان ذلك في مؤتمر عقد بايطاليا، وقد خرج المؤتمر بقرار تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة هذا الاقتراح واجتمع الخبراء في بروكسل ببلجيكا في سبتمبر 1955، وبحثوا إمكانية إنشاء سوق أوربية مشتركة وانتهت تلك اللجنة بإصدار تقرير عرف باسم تقرير"سباك"، ووافق وزراء خارجية الدول الست على المبادئ الواردة في

ذلك التقرير في ماي 1956 في مؤتمر "فينيسيا"، وقرروا عقد مؤتمر في بروكسل لوضع نصوص المعاهدة، وقد افتتح ذلك المؤتمر في 25 جويلية 1956 وانتهى في مارس 1957 حيث تم التوقيع من طرف الدول الست على معاهدة "روما"بتاريخ 25 مارس 1957، لتصبح سارية المفعول بداية من الفاتح جانفي عام 1958. وقد حددت المعاهدة أهداف السوق المشتركة فيما يلي[1]:

- ✓ إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفات التي وضعتها هذه الدول في مواجهة العالم.
- ✓ السماح بحرية انتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة والبضائع.
- ✓ تنسيق الإنتاج، و إلغاء القيود المفروضة على إنشاء الشركات في أقاليم الدول الأعضاء.
- ✓ وضع سياسات موحدة في مجال الزراعة.
- ✓ وضع سياسات تجارية موحدة.
- ✓ تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.
- ✓ إنشاء بنك أوربي استثماري.
- ✓ إنشاء بنك أوربي استثماري.
- ✓ انتساب دول وأقاليم ما وراء البحار للسوق، بقصد زيادة التبادل والمعاونة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أنجزت السوق الأوربية المشتركة في جانفي 1967 أحد أهم أهدافها، وهو إلغاء الحواجز الجمركية قبل موعدها المقرر بثلاث سنوات، مما دفع دول أخرى للانضمام إلى السوق، ففي عام 1973انضمت كل من المملكة المتحدة والدانمارك وايرلندا،

[1] – JEAN Pierre Bibon « INTRODUCTIO N A L'ECONOMIE INTERNATIONALE » EDITION GAETON MORIN CANADA 1993 P 95.

ليصل عدد الدول الأعضاء إلى تسع دول. وانضمت اليونان عام 1981 وكل من اسبانيا والبرتغال عام 1986، ليبلغ عدد الأعضاء بذلك 12 دولة، وفي فيفري عام 1986 جرى التوقيع على وثيقة تعاقدية هامة عرفت ب"الصك الموحد"، حيث عدلت هذه الوثيقة معاهدة روما تعديلا جوهريا، بإقرارها الانتقال بالمجموعة الأوربية من مرحلة السوق المشتركة إلى السوق الموحدة، وأصبحت الدول الأعضاء في معاهدة روما كتلة اقتصادية واحدة، بلا أية حدود جمركية بينها، كما أصبحت هناك شبه حرية كاملة لانتقال الأشخاص و البضائع ورؤوس الأموال و الخدمات بين الدول الأعضاء، وأدخلت معاهدة "ماستريخت" في السابع فيفري عام 1992 ستة مظاهر للوحدة الأوربية، تمثلت في تقوية الوحدة الاقتصادية الأوربية[1]، ووضع أسس الوحدة النقدية وإيجاد عملة موحدة، وتنسيق السياسات الخارجية، وإيجاد نواة للدفاع المشترك، وتحقيق تعاون أوسع في المجالات الداخلية المختلفة، كتحقيق نوع من المواطنة الأوربية وتنسيق السياسة الاجتماعية في مجال حقوق العمال، وقد حددت المادة الثالثة من معاهدة "ماستريخت"، الأسس الاقتصادية التي يقوم عليها الاتحاد الأوربي[2] وتمثلت في:

- ✓ إسقاط الرسوم الجمركية والتقليص الكمي في النفقات على خروج ودخول البضائع.
- ✓ سياسة تجارية مشتركة.
- ✓ سوق داخلية تتمتع بحق إلغاء جميع العقبات بين الدول في سبيل التمتع بحرية انتقال البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات.

---

[1]– Didiercohen , L'euro, 1997–1999 L' euro des préparatifs, Les Editions D'organisation, paris, 1997, P 28.

[2]– Jean Boulouis , Droit Institutionnel de l'union européene, 6 éme édition Montchrestien ,Delta. Paris، P 22.

- ✓ لإجراءات المتعلقة بدخول وتنقل الأشخاص ضمن السوق الداخلية.
- ✓ سياسة مشتركة في مجال النطاق الزراعي وصيد الأسماك.
- ✓ سياسة مشتركة في مجال النقل.
- ✓ إتباع نظام يثبت أن المنافسة في السوق الداخلية سليمة وغير محرمة.
- ✓ تقريب النظم والقوانين الوطنية نحو المدى الضروري لتحقيق وظيفة السوق الواحدة.

ونظرا للخطوات الجادة نحو الوحدة الأوروبية، سارعت ثلاث دول للانضمام للاتحاد الأوربي في جانفي 1995، وهي: فلندا والسويد و النمسا، ليصبح بذلك عدد الدول الأعضاء 15 دولة[1].

وبحلول جانفي 1999 انطلقت العملة الأوربية الموحدة "الاورو"، بحيث انظم إلى هذه الوحدة 11 دولة أوربية، وتخلف على الانضمام 4 دول، وهي: السويد واليونان وبريطانيا والد نمارك، وتم وضع هذه العملة في التداول في الفاتح من جانفي عام 2002، لتكتمل بذلك الوحدة النقدية الأوربية.

وفي الفاتح من ماي 2004، انضمت عشر دول أوربية جديدة إلى الاتحاد الأوربي وهي: (قبرص، استوانيا، ليستونيا، ليتوانيا، مالطا، بولونيا، جمهورية تشيك، سلوفاكيا، سلوفانيا، المجر)، و هذا بعدما استوفت شروط العضوية من بينها وجود نظام ديمقراطي وقانوني، و احترام حقوق الإنسان، و حماية حقوق الأقليات الوطنية، و مستوى معين للتشريعات الاجتماعية، و حماية البيئة، و نظام اقتصادي يعمل بكفاءة

[1] – Jean Marc Foret , Droit et Pratique de l'union européenne, 3 éme édition, Gualino éditeur, paris, 2001، P 24.

عالية، وبهذا الانضمام الكبير للدول العشر، أصبح الاتحاد الأوربي يضم 25 دولة أوربية، بحيث أصبح يمثل أكبر تكتل اقتصادي عالمي.

وفي الأخير ومن خلال العرض المختصر لمسار الاتحاد الأوربي، يمكن القول بأنّه حقق ما لم يحققه أي تكامل اقتصادي آخر، بحيث وصل للوحدة النقدية، ويعمل على تحقيق الوحدة السياسية، و بهذا أصبح يمثل النموذج الرائد للتكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني

تجارب أخرى للتكامل الاقتصادي

إضافة إلى تجربة الاتحاد الأوربي، التي تم التطرق إليها، هناك عدة تجارب أخرى للتكامل الاقتصادي، حتى وإن لم تصل إلى المرحلة النهائية للتكامل الاقتصادي، إلاَّ أنّ البعض منها استطاع أن يحقق عدة أهداف ومزايا من تكامله، وهذه التجارب منتشرة عبر العالم، وهي كثيرة جدا، لذا سنذكر البعض منها فقط.

أولا: بعض التجارب من القارة الأمريكية:

❖ **منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا):**

دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية، أي أنها تحاول انتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق، وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي

بإقامة وإنشاء منطقة تجارة حرة[1]، وسبقتها مفاوضات* لمدة 14 شهرا، بين الدول الثلاث، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989[2]، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدر ملموس من الجدل الشعبي إضافة إلى الانفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الاتفاقية،

والتي بدأت جهود إبرامها في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون*، وامتدت معركة إقرار النافتا من 14 سبتمبر 1993 حتى 17 نوفمبر 1993 حتى وقع على الاتفاقية في 17 ديسمبر 1993، وضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتعداد سكان قدره 378 مليون نسمة[3] ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول. وجاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوربا الموحدة يناقش سنة 1992، كما كانت تخشى أمريكا من اتجاه أوربا إلى المذهب الحمائي هذا ما أدى بها الى الإسراع في عقد اتفاقية النافتا.

وبمقتضى هذه الاتفاقية تم الاتفاق بين الدول الأعضاء على ما يلي:

- ✓ إزالة الحواجز الجمركية أمام تجارة السلع والخدمات[4].
- ✓ تحرير سياسات الاستثمار في السلع والخدمات على حد سواء.

---

[1] –Philipe Etienne, le projet de la zone de libre échange des Amériques et les réponses stratégiques de l' Europe, de l'Asie, Thèse doctorat, Paris 1998, P 47.

*- بدأ التفاوض حول النافتا بين الدول الثلاث في ستة مجالات: النفاذ إلى الأسواق، قواعد التجارة، الخدمات، الاستثمار، حقوق الملكية الفكرية، فض المنازعات وكان ذلك بداية 1991.

[2]– سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية و" الجات " 94"، ط 2، مصر: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، 1997، ص 29.

*- كان قد أبدى بلكلينتون تحفظا تجاه منطقة التجارة الحرة حيث كان حزبه الديمقراطي مؤيدا للحماية التجارية على النقيض من الحزب الجمهوري مما أتاح للبعض استخدام التحفظ كسلاح ضد بلكلينتون.

[3]– عمر الشربيني، "التجمعات الاقتصادية ومبدأ حرية التجارة في أمريكا اللاتينية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 125، جويلية 1996، ص 210.

[4]– أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، ط2، القاهرة: كلية التجارة جامعة الزقازيق، 1999، ص 54.

- ✓ العمل على وجوب احترام اتفاقية الملكية.
- ✓ تحديد إجراءات تسوية النزاعات.
- ✓ تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل.

وترجع دوافع تكتل هذه الدول في الأساس، إلى ما تتمتع به من كثافة سكانية وقوة شرائية واستهلاكية واسعة، فوفقا لتقديرات سنة 1992 بلغ عدد سكان هذا التكتل 363 مليون نسمة، وناتجها المحلي 6404 بليون دولار وهو ما يقترب من ناتج الاتحاد الأوربي في تلك السنة. إلى جانب هذا الدافع فان الولايات المتحدة وكندا كانتا لهما مصالح اقتصادية في المكسيك، وتتمثل في تأمين وارداتهما من خام النفط، نظرا لما تتمتع به المكسيك من احتياطي كبير من البترول والغاز.

مما يؤكد أهمية هذا التكتل هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية في حجم قارة ودولة عظمى إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي، كما تحاول أن تستخدم القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمريكيتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية، بما في ذلك البرازيل والأرجنتين[1] إذا استوفت معايير واشتراطات اقتصادية ومالية معينة، ثم صدر الإعلان الختامي لقمة ميامي لبلدان الأمريكيتين عام 1994 متضمنا اتفاق دول النطاق على السعي لإقامة منطقة تجارة حرة ليشمل النطاق الغربي كله بحلول عام 2008 وكان آخر اجتماع عقد لهذا الغرض في مدينة كبيك الكندية في "نسيان" 2001، وقد دعى بيان هذه القمة إلى الترحيب بأية دولة أمريكية تنتهج الحرية والديمقراطية وتؤمن بحقوق الإنسان.

[1]– عبد الناصر طلب نزال، مرجع سابق ، ص 84.

❖ **منطقة التجارة الحرة لدول الأمريكيتين (FTAA):**

تم التوقيع على هذه الاتفاقية سنة 1994، وهي تضم 34 دولة من أمريكا الشمالية والجنوبية، وفي سنة 1995 وخلال اجتماعات القمة الاقتصادية لدول نصف الكرة الغربي بمدينة "دينفر" بولاية كلورادو الأمريكية، أعلن وزراء التجارة للدول 34 عن البدأ في إقامة منطقة تجارة حرة، في نصف الكرة الغربي قبل حلول عام 2005، وقد وافق رؤساء الأمريكيتين على إقامة هذه المنطقة.

❖ **السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR):**

تم إنشاء السوق الجنوبية المشتركة لأمريكا، بعد معاهدة أسانسيون (Asunción) سنة 1991، و هي تضم 4 بلدان هي: الأرجنتين، البرازيل، البراغواي والأورغواي، وتتكون السوق من 250 مليون شخص، أي حوالي 60 % من القدرة الشرائية لأمريكا اللاتينية.

هذه المجموعة التجارية تترجم خيارات اقتصادية جديدة تم ترتيبها في هذا الجزء من العالم، خلافا للسياسات التي تم إتباعها خلال الستينات و السبعينات، فبالإضافة إلى تحرير المبادلات التجارية، أراد مؤسسو السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية، إنشاء أداة مشتركة لتنمية أمريكا اللاتينية، ولم يتطلب الأمر سوى 6 سنوات، حتى أصبحت نسبة 85% من التجارة البينية معفاة من الحقوق الجمركية، وتم إلغاء الحواجز غير الجمركية مع بعض الاستثناءات فقط.

ويمكن القول أنّه تم احترام الأجندة المقررة عن المعاهدة من طرف الدول الأعضاء في01 جانفي 1995 وتم وضع تعريفة خارجية مشتركة، عملت على تحويل "المركوزور" إلى سوق مشتركة فعلا.

ومقارنة بأوروبا فقد كانت تهدف السوق الجنوبية المشتركة، إلى خلق تضامن الأنشطة بين الدول الأعضاء، مما منح منافذ جديدة للمؤسسات المحلية المعاقة من طرف الأسواق الداخلية الضيقة، فقد وجدت الأرجنتين منافذ جديدة لتصدير صناعاتها، نتيجة انتعاش الاستهلاك البرازيلي، حيث انتقلت الواردات البرازيلية من 25.5 مليار دولار أمريكي سنة 1993، إلى 53.3 مليار سنة 1996، نتيجة أثر تقليدي لتحويل مسار التجارة لفائدة الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، واستفادت الأرجنتين بفائض قدره 1 مليار دولار في مبادلاتها مع البرازيل، هذا الأخير و رغم حجم سكانه الهائل يهتم بالأسواق المجارة حيث القدرة الشرائية مرتفعة أكثر (الأرجنتين والأورغواي) ، ويسعى الأورغواي البلد ذو المساحة الصغيرة، بدوره لأن يصبح مركز خدمات لدى السوق، بتوفير العمالة المؤهلة و المتواجدة في المناطق الحدودية بين البرازيل و الأرجنتين.

ولقد انتهجت الدول الأعضاء في السوق، استراتيجية تنمية تعتمد على الانفتاح على التجارة الخارجية. وقد كان تأسيس مجموع هذه الدول في سوق إقليمية واسعة على الصعيد نصف القاري، بمثابة محاولة لكسب وزن بالموازاة مع التجمعات التجارية الموجودة، أو التي هي في طريق الإنجاز.

❖ السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى:

تعتبر هذه السوق من أقدم المحاولات لإقامة دعائم التكامل الاقتصادي بين دول أمريكا اللاتينية، وقد بدأ التعاون الإقليمي بين دول المنطقة سنة 1950، ولكن لم تقم تلك السوق إلا سنة 1960، حيث ضمت كل من: جواتيميلا، هندوراس، السلفادور، نيكاراجوا، ثم انضمت إليها فيما بعد كوستاريكا، وكان من أهدافها إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء، تلغى فيه الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على

المنتجات المحلية للدول الأعضاء، باستثناء السلع التي تعامل معاملة خاصة خلال مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، وكذا تطبيق رسوم جمركية مع العالم الخارجي اعتبارا من شهر فيفري 1965، ولم تنجح هذه السوق حيث تم حلها سنة 1969، وبعدها ظهرت محاولات لإحيائها مرة أخرى وذلك عام 1990.

ثانيا: تجارب من القارة الإفريقية

❖ **جماعة شرق إفريقيا الاقتصادية:**

يعود إنشاء جماعة إفريقيا الشرقية إلى عام 1917، عند إنشاء اتحاد جمركي بين كينيا وأوغندا وانضمام تنزانيا إليهما عام 1927، وبعد ذلك تم توقيع اتفاقية جديدة أنشئت بمقتضاها الجماعة في 6 يونيو 1967، وأصبحت سارية المفعول في ديسمبر 1967.

وقد استهدفت تلك الجماعة إنشاء منطقة تجارة حرة، وإنشاء بنك تنمية شرق إفريقيا، وبعض المنظمات المشتركة الأخرى، وكان ينظر إلى تلك الجماعة على أنها انجح المنظمات، وأكثرها تأهلا للتوفيق في تحقيق أهدافها، حيث اتخذت خطوة جادة في التخطيط الصناعي الائتماني المشترك، إلاّ أنّه سرعان ما حدث نوع من التفكك التدريجي، الذي أنهى على كل الانجازات في عام 1977، وقد أعيد إحياء هذه المجموعة سنة 1996.

❖ **الوحدة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية:**

أسست هذه الوحدة في عام 1975، بالمصادقة على اتفاق "لاغوس"، تتضمن 16 دولة عضو، الرأس الأخضر، غينيا بيساو، نيجيريا، توغو، بنين، بوركينافاسو، كوديفوار، مالي، موريتانيا، نيجر، سينغال، غينيا، ليبيريا، سيراليون، كانت تهدف

هذه الوحدة إلى إنشاء سوق موحدة للدول الأعضاء، الذين يشكلون حوالي 220 مليون نسمة، حسب إحصائيات عام 1994، ومن جهة أخرى كانت تنشد تحقيق التعاون والتنمية في القطاعات الاقتصادية، ولتحقيق ذلك اعتمدت وسائل أهمها، تحرير كلي للمبادلات التجارة والإقليمية، وتحرير انتقال عوامل الإنتاج، مع إنشاء صندوق التعويضات وتنسيق السياسات النقدية والميزانية الزراعية، مع التخفيض التدريجي وتطبيق تعريفة جمركية خارجية موحدة بحلول عام 1990.

❖ الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا:

نشأ هذا الاتحاد بموجب معاهدة في عام 1962، وضم 27 دولة ونص على إنشاء بنك مركزي، وجهاز مشترك لإصدار النقود، وفي عام 1973 وقعت اتفاقية جديدة أعادت تنظيم الاتحاد، وعدلت نظام البنك المركزي، وأنشأت بنك التنمية لغرب إفريقيا، وعندما تم تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي بقيمة 50%، وقعت سبع دول منه في 1993/01/10 معاهدة دمج بموجبها الاتحاد النقدي مع المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، ليكونا الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا

❖ السوق الإفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (commesa):

تعتبر من التكتلات التي أوصت بإنشائها منظمة الوحدة الإفريقية في قمة "ابوجا" عام 1991، تضم الكوميسا إحدى وعشرين دولة افريقية، تقع في جنوب وشرق القارة الإفريقية، وهذه الدول هي: السودان، مصر، إثيوبيا، اريتري، جيبوتي، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشيل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي، انجولا، وسوازيلاند، ويغطي تكتل الكوميسا نحو

12.4 مليون كيلومتر مربع، أو ما يعادل 41%من مساحة القارة الإفريقية، ويبلغ مجموع السكان لدول التكتل 380 مليون نسمة، أي ما يزيد عن نصف سكان القارة، وهو بهذا يمثل اكبر تكتل اقتصادي إفريقي، ويمكن تعريف "الكوميسا" من الناحية الاقتصادية على أنها تكتل اقتصادي إفريقي، يعمل على تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة بين مجموعة الدول المكونة له، عبر مراحل معينة من التكامل الاقتصادي هي : منطقة التجارة الحرة عام 2000، ثم منطقة الاتحاد الجمركي بنهاية عام 2004، ثم السوق المشتركة في عام 2028 وفي أكتوبر عام 2000 اكتملت المرحلة الأولى، الممثلة في إتمام منطقة التجارة الحرة من التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب إفريقيا.

والغالب على التجارب الإفريقية للتكامل أنّها عديدة ومتداخلة، فالدولة الواحدة تكون عضوا في عدة اتفاقيات أو اتحادات، كما أن تلك التجارب العديد منها لم يحقق الأهداف التي أنشأ من أجلها، ويرجع ذلك إلى ضعف غالبية الدول الإفريقية اقتصاديا، وكثرة النزاعات فيما بينها.

ثالثا: تجارب من القارة الأسيوية ودول الشرق الأوسط

❖ **اتحاد جنوب شرق آسيا (ASEAN):**

يتكون تكتل الآسيان من ست دول، هي تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبروتاي واندونيسيا والفلبين، وقد أنشئت هذه الرابطة والتكتل، كنوع من التحالف السياسي عام 1967، في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا، وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما، لذلك ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي، ثم بدأت ترتكز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، خاصة بسبب القلق المشترك الذي شعرت به دول المجموعة، من الأضرار الشديدة للحمائية المتبعة من الولايات

المتحدة الأمريكية وأوروبا، اتجاه صادرات تلك الدول، وفي جوان سنة 1990 طرح رئيس وزراء ماليزيا، إنشاء تكتل اقتصادي (تجاري)، من دول الرابطة (الآسيان)، وتسير الإجراءات بجدية وبتنسيق كبير نحو تقوية هذا التكتل الاقتصادي، وقد انضمت الفيتنام إلى رابطة جنوب شرق أسيا في 1995/07/28، وجمهورية ليو الديمقراطية الشعبية، ومينمار سنة 1997، كمبوديا سنة 1999.

❖ **مجلس التعاون الخليجي:**

ترجع خطوة إنشاء المجلس إلى عام 1975 حين جرت محادثات بين ولي العهد رئيس مجلس الوزراء جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، حين التقى مع شقيقه رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وبعد مناقشات مطولة صدر عنهم بيان مشترك، دعا إلى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزيرا خارجية البلدين، وتجتمع مرة كل سنة على الأقل، وفي ماي 1976، دعا الشيخ جابر الصباح إلى إنشاء وحدة خليجية، بهدف تحقيق التعاون في جميع المجلات السياسية والاقتصادية لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها، وبعدما تمت محادثات مع كل من السعودية والبحرين وقطر ودول الإمارات العربية وعمان، دعت البيانات الصادرة عن هذه المحادثات في هذه الدول، إلى تحريك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة، للوصول إلى وحدة دولهم العربية، التي تجمعها الروابط الدينية والقومية، ولقد اعتمدت دول الخليج في عام 1991، برنامجا زمنيا سنويا محددا، يعتمد على التدرج لتحقيق الوحدة الاقتصادية، بحيث يبدأ البرنامج في عام 1992 ويستمر عبر قنوات مرحلية تنتهي عام 1999 بالوحدة النقدية، التي تعتبر آخر مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية، وبهذا ينقسم البرنامج الاقتصادي الخليجي إلى مرحلتين: الأولى تبدأ من عام 1992 إلى غاية عام 1996، و تتضمن البحث في تطبيق النظام المنسق للتصنيف الجمركي والاتفاق على نظام موحد للجمارك، ثم توحيد وتقريب الأنظمة

التشريعية والمصرفية، كما يشمل تطبيق نظام جمركي موحد اتجاه العالم الخارجي، أمّا المرحلة الثانية فتبدأ من 1996 وتشمل تنسيق أسعار صرف العملات، وإطلاق حرية تملك العقار، ثم البدء سنة1998 في تطبيق نظام موحد للمشتريات الحكومية، ليتسنى البدء في توحيد عملات دول المجلس، ثم إزالة المراكز الجمركية بين الدول الأعضاء في عام 1999.

❖ **اتحاد جنوب أسيا للتعاون الإقليمي:**

وقد انشأ سنة 1995، وضم كل من بنجلاديش، بوتان، الهند، المالديف، نيبال، باكستان، سريلانكا.

إلى جانب هذه التكتلات التي تم التطرق إليها، هناك تكتلات أخرى مختلطة، تجمع بين دول من مختلف القارات ومن بينها منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي، والذي يضم 18 دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان والصين وماليزيا والفلبين وكوريا وتايوان وسنغافورة وغيرها، ويهدف إلى إقامة اكبر منطقة حرة في العالم بحلول 2020.

ومما سبق يمكن القول، أنّ العقد الماضي شهد عودة انتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية، بالرغم من الجهود الدولية المبذولة لتحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف، بصورة غير تمييزية (التعددية)، وفقا لمبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" في إطار الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة "الجات"، فخلال الفترة (1949-1989) كان متوسط عدد التكتلات الجديدة المقامة كل عشر سنوات يصل إلى سبعة

تكتلات، أمّا الفترة (1990–1999) فقد تم تكوين 84 تكتلا إقليميا جديدا في العالم، أي بزيادة قدرها اثنا عشر مرة[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه التكتلات تتسم بالتفاوت والاختلاف فيما بينها، سواءً من حيث أهداف كل تكتل، أو من حيث مدى التزام دول أطراف التكتل بتنفيذ الاتفاقيات، ويعتبر الاتحاد الأوربي النموذج الرائد للتكامل الاقتصادي، لأنّه حقق ما لم يحققه أي تكتل اقتصادي من قبل، حيث وصل إلى تحقيق الوحدة النقدية وحاليا يطمح لتحقيق الوحدة السياسية، أمّا تكتل الدول النامية فيبقى في الغالب دون المستوى، ففي الكثير من الأحيان يصاب بالجمود والتوقف، وذلك يرجع في الأساس لضعف اقتصاديات الدول النامية، وكثرة النزاعات والتوترات فيها.

[1]– عابد شريط، اثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص110.

خلاصة الفصل الأول

إنّ التكامل الاقتصادي كان من أهم السمات التي طبعت العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتجهت أغلبية الدول لإقامته، أملاً منها في تحقيق رفاهيتها الاقتصادية، ويعتبر التكامل الاقتصادي اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة الحواجز الجمركية، وتحرير عناصر الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها، للوصول إلى حالة من اندماجها الاقتصادي، تزول فيها كل أنواع التمييز والتفرقة، ولا يتم الوصول إلى هذا الاندماج التام، إلاَّ إذا توافرت شروط قد تكون اقتصادية، وقد تكون سياسية، وقد تكون شروطا أخرى، ويمر التكامل الاقتصادي بمراحل والتي تعبر عن درجاته، وتتمثل في منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، الوحدة النقدية والتكامل التام، و يترتب على قيام التكامل الاقتصادي أو أحد درجاته مجموعة من الآثار، منها القصيرة الأجل (الساكنة)، ومنها طويلة الأجل (الديناميكية).

ولقد أثبت الواقع نجاح بعض التكتلات الاقتصادية، مثل الاتحاد الأوربي الذي أصبح نموذجا يقتدى به، إلى جانب تكتلات أخرى مثل اتحاد دول أمريكا الشمالية، و اتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق أسيا، وغيرها من التجارب الناجحة، وبالمقابل هناك تجارب لم تستطع تحقيق الأهداف المقامة لأجلها، وغالبية هذه التكتلات الفاشلة منتشرة في الدول النامية، والتي من بينها التكامل الاقتصادي العربي الذي تعثرت مسيرته في العديد من المرات ولم يتحقق لحد الساعة، رغم المقومات التي تملكها دول العالم العربي لأجل إقامته.

الفصل الثاني

الشراكة الأورو متوسطية

مقدمة الفصل:

لم تعد علاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية (خصوصا الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط) المرتكزة على الجانب التجاري كافية، فكان لا بد من تقوية هذه العلاقات بإيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقيات للشراكة الشاملة بين الطرفين في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك بخلق مناطق للتبادل الحر وإقامة منطقة سلم واستقرار في الحوض المتوسطي، ففي هذا الإطار حدد المجلس الأوروبي في جوان 1992 بلشبونة، ثم في كورنو (جوان 1994) ثم في أيسن الفرنسية (ديسمبر 1994) التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية–المتوسطية وهذا تحضيرا لمؤتمر برشلونة.

بتاريخ 27–28 نوفمبر 1995 تم عقد مؤتمر برشلونة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وتم الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن أمن واستقرار المنطقة.

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، حيث نتناول في المبحث الأول المشروع الأورو–متوسطي وذلك بعرض التطور التاريخي للتعاون الأورو–متوسطي (التعاون التجاري والمالي)، أما المبحث الثاني فخصصناه للاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي والمتمثلة في الانتقال من التعاون إلى الشراكة الفعلية.

المبحث الأول

المشروع الأورو– متوسطي

تتميز الدول المتوسطية بعدم التجانس بينها بسبب الفوارق الاقتصادية الكبيرة في الثروة، فهناك شمال غني يبلغ الناتج المحلي فيه حوالي 07 تريليون دولار، ومتوسط دخل الفرد فيه نحو 21 ألف دولار، وجنوب فقير لا يتجاوز متوسط الدخل السنوي للفرد فيه 1000 دولار أمريكي، وناتج إجمالي وطني لا يصل إلى 598 مليار دولار، أما فيما يخص المبادلات التجارية فإن دول الشمال تصدر إلى دول الجنوب الآلات وأدوات الإنتاج والسلع المصنعة ذات التركيبة التكنولوجية العالية غالبا، كما تستورد من دول الجنوب المواد الخام كالنفط والقطن بالإضافة إلى المنتوجات الزراعية، أما حصة دول المجموعة الأوروبية في التجارة العالمية فتقدر بنسبة 19% مقابل 17% للولايات المتحدة و8% لليابان، مقابل 2.9% للعالم العربي، مع الإشارة أن النفط يشكل 68% من الصادرات العربية، وتبلغ نسبة الصادرات العربية للاتحاد الأوروبي 26% من إجمالي الصادرات العربية، أما الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي فتشكل نسبة 45.6% من إجمالي الواردات العربية.

المطلب الأول

مفـهوم الشراكـة

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "[1]، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات[2].

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الإطار يقترح B.Ponson " أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها "، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الاستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة، فيعتبر B.Garrette Et P.Dussage أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.

الفرع الأول : تعريف الشراكة

تعريف (1): "الشراكة الأجنبية هي عقد أو إتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو

---

[1]– Marie Françoise Labouz, Le Partenariat de L'union Europèenne avec Les pays tiers, Conflis et Convergences, Bruylant, Bruxelles, P 48.

[2]– Bruno Ponson, Nguyen Van chan, Georges Hirsch, Partenariat d'entreprise et Mondialisation, Karthala, Paris, 1999, P 14.

خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية"[1].

تعريف (2): "يعرف الاستثمار المشترك على أنه ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية أو يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه".[2]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف شامل للشراكة على أنها تتمثل في نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون: تجارية، مالية، تقنية أو تكنولوجية.

وما يجب الإشارة إليه أن كل التعاريف السابقة تتعلق بالمستوى الجزئي للاقتصاد، أما على المستوى الكلي فإن مفهوم الشراكة (أو المشاركة كما يسميها البعض) في العلاقات الاقتصادية بين الدول يطرح تساؤلا أساسيا هو أين تقع الشراكة من سلم التدرج في التكامل الاقتصادي الذي يعتبر من أشهر صيغ العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث مرت أشكال التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية بعدة تطورات، فقد انتقلت من اعتماد الدول النامية على الدول

[1]– زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، بدون سنة، ص 426.

[2]– سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة، الواقع والأفاق، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، ماي 1988، ص 18–19.

الصناعية في تلبية متطلباتها إلى الشراكة فيما بينها بغرض تفعيل مبادئ تحرير التجارة وإعادة تقسيم العمل الدولي على نحو يتفق مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة[1].

وفي هذا الإطار يمكننا تعريف الشراكة على المستوى الكلي على أنها: تعاون دولتان أو اكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، ولا يقتصر الأمر في الشراكة التي دعى إليها الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى (السياسية، الاجتماعية والثقافية).

الفرع الثاني: خصائص الشراكة

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، فتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي:[2]

- التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة (Les références communes) تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة (Les Partenaires).
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين.

[1]– أخرمبالي ولد محمد، الأثار الاقتصادية للشراكة العربية – الأوروبية على الاقتصاديات العربية (تجربة تونس والمغرب)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر 2003 ، ص 12.

[2]– Marie Françoise Labouz, op.cit, PP 39-40

- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.
- هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة . . . إلخ.
- لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.
- التقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل (Complémentarité) والمعاملة المماثلة (Réciprocité) على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين.
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون (Coordination et Harmonisation).[1]

ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن الشراكة الاقتصادية تختلف في أسسها عن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على الانفراد بالإنتاج والملكية الكاملة لرأس المال، بالرغم من أن الشراكة هي وجه من أوجه الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة

[1]– Bruno Ponson, op.cit , P 26

مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[1]

ففي هذا الإطار نمت الاتجاهات نحو تحرير التجارة والمبادلات الدولية وتوسيع الأسواق، بالإضافة إلى أن التقسيم الدولي للعمل يفترض تنمية وتطوير الأقاليم والدول المختلفة وذلك بخلق أنشطة إنتاجية وصناعية بها لرفع قدرتها الإنتاجية وبالتالي الطلب المحلي ورفع طاقاتها التصديرية.

الفرع الثالث : المزايا التي توفرها الشراكة :

من بين المزايا التي توفرها الشراكة ما يلي[2]:

- تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (الشركات الأم) وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول الأجنبية.
- اكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار المباشر.
- زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي، وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج، باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق

[1]– بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها و أفاقها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 12.

[2]– بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص 13– 14.

أهداف الاقتصاد الوطني، عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا.

- تساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كون أن المشروع المشترك قائم في جزء كبير من رأسماله على المدخرات الوطنية، كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات وتوفير مناصب الشغل.
- تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي، وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير وتقليلا للمخاطر.
- سهولة اكتساب الأسواق المحلية والحصول على المواد الأولية وبراءات الاختراع والابتكارات واليد العاملة الرخيصة.
- الحصول على امتيازات وإجراءات تفضيلية في هذه الدول لا يمكن أن تحصل عليها في بلدانها الأصلية.
- الإنتاج بتكاليف منخفضة.
- التحويل التكنولوجي وتحويل مناهج التسيير وإمكانية الحصول على التمويل.

رغم ما توفره الشراكة من مزايا إلا أنها لا تخلو من بعض الانعكاسات والسلبيات التي نلخصها فيما يلي[1]:

- قد يطغى هدف الربح والتوسع والابتكار على حماية المستهلك، وذلك بتقديم سلع أو خدمات ضارة أو ذات جودة ونوعية رديئة وبأسعار مرتفعة، أو زرع عادات استهلاكية أو استعمالية تتنافى مع منظومة قيم المجتمع ومبادئه.

[1]- فريد النجار، مرجع سابق، ص 92- 93

- يترتب أحيانا على قيام تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة مما يؤدي إلى غياب المنافسة وتدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات، وبالتالي ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية.
- تؤدي التحالفات التجارية إلى ظهور أسواق للبائعين وغياب أسواق للمشترين، حيث تصبح قوى السوق في أيدي عدد قليل من التحالفات نتيجة الإحتكار.
- يحتمل أن تؤدي هذه التحالفات إلى فقدان المركز التنافسي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تدهور فرص نمو وتطور هذه الصناعات.
- يؤدي التحالف أو الشراكة إلى إنشاء كيانات كبرى تقلل من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في ظل إلغاء الحماية، هذا ما قد يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية.

المطلب الثاني

التطور التاريخي للتعاون الأورو متوسطي

لقد نظمت اتفاقية روما لسنة 1957 (التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية)* العلاقات بين المجموعة وغيرها من الدول من خلال اتفاقيات تعاون، خاصة مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها مع المجموعة أو من خلال اتفاقيات تجارية مع بعض المزايا التفضيلية، وفي هذا الإطار طلبت جامعة الدول العربية من أعضائها سنة 1959 الالتزام بمبادئ اتفاقية الوحدة الاقتصادية لسنة 1957 وقرار السوق العربية المشتركة، والتي تقضي بعدم منح الدول العربية أية امتيازات لدول السوق الأوروبية المشتركة تتعارض مع مصالح الدول العربية، وأن لا تقبل أية امتيازات أو معاملات تختلف عن الامتيازات الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية لإسرائيل[1].

وقد تم إبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي وتبادل تجاري بين الطرفين بصفة ثنائية بين دول عربية وأخرى أوروبية، وعلى مستوى المجموعة الأوروبية مع بعض الدول العربية كل على انفراد مثل مصر، تونس، المغرب، الجزائر، سوريا، الأردن، لبنان، وقد اتسمت هذه الاتفاقيات بمنح أفضليات في التعامل التجاري والاقتصادي والإعفاء الضريبي، واعتبرت هذه الاتفاقيات أوسع نطاقا من سابقتها نظرا لاحتوائها على تقديم بعض المعونات الفنية والاقتصادية والمالية إلى جانب التبادل التجاري، لذلك أطلق عليها باتفاقيات التعاون[2].

---

* – الدول الموقعة على معاهدة روما: (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ).

[1]– محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي، (بحوث و دراسات)، القاهرة، 1993، ص 235.

[2]– مرجع نفسه، ص 236.

وفي نفس الوقت أبرمت المجموعة الأوروبية اتفاقا تفضيليا مع إسرائيل سنة 1975 منحت بموجبه أفضلية جمركية وحق المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة، وتم أيضا إبرام اتفاقيات تعاون أكثر اتساعا مع تركيا واليونان وكان الهدف منها على المدى البعيد إدماجهما في المجموعة الأوروبية، ومنحت هاتان الدولتان امتيازات تفضيلية بدخولها للأسواق الأوروبية بالإضافة إلى المساعدات المالية والوصول إلى إنشاء اتحاد جمركي[1]، أما الاتفاقيات السابقة مع الدول المتوسطية الأخرى فكانت جد محدودة، غير أنه ومن خلال نصوص الاتفاقيات التي أبرمتها المجموعة الأوروبية مع عدد من الدول العربية المتوسطية كانت تهدف إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم المساعدات المالية لهذه الأخيرة وكذا تشجيع الصادرات المتوسطية إلى دول المجموعة الأوروبية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإقامة علاقات متميزة للتبادل التجاري، لكن هذه البنود لم تتحقق إلا بشكل ضئيل لا يتلاءم مع احتياجات الاقتصاديات العربية الناشئة، باعتبار أن المعونات أو المساعدات المالية التي منحتها دول المجموعة الأوروبية أو بنك الاستثمار الأوروبي كانت محدودة، إضافة إلى فقدان الدول العربية إلى الامتيازات التفضيلية لصادراتها بمجرد انضمام إسبانيا والبرتغال إلى دول المجموعة.

من خلال ما سبق يتبين أن العلاقة بين أوروبا والشريك المتوسطي باستثناء تركيا واليونان وإسرائيل كانت ظرفية وتعتمد على المتغيرات الاقتصادية والمصلحة الأنية.

ومن هذا المنطق يمكن إرجاع ملامح التعاون العربي- الأوروبي لسنة 1969 وذلك من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة مع كل من تونس والمغرب، بحيث فتحت

[1]- Isabelle Bensidoune, Agnès chevalier , Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPII, Paris; 1996; P(06)

السوق الأوروبية إمكانية دخول المواد والمنتوجات المصنعة أو نصف المصنعة لهذين البلدين دون فرض رسوم جمركية أو برسوم جمركية مخفضة بالنسبة للسلع الزراعية، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين أفقدهما هذه المزايا، وفيما بعد تم إبرام اتفاقيات للتعاون سنة 1976 مع أربع دول عربية وهي الأردن، سوريا، لبنان ومصر*، غير أن هذا التعاون عرف تراجعا إبتداءا من سنة 1988، بحيث تم إعادة صياغة الاتفاقيات فأصبحت الدول الأوروبية أقل انفتاحا على الدول العربية، بل تم التضييق والتشديد الاقتصادي والجمركي على هذه الدول مقابل منح كل من تركيا وقبرص وإسرائيل شروط وإجراءات أفضل، خاصة وأن هذه المرحلة عرفت سعي إسرائيل للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وكذا بالخلافات الأوروبية الخليجية فيما يخص ضريبة الكربون المفروضة على المواد النفطية بحجة حماية البيئة بواقع 3 دولار على كل برميل نفط والتي وصلت إلى 10 دولار سنة 2000[1].

لكن سرعان ما تم إعادة النظر في هذه العلاقات (العربية- الأوروبية) وهذا من خلال مؤتمر برشلونة وما تبعه من مؤتمرات ولقاءات أكدت أهمية الشراكة وضرورتها بالنسبة للجانبين لتحقيق مصالحهما الاقتصادية والسياسية خاصة وأن التكتلات التي قامت للتعاون فيما بينها أصبحت ترغب في الاتجاه نحو إقامة علاقات مع تكتلات مماثلة أو دول أخرى لتحقيق مكاسب أكثر وضمان كسب أسواق أوسع والاستفادة من تقنيات وتكنولوجيات أفضل[2].

انطلاقا مما سبق يمكننا تلخيص مراحل التعاون الأورو- متوسطي فيما يلي :

---

* - كان محتوى هذه الاتفاقيات فتح مجالات جديدة للتعاون من خلال تقديم مساعدات فنية واقتصادية وتطوير التبادل التجاري دون المعاملة بالمثل، ومس جانب يتعلق بتطوير وتحسين العلاقات السياسية.

[1]- سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[2]- Louis le Pensec, le partenariat euro- méditerranéen : Grand espoirs modestes résultats, Rapport d'information 121 (2001-2002), dèlegation du senat pour L'UE,
http://www.euromed net /MEDA/évaluation/ MDP/default.htm

الفرع الأول: مرحلة التعاون وفق السياسة المتوسطية الشاملة (PMG):

إن تحليل العلاقات الأورو–متوسطية الرامية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الضفتين يتطلب منا الوقوف عند تطور هذه العلاقات وذلك بعرض مختلف أجيال اتفاقيات التعاون:

1. اتفاقيات جيل الستينات (الجيل الأول):

لقد غلب على هذه المرحلة الطابع الثنائي[*] للاتفاقيات خصوصا فيما تعلق بمستوى التدفقات التجارية وتعلق الأمر أساسا بالصادرات الزراعية (الخضروات، الفواكه، زيت الزيتون)، وهي تدخل سوق المجموعة الأوروبية وهي معفاة من الحقوق الجمركية وتحت ضوابط وأدوات السياسة الفلاحية المشتركة والمتمثلة في الأسعار المرجعية ونظام الحصص والتوقيت الزمني، علاوة على ذلك فقد غلب على هذه الاتفاقيات الطابع الثنائي.

2. اتفاقيات جيل السبعينات (الجيل الثاني):

من مميزات هذه الاتفاقيات أنها ذات طابع شمولي تأخذ بعين الاعتبار الجانب التجاري للمنتوجات الزراعية الذي سبق الإشارة إليها في اتفاقيات الجيل الأول، وكذا الجانب الخاص بالمنتوجات الصناعية والملف الاجتماعي (قضايا الهجرة) والتعاون المالي والتقني أيضا.

3. اتفاقيات جيل الثمانينات (الجيل الثالث): السياسة المتوسطية المتجددة (PMR):

*– سنعود إلى عرض محتوى هذه الاتفاقيات عند عرضنا الشراكة الأورو جزائرية.

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية، وعرفت آن ذاك بالسياسة المتوسطية المتجددة وذلك تحت تأثير جملة من العوامل نوجزها فيما يلي:

- التطور الحاصل في الاندماج الأوروبي حيث تم الانتقال من السوق الموحدة إلى الاتحاد الأوروبي مرورا بالتوسع الأوروبي ليشمل ثلاث دول جديدة العضوية*.
- تعدد أسباب التنافر والقطيعة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نتيجة توسع الفجوة في مستويات التنمية .

الفرع الثاني: مرحلة التعاون وفق الشراكة الأوروبية المتوسطية:

يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر من سنة 1995 وذلك بمشاركة 27 دولة، حيث تم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون إقليمي، سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة أورو–متوسطية في غضون سنة 2010، والتي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتوجات الصناعية والزراعية وتنقل رؤوس الأموال[1]، غير أنه ينبغي الإشارة إلى فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط ترجع إلى بداية الثمانينات عندما اقترح الرئيس الفرنسي آن ذاك (فرانسو ميتران) خلال زيارته للمغرب سنة 1983 عقد اجتماع (5+4) أي 5 دول مغاربية (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا)، و4 دول أوروبية (البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا)

*– و يتعلق الأمر باليونان سنة 1981 وإسبانيا والبرتغال سنة 1986.

[1]– Lionel Fontagne et Nicolas Pèridy, L'union Europèenne et Le Maghreb, OCDE, Paris, 1997, P 70.

وأصبحت ندوة (5+5) بعد انضمام مالطا، ودخلت هذه الندوة جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقى الذي انعقد بمرسيليا في 1988/12/17 تحت عنوان "حقائق وأفاق العلاقات بين الدول الأوروبية المتوسطية والدول المغاربية المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية"، ثم تلت هذه الندوة ندوة أخرى انعقدت بمدينة طنجة المغربية ما بين 24-1989/05/27 حضرتها كل الدول المغاربية بما فيها ليبيا[1].

ثم تطورت فكرة الشراكة واتفاقية التبادل الحر مع الدول المتوسطية، حيث تبنت إسبانيا الفكرة وقدمتها في شكل اقتراح خطي بموافقة المجلس الأوروبي في لشبونة في شهر جوان 1992، وهذا باعتبار أن الفكرة كانت في البداية محصورة على الفضاء المغاربي فقط ثم توسعت لتشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط الإثنى عشر وهو مضمون البيان الصادر عن اللجنة الأوروبية بتاريخ 1994/10/19، والذي يحمل عنوان: " تدعيم السياسة المتوسطية الأوروبية وإقامة شراكة أورو-متوسطية ".

المطلب الثالث

مسار برشلونة

[1]- Mohamed Ben El Hassan Alaoui, Le Maroc et l'UE a l'aube du XXIeme siècle (point de vue de sa majesté le roi Mohamed VI) -in Revue Panaromique, 3 trimestre, 1999,N°41, P 209.

يعتبر المؤتمر الذي تم عقده بمدينة برشلونة الإسبانية سنة 1995 والذي حضره وزراء خارجية الدول المتوسطية البداية الفعلية للشراكة الأورو–متوسطية وقد رسم المؤتمر الأهداف الكبرى التي يبنى عليها اتفاق الشراكة وتمثلت في ثلاث ملفات أساسية:

- **الملف الاقتصادي:** ويتمثل في بناء منطقة للرخاء المشترك، عن طريق شراكة اقتصادية ومالية، وإقامة منطقة للتجارة الحرة بشكل تدريجي
- **الملف السياسي والأمني:** و يتمثل في تحديد فضاء مشترك للسلام والاستقرار من خلال تعزيز الحوار السياسي والأمني
- **الملف الاجتماعي والثقافي:** و يتمثل في تعزيز التقارب بين الشعوب عبر إقامة شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية من شأنها تسهيل التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

وتعتمد أوروبا على سياستين مختلفتين في التعامل مع بلدان الضفة المتوسطية وهما:

- ✓ السياسة الثنائية: ويقصد بها تفاوض الاتحاد الأوروبي مع كل بلد على حدى من أجل توقيع اتفاق الشراكة وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي هذه السياسة لطبيعة وسياسة كل بلد، ولتسهيل وتسريع عملية الشراكة
- ✓ السياسة الإقليمية: وتعني التفاوض على أساس كتلة واحدة بين ضفتي المتوسط ويشمل غالبا الإطار العام دون التفاصيل الخاصة بالاتفاقيات .

بعد مؤتمر برشلونة وقعت العديد من بلدان الحوض المتوسط اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي من بينها: تونس(1995) الذي دخل حيز التنفيذ مارس (1998)، المغرب (1996) الذي دخل حيز التنفيذ (2000) وصولا إلى منطقة التجارة الحرة

مارس 2012، الأردن (1997) الذي دخل حيز التنفيذ (2002)، الجزائر(2002) الذي دخل حيز التنفيذ سبتمبر 2005.

❖ **مسار برشلونة: أهداف اقتصادية ومالية**

نجد أن أهداف الشراكة الأورو–متوسطية بعيدة المدى حيث تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التسريع من وتيرة النمو الاقتصادي.
- تحسين المستوى المعيشي.
- تقليص الفجوة الموجودة في المنطقة الأورو–متوسطية.
- تحقيق التعاون والتكامل بين الإقليمين.

و من أجل تحقيق هذه الأهداف، يتوجب على المشاركين أن يوافقوا على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية ترتكز على النقاط التالية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بلدان الضفة الأخرى ومساعدة الشركاء في المرحلة الانتقالية للشراكة.

من خلال ما سبق يمكننا أن نشكل فكرة محورية عن أهم الأسس و الأهداف التي يرمي إليها مشروع الشراكة الأورو–متوسطية، و حتى تتحقق هذه الأخيرة يجب على المشاركين من دول الضفة المتوسطية الالتزام بتفكيك الحواجز الجمركية، إجراء إصلاحات كلية في الاقتصاد بما في ذلك إصلاح القطاعات الاقتصادية، و توفير المناخ الإداري و القانوني للاستثمارات الأجنبية.

وفي المقابل تتكفل دول الاتحاد الأوروبي بترسيخ الحوار الاقتصادي بين الطرفين و كذا مساعدة هذه الدول من خلال الإعانة التقنية و المالية و توفير كل الأدوات اللازمة لتطوير مسار الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول (سنقوم بعرض هذه النقاط كلها لاحقا).

❖ منطقة تبادل حر: Zone de libre- échange

يتمحور الهدف الرئيسي لمشروع الشراكة الأورو-متوسطية حول إقامة منطقة للتبادل الحر و التي ستتجسد من خلال عقد اتفاقيات جديدة ما بين دول الاتحاد الأوروبي و شركائهم.

وحسب تعريف المنظمة العالمية للتجارة، يقصد بمنطقة التبادل الحر: "**مجموعة مكونة من طرفين أو أكثر من الأقاليم الجمركية التي تقوم بإلغاء الحقوق الجمركية و باقي القيود و التنظيمات التجارية لأهم المبادلات التجارية المتعلقة بالسلع الأصلية للأقاليم المكونة لمنطقة التبادل الحر**"[1].

ولقد حددت سنة 2010 كتاريخ عملي للتأسيس التدرجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن المنظمة العالمية للتجارة حيث تتجول المنتجات المصنعة في هذه المنطقة بحرية وبدون أي حاجز تعريفي انطلاقا من التدفقات التقليدية، وضمن الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية.

كما سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا عبر المنفذ التفضيلي والمتبادل، زيادة على إزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية تدريجيا في وجه تبادلات

[1]- Selon la définition de l'OMC : « on entend par zone de libre-échange un groupe de deux ou plusieurs territoires douaniers entre lesquels les droits de douane et les autres réglementations commerciales restrictives sont éliminés pour l'essentiel des échanges commerciaux portant sur les produits originaires des territoires constitutifs de la zone de libre-échange. », Options Méditerranéennes, Sér. A / n°52, 2003 – Libre-échange, agriculture et environnement, « Chronologie des relations entre l'Union européenne et les pays tiers méditerranéens (PTM) ».

المنتوجات المصنعة والزراعية وفقا لمنهج يناقش ويوافق عليه كل الشركاء، كما ستحرر تبادلات الخدمات، بما فيها الحضور التجاري وحركة الأشخاص الضرورية لتأمين هذه الخدمات، مع الأخذ بعين الاعتبار لاتفاقية" **GAAT** ".

❖ **تنمية التعاون الاقتصادي:**

تسعى الشراكة الأورو–متوسطية على تنمية التعاون ما بين الضفتين من خلال :

- ✓ توفير جو ملائم للاستثمار مع تحسين وتمكين بلدان الضفة الأخرى من التكنولوجي.
- ✓ السعي إلى تحقيق التنمية بين الشركاء أنفسهم مما يسعل إقامة منطقة للتبادل الحر لاحقا، و يتم هذا التشجيع بدعم هذا التعاون و منح جو وإطار قانوني مواتي.
- ✓ زيادة التعاون والحوار الخاص بقطاع الطاقة باعتباره قطاعا حساسا وله خصوصية كبيرة.
- ✓ التشجيع على التعاون من أجل تحديث وإعادة هيكلة الزراعة وتشجيع النمو الريفي المتكامل، وتخفيف التبعية الغذائية، و استئصال الزراعات غير الشرعية.
- ✓ التعاون في مختلف المجالات كالتجهيز والبنية التحتية، وتبادل المعلومات

و من أجل تجسيد ما سبق على أرض الواقع، عمل الاتحاد الأوروبي على إحداث التقارب ما بين المؤسسات الأوروبية و شركائها من خلال[1]:

[1]- M.BOUKELLA, Y.BENABDALLAH, M.Y.FERFERA, « La Méditerranée occidentale, Entre régionalisation et mondialisation », CREAD, Université Abderrahmane Mira–Béjaïa, Algérie, 2003, Page 230–232.

- (**Med- partenariat**) أين يمكن للدول الآسيوية و الأمريكية البارزة أن تشارك.
- إنشاء (**Med- Interprise**) من أجل تقارب القطاعات من بعضها البعض.
- وضع نقاط للتواصل ما بين المؤسسات من خلال (**Le bureau de rapprochement des entreprises et l'EICC, Euro – Info – Centres de correspondance**) .
- كما تم وضع قاعدة للإحصائيات خاصة بالمشاركين (**BC-NET, Business Cooperation Network**)، و العمل على تحقيق الشراكة في مجال الإحصائيات من خلال برنامج (**MEDSTAT**) و الهدف من ذلك هو تنظيم الإحصائيات و خلق قاعدة للمعلومات خاصة بكل الأطراف المشاركة.
- كما قام الإتحاد الأوروبي بدعم الهيئات الاقتصادية، و ذلك بتحليل أهم الرهانات الاقتصادية المرتقبة من مشروع الشراكة من خلال :
- إنشاء **FEMISE** : (**Forum Euro- Méditerranéen des Instituts Economiques**).
- تأمين التكوين ولتقارب المؤسساتي من خلال: الفيدراليات الصناعية، شراكة الغرف التجارية والصناعية، إنشاء شبكة لمنظمة دعم التجارة الدولية، وشبكة لمنظمات الحرف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشبكة المعارض المتوسطية.

أما بالنسبة للقطاعات الأساسية كقطاع: الاتصالات، التعليم، النقل، الطاقة و المحيط فلقد قام الإتحاد الأوروبي بإحداث عدة برامج، من أجل الارتقاء بها و تطويرها و نذكر من بينها:

- مشروع: **Nouvelles approches en matière de télécommunication** و الهدف منه تطوير الإنتاجية بالموازاة مع تحسين النوعية و تخفيض تكاليف خدمات الاتصال.
- أما في مجال التعليم و التكوين فلقد تم إنشاء: **EUMEDIS : Euro– Méditerranéen Information Society**، و الهدف منه تقليص الفارق التكنولوجي و المعرفي ما بين الأطراف المتشاركين.
- كما تم إنشاء: **SEMIDE : Système Euro– Méditerranéen d'Information sur les savoir–faire dans le domaine de l'eau.**
- وبالنسبة لقطاع النقل فلقد أنشئ **Forum Euro– Méditerranéen des transports.**
- أما مجال الطاقة فلقد تعزز بإنشاء **Forum Euro– Méditerranéen de l'énergie**

❖ **المساعدة المالية :**

من أجل نجاح الشراكة الأورو–متوسطية و كذا تحقيق منطقة تبادل حر تبعا للمعاهدة التي تم عقدها ببرشلونة سنة **1995**، كان لزاما على دول جنوب الحوض

المتوسط* أن تعيد النظر في أوضاعها الاقتصادية و ترقى بها إلى مستوى أفضل، و حتى تتمكن من تحقيق ما سبق لابد من وجود إعانات مالية، و التي من شأنها أن تساهم في تحريك الفعاليات الاقتصادية المحلية ضمن آفاق نمو داخلي مستديم.

و في هذا الصدد عمل الاتحاد الأوروبي على توفير مساعدات وإمكانيات مالية، ومن أجل إدارة هذه الأخيرة قام بخلق التنظيم المالي **MEDA** : **(Mediterranean European La Development Assistance) ligne Budgétaire B7- 4100** [1] ، و كان برنامج " **MEDA I** " قد تم تبنيه في اجتماع مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في صيف **1996**، وهو بمثابة وسيلة التمويل الأساسية للشراكة الأورو-متوسطية التي تنطلق من ثلاثة أهداف أساسية هي:

- **أولا:** مساعدة دول جنوبي المتوسط، بغية إيجاد منطقة تبادل حرة والعمل لدعم التحولات الاقتصادية.
- **ثانيا:** دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة.
- **ثالثا:** دعم التعاون الإقليمي وعبر الحدود .

و تجدر الإشارة إلى أن برامج الدعم المقدمة من طرف برنامج **MEDA** أخذت اتجاهين:

- دعم الأنشطة و المشاريع المنصوص عليها في برامج : **PIN Programmes Indicatifs Nationaux** و التي تعود لـ **9** دول

---

* – نقصد بدول جنوب المتوسط: Les pays tiers méditerranéens(**P.T.M.**) و التي تتكون من: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، تركيا، قبرص، و مالطا.

[1]- Union Européen – Maghreb, 25 ans de coopération, 1976-2001, édité par la délégation de la commission européenne au Royaume du Maroc, page 23.

من بين **12** دولة مشاركة، حيث تستثنى كل من قبرص و مالطا لأنهما في إطار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي و تمويلهما يتم خارج برنامج **MEDA** كما تستثنى إسرائيل أيضا لأنها غير معنية ببرنامج **PIN** "**البرنامج التأشيري الوطني**" نظرا لمستواها الاقتصادي المتطور.

- دعم المشاريع الإقليمية المتبناة من طرف دول جنوب المتوسط دون استثناء و ذلك وفق المخطط الإقليمي لبرنامج **MEDA** .

وعليه فلقد تمت الموافقة على تقديم احتياطي بمبلغ **4685** مليون خلال الفترة التي تتراوح ما بين **1995** و**1999**، وذلك بشكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية، يضاف على هذا تدخل البنك الأوروبي للاستثمار "**BEI**" الذي يعد من أهم مصادر التمويل، حيث يمنح مع الاتحاد الأوروبي سنوياً حوالي ثلاثة مليارات أورو على هيئة معونات أو قروض لدول حوض البحر المتوسط الموقعة على الإعلان، بالإضافة إلى المساعدات الممنوحة من قبل دول الاتحاد الأوروبي من خلال برامجهم القومية و كذا المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء.

ولقد قدر حجم المساعدات لبرنامج **MEDA I** بـ **3,4** مليون أورو للفترة الممتدة من 1995 **و** 1999 ، بينما قدر حجم المساعدات لبرنامج **MEDA II** بـ **4, 5** مليون أورو للفترة الممتدة من 2000-2006.

و تجدر الإشارة إلى أن هذا التعاون المالي تتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات، تأخذ ذاتيات كل من الشركاء بعين الاعتبار، مع ضرورة تشجيع الحوار حول سياساتهم الاقتصادية وحول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود، من أجل تأمين النجاح لمشاركتهم.

كما يتكفل التنظيم السابق بتحديد قواعد الإعانة المالية الممنوحة من طرف الاتحاد لباقي الدول المتوسطية، كما يحدد أشكال التمويل و طرقه و كذا الشروط الواجب توفرها من أجل الحصول على هذه الإعانات.

- **الشكل رقم 01:** يوضح كيفية تسيير برنامج MEDA

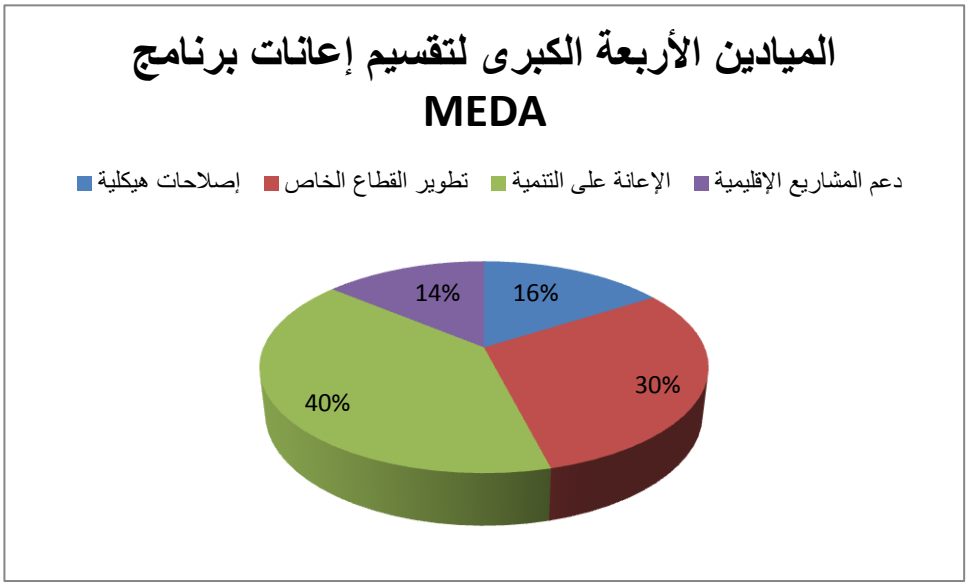

المصدر: اللجنة الأوروبية، من المصدر التالي:

Options Méditerranéennes, Sér. A / n°52, 2003 – Libre-échange, agriculture et environnement, « Chronologie des relations entre l'Union européenne et les pays .tiers méditerranéens (PTM) »

وبصفة عامة تتمحور أبرز النشاطات التي تمولها المساعدات والاعتمادات على المستوى الثنائي، حول تصحيح البنية الاقتصادية والاجتماعية (صحة وتربية، بغية التخفيف من الانعكاسات السلبية للتحولات الاقتصادية) والاستثمار في حقول البيئة والزراعة والمشاريع الإقليمية، إضافة إلى ندوات تدريبية للدبلوماسيين و نذكر هنا بعض الأمثلة للمشاريع التي يتم تمويلها من خلال برنامج **MEDA** :

- برامج الإصلاح الهيكلي في كل من المغرب وتونس والأردن

- مركز تجاري سوري–أوروبي
- الصندوق الاجتماعي لتمويل خلق فرص عمل جديدة في مصر
- إصلاح الإدارة العامة في لبنان، و التنمية الريفية في المغرب

ومن بين النشاطات الممولة بالقروض الموقعة من قبل بنك الاستثمار الأوروبي: المشاريع الهادفة إلى تطوير طرق معالجة إهدار المياه وإدارة الموارد المائية في مصر ولبنان والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة والمغرب، التدابير من أجل الحد من التلوث وتحديث نظم المراقبة الجوية في المطارات في الجزائر، تحديث خطوط السكك الحديدية في تونس، إعادة بناء الصناعة والبنية التحتية في تركيا في فترة ما بعد الزلزال.

المبحث الثاني

التوجه نحو شراكة فعلية

خلافا للمبادرات الأوروبية السابقة المحققة من طرف السياسة المتوسطية الشاملة (PMG) الممتدة ما بين الفترة (1973-1992) ثم السياسة المتوسطية المتجددة (PMR) الممتدة ما بين (1992-1996)، فإن الشراكة ترتكز على المعاملة بالمثل وعلى العلاقات الدائمة المتعددة الأطراف وعلى الحوار السياسي واحترام الآخر وتحرير المبادلات[1].

فإلى غاية سنة 1995 كان التعاون الاقتصادي القائم بين دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية (جنوب وشرق المتوسط) يعتمد على نظام الأفضليات التجارية غير المماثلة(systeme de preference commerciales asymétrique) حيث يسمح هذا النظام بدخول منتوجات الدول المتوسطية إلى السوق الأوروبية بدون قيود ودون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، لكن مع القواعد الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة التي تمنع مثل هذه الأفضليات التجارية، بادر الاتحاد الأوروبي بالتفكير في سياسة جديدة للتعامل مع الدول المتوسطية تعتمد على التبادل الحر بين الجانبين في إطار شراكة أورو-متوسطية شاملة تأخذ بعين الاعتبار جوانب عديدة، ولا تقتصر على الجانب التجاري فقط، وبالتالي العمل على إزالة الممارسات السابقة التي أصبحت لا تتوافق مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر معفاة من الحقوق الجمركية ونظام الحصص في المنطقة المتوسطية بالنسبة للمنتوجات الصناعية في بداية الأمر، أما تحرير المبادلات في المجال الزراعي فستبقى معالجته فيما بعد[2].

المطلب الأول

مضمون وأهداف الشراكة الأورو متوسطية

[1] -Bichara Khader, op.cit.

[2] -Fredrica Bicchi, Bruxelles et le Maghreb, in revue panoramique, Marier le Maghreb avec L'UE, N°41, 1999, op.cit, P 202.

استكمالا للمخططات التوسيعية للاتحاد الأوروبي باتجاه وسط وشرق أوروبا وباتجاه الجنوب المتوسط أقام الاتحاد الأوروبي مشروع إطار تعاقدي بينه وبين الدول المتوسطية غير الأوروبية ليحل محل الاتفاقيات المبرمة سابقا، فتمثل الشراكة الأورو–متوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواءا كانت أوروبية أم أسيوية أو إفريقية وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في غربي المتوسط سواءا كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا و إسرائيل.[1]

وللإشارة فإن الاتحاد الأوروبي أقر لأول مرة استراتيجية البحر الأبيض المتوسط ويعود ذلك لسببين :

- أن البحر الأبيض المتوسط عنصر أساسي في استتباب الأمن في أوروبا ذاتها.
- البحر الأبيض المتوسط عمق من أعماق أوروبا الكبرى الممثلة في خطة الارتقاء إلى مصاف الدول الكبرى المهيمنة على العالم اقتصاديا، سياسيا وثقافيا.

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف الشراكة الأورو–متوسطية على أنها عملية متكاملة وشاملة لكافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية للعلاقات بين الدول المتعاقدة، وتشكل في حد ذاتها تحديا خطيرا للدول المتوسطية العربية تمس بمقوماتها الأساسية وحاضرها ومستقبلها، تستوجب هذه التحديات العمل الجاد لاستيعابها وتحضير المجتمع والوطن ثقافيا واجتماعيا للوصول إلى أقصى درجات التعاون والتضامن العربي بتوحيد الموافق والخطط والبرامج إلى درجة التوحيد فيما بينها أو الاندماج الكلي[2].

[1]– رعد الصرن، مرجع سابق، ص324.

[2]– هاني حبيب، مرجع سابق، ص 142.

تختلف الشراكة الأورو–متوسطية عن اتفاقيات التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف، وتمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الإتحاد الأوروبي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة[1].

تتمثل أطراف العلاقة في الشراكة في الاتحاد الأوروبي بكل أعضائه وهياكله من جهة والدول المتوسطية من جهة أخرى.

أولا: الاتحاد الأوروبي: ويشمل الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد (27 دولة) * والممثلة بالهيئات الآتية[2]:

1. **المجلس الأوروبي: (le conseil européen)** : يعتبر السلطة العليا في الاتحاد ويضم رؤساء الدول والحكومات، يجتمع المجلس مرتين في السنة، ويتناول الأمور المتعلقة بالاتحاد خاصة ما يتعلق بالتعاون السياسي وحل الخلافات.
2. **اللجنة الأوروبية: (La commission européenne)** : تتكون هذه اللجنة من أعضاء ممثلين دائمين للدول الأعضاء يعينون لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، حيث تتولى اللجنة القيام بتنفيذ القرارات التي يقرها مجلس الوزراء، وإدارة الصناديق الخاصة التي تسير وفقا لقرارات المجموعة مثل الصندوق الاجتماعي الأوروبي، الصندوق الزراعي الأوروبي، وصندوق التعاون.

---

[1]– المرجع نفسه، ص55.

* قبل انضمام دول شرق ووسط أوروبا (PECO) (10دول) : بلغاريا، إستونيا، المجر، ليتونيا، لتوانيا، بولونيا، رومانيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا)

[2]– محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 90– 191.

3. **البرلمان الأوروبي: (Le parlement européen)**:هو السلطة التشريعية للدول الأعضاء، حيث يتم انتخاب أعضائه من دول الاتحاد، وتتمثل مهمته الأساسية في التشريع.

4. **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية: (Le comité économique et social)**: وهي لجنة استشارية تتكون من أعضاء معينين من طرف المجلس الأوروبي لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد، وتعمل هذه اللجنة باستقلالية كاملة عن الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف أوروبا الموحدة، وتضم في عضويتها ممثلين لفئات المصالح المختلفة :كممثلي المنتجين وأصحاب العمل، وممثلي العمال...إلخ.

5. **محكمة العدل الأوروبية: (La cour européenne de justice) :** تتولى النظر في القضايا التي ترفعها إحدى الدول الأعضاء، وتعقد المحكمة جلساتها بصورة علنية وتتكون من قضاة يساعدهم مجموعة من المحامين.

6. **محكمة المحاسبة الأوروبية: La cour des comptes (européenne)**[1]: تقوم هذه الهيئة بمراجعة الجوانب المالية لأوروبا الموحدة، وكذا نفقات وإيرادات المجالس واللجان الأوروبية.

ثانيا : الدول المتوسطية غير الأوروبية :

يضم الطرف الثاني في علاقة الشراكة الأورو–متوسطية أثنى عشر دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط، ويتعلق الأمر بـ08 دولة عربية وهي (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، مصر، تونس، الجزائر والمغرب) وكل من تركيا ومالطا وقبرص وإسرائيل.

[1] –Pour plus des details de ces institutions Voir : Jean Louis Burban : Les institutions européennes, Vuibert, Paris, 1997.

الفرع الثاني: أهداف الشراكة الأوروبية – المتوسطية[1]:

الملاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تتفاوض كمجموعة ومن منطلق قوة مع الدول العربية وذلك قصد تحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة المتمثلة أساسا في توفير مجال أوسع للصادرات الأوروبية بأنواعها سلعا وخدمات ورأسمال، بالإضافة إلى أهداف سياسية تتمثل في محاربة " الأصولية الإسلامية" والعمل على مقاومة الهجرة السرية والهجرة العمالية من جنوب المتوسط إلى الدول الأوروبية، وهو ما يسعى إليه الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة بآلياتها الأربعة المتمثلة في إقامة منطقة للتبادل الحر ودعم التعاون المالي، وتعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والشروع في حوار سياسي هادف بين مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة[2].

يتمثل الهدف المعلن من الشراكة الأورو–متوسطية بشكل عام في جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار والتبادل والتعاون من أجل تحقيق السلم والاستقرار والازدهار، وترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل دائم، بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات[3] ، ويمكننا تلخيص أهداف كلا الطرفين فيما يلي :

❖ **أهداف الشراكة من منظور الدول الأوروبية[4]:**

---

[1] –Voir : Nicolas Barto, L'impèrialisme Europèen et le libre èchange: Les Accords euro-mediterranèens , Aout 2004. http//www.isometric.free.fr. (consultè le 20/06/2005).

[2]– محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 204.

[3]– هاني حبيب، مرجع سابق، ص 95.

[4]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإطار العام لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية (الأهداف والمضامين)، الجزائر، نوفمبر 1999، ص19.

تتمثل فيما يلي:

- توسيع منطقة نفوذ الدول الأوروبية لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط في جنوبه ودول شرق الأوسط.
- تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدها بقيادة العالم وبمشروعها الشرق الأوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية، وكذا مبادرة (Stuart.E.Eiznstadt) التي تم اقتراحها سنة 1998 (أي 3 سنوات بعد مؤتمر برشلونة) المتضمنة للرؤية الأمريكية الجديدة للمنطقة المغاربية بدولها الثلاث(الجزائر، المغرب وتونس) * والمتمثلة في ما يلي[1]:
  - تحقيق تشاور سياسي على مستوى عالي مع المسؤولين المغاربة.
  - الوصول إلى إقامة فضاء اقتصادي مغاربي موحد مندمج ومتكامل يعمل على تشجيع المبادلات مع السوق المشتركة لاتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية (ALENA) وترقية الشركاء التجاريين والماليين ما بين المجموعتين أو التكتلين.
- التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها الزاحفة من دول الجنوب المتوسط، والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في خلق بؤر التوتر والنزاعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة والخطر النووي والإرهاب ...إلخ، حيث زاد عدد المهاجرين من خارج المجموعة إلى البلدان الأعضاء من 882 ألف سنة 1950 ليصل إلى 3.5 مليون سنة 1974، خاصة وأن الحوض المتوسطي يعتبر المصدر الرئيسي لليد العاملة الأجنبية في دول المجموعة.

---

* للإشارة فقد تم توقيع إتفاقية للتبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب في جوان 2004 (الهدف منها تنويع المتعاملين).

[1] –Nicolas Barto, Ibid.

- العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها وتشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة.
- الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط للاستفادة من مزايا حجم الكبير[1].
- إيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب، حيث أن عدد السكان في دول البحر الأبيض المتوسط باستثناء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيصل إلى 400 مليون نسمة في غضون سنة 2030، وبالتالي فإن هذا التزايد السكاني في هذه الدول سوف يؤدي إلى تزايد موجات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، وترى المجموعة الأوروبية أنه لابد من احتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتبني سياسات سكانية محكمة[2].
- دعم تشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة، الطاقة والاستثمار.

❖ **أهداف الشراكة من منظور دول جنوب المتوسط :**

تسعى الدول المتوسطية وخاصة الدول العربية من وراء هذه الشراكة أساسا إلى الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية والعالمية كمحرك للتنمية والاندماج في

[1]– قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كألية لتفعيل الشراكة الأورو– عربية، أيام 8/9/ماي/2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص01.

[2]– سمير صارم، مرجع سابق، ص181.

الاقتصاد العالمي، لاسيما وأن العالم عرف تجمعات كثيرة كاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (NAFTA) ومنطقة التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي (APEC)، والاتحاد الأوروبي (UE)، ولبلوغ هذه الغاية ينبغي على الدول الأوروبية أن توفر وضعا أفضليا متميزا لمنتوجات الدول العربية في السوق الأوروبية، بالإضافة إلى زيادة حجم المساعدات المالية والفنية من الاتحاد الأوروبي لتنمية الاقتصاديات العربية ودعم عمليات التحرير والإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول.

ومن بين الأهداف التي تطمح إليها الدول العربية من الشراكة نلخصها فيما يلي[1]:

- الاستفادة من فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية وكذا تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب الحماية التي تفرضها السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية .
- الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوروبي للاستثمار في هذا الإطار.
- الاستفادة من نقل التكنولوجيا وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الأوروبية في الدول العربية .

ولعل من بين العوامل التي أدت بتعجيل إبرام اتفاقيات الشراكة مع أوروبا هو الانضمام المرتقب آن ذاك (والذي تحقق فعلا مؤخرا) لدول أوروبا الوسطى والشرقية للاتحاد الأوروبي وما قد ينتج عنه من انعكاسات سلبية على الاقتصاديات العربية في الجوانب الأتية:

[1]– سمير صارم، مرجع سابق، ص 204.

- سوف يقل الدعم المالي المخصص من ميزانية الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط لينتقل إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية وهذا باعتبار أن ميزانية الاتحاد الأوروبي غير مرنة.
- تتيح معاهدة ماستريخت حرية تنقل اليد العاملة الوافدة من دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص الشغل للدول الجنوبية على وجه الخصوص.
- زيادة اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بدول أوروبا الوسطى والشرقية من حيث نقل الأنشطة الإنتاجية وتنقل رؤوس الأموال إلى هذه الدول كونها لازالت فيها تكاليف الإنتاج مناسبة للغاية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص الاستثمار في دول جنوب المتوسط وشرقه (PESM) بالإضافة إلى انفتاح أسواق الاتحاد الأوروبي على صادرات دول أوروبا الوسطى والشرقية (PECO) التي تنافس دول جنوب وشرق المتوسط[1].

فمن هذا المنطلق يمكننا القول أن أوروبا ستستفيد من سوق واسعة يقدر عدد سكانها بـ 200 مليون نسمة (أي 200 مليون مستهلك محتمل)، كما تتوفر على منطقة غنية بالغاز والبترول والفوسفات وكذا الموارد البشرية التي هي قابلة للتجنيد والاستغلال في إطار مشروع مستقبلي، أما استفادة الدول العربية المتوسطية من هذه الشراكة ومنطقة التبادل الحر فتكمن في تحسين القدرة التنافسية بواسطة إزالة الحماية الجمركية والانفتاح على الخارج، كما يمكن أن تؤدي إلى تأهيل اليد العاملة وتطوير القطاعات القادرة على التصدير، بالإضافة إلى ترقية البحث العلمي والتكنولوجي

[1] –Lionel Fontagne, op.cit, p 48.

وإعطاء حركية أكثر لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية وبجدية أكثر وإحداث قطيعة مع الممارسات السابقة في ظل الاقتصاد المركزي أو الموجه[1].

وما يجب الإشارة إليه أن تطوير النسيج الاقتصادي العربي في إطار التعاون مع الدول الأوروبية لا يمكن أن يتم إلا من خلال الانتقال الصناعي والتكنولوجي من الشمال إلى الجنوب المتوسطي من خلال وحدات إنتاجية تسير في إطار ما يسمى بعقود المؤسسات المشتركة (Joint Venture).

وخلاصة القول أن الهدف الأساسي من الشراكة الأورو- متوسطية يتمثل في إقامة منطقة حوار، تبادل وتعاون في المنطقة المتوسطية التي تضمن الاستقرار والرخاء والازدهار، وهذا يتطلب تقوية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فحسب P.N. Stangos يرى أن الغاية من حماية حقوق الإنسان والديمقراطية هو السماح بوضع حد لتدفقات الهجرة الوافدة من دول الجنوب إلى دول الاتحاد، ويذهب F.Hakura إلى أبعد من هذا حيث يعتبر أن الشراكة الأورو- متوسطية هي عبارة عن إجراء لتقوية الأمن وحل الأزمات لكي تؤمن أوروبا أسواق صادراتها، لكن ينبغي الإشارة أنه من خلال هذه الشراكة ينبغي احترام حد أدنى من المبادئ الممثلة فيما يلي:[2]

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتعاقدة.
- وضع حوار أورو- متوسطي سياسي يرتكز على احترام أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقوية علاقات حسن الجوار وتقريب شعوب المنطقة.

---

[1] -Remy Leveau, Le partenariat euro-med, rapport du groupe de travail, la documentation francaise, Paris, 2000.

[2] -Fabrice Belaïch, la conditionnalite Politique dans le partenariat euro-med, sous la direction de Marie Françoise Labouz, le partenariat de L'UE avec les pays tiers, op.cit, P(91

ويجب التنويه أن اتفاقيات الشراكة تختلف عن اتفاقيات التعاون الاقتصادي الموقعة

خلال السبعينات فيما يلي[1]:

- تعتبر الشراكة أكثر شمولا من اتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينات حيث تشمل جميع جوانب العلاقات بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي (السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية).
- مبدأ المعاملة بالمثل، فلم تعد المزايا التجارية تمنح من طرف واحد فقط وهو الاتحاد الأوروبي بل أصبحت مطلوبة من كلا الطرفين، إلا أنه سيكون بالتدرج بالنسبة للدول المتوسطية لغاية الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة (2010).
- لن يخصص الاتحاد الأوروبي مسبقا مبالغ محددة لكل دولة من الدول المتوسطية كما كان سابقا، بل ستكون هناك مبالغ تأشيرية فقط، وستحدد المخصصات بناء على قدرة كل بلد على التنفيذ والامتصاص.
- يتوقف عمق ومتانة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على التزام هذه الأخيرة باحترام حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية وكذا مدى تطبيقها لبرامج التصحيح الاقتصادي.
- فتح مجالات أوسع للتعاون في المنطقتين بين رجال الأعمال، والصناعيين، والجامعات ومراكز البحث العلمي والتدريب....إلخ.
- الموافقة على مبدأ تراكمية المنشأ وتشجيع إقامة تجمعات اقتصادية إقليمية بين دول المتوسط.

[1]– أحمد عبد الكريم مبارك الشقران، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص37– 38.

- التزام الدول المتوسطية بتحرير تجارتها الخارجية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحرير قطاع الخدمات والمدفوعات، ومعالجة سياسة الإغراق بشكل يتوافق مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني

البرامج الأوروبية لتفعيل اتفاق الشراكة

إن المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية كانت وإلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة مهما كان حجم ووتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة، وذلك عن طريق بروتوكولات مالية يتم التفاوض عنها مع هذه الدول، لكن وبعد سنة 1995 وعلى أثر إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو- متوسطية أو ما يصطلح على تسميته ببرنامج ميدا (MEDA) (Les mesures d'accompagnement financieres)، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) وهما آليتان جديدتان للتمويل أو المساعدات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب وشرق المتوسط، فهذه المخصصات هي عبارة عن غلافات مالية شاملة ومشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، ومدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية وكذا احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول، والملاحظ أن هذه المخصصات يمكن إعادة تخصيصها إن لم يتم استغلالها كاملة، ولا تقدم هذه المبالغ لكل دولة كما هو الحال في السابق (البروتوكولات المالية) بل حسب المشاريع المقترحة والقدرة على الاستيعاب أو الامتصاص (Les capacités d'absorption)[1].

[1] –Remy Leveau, op.cit, P 36.

يعتبر هذا البرنامج الأداة المالية الأساسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية، حيث تم تخصيص مبلغ 3.435 مليار أورو من ميزانية الاتحاد (تم صرف مبلغ 890 مليون أورو فعلا فقط)، مرفقة بمبلغ 4.672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار وهذا للفترة الممتدة ما بين (1995-1999)، وتم تخصيص ما يقارب 90% من القروض والمساعدات بشكل ثنائي و10% الباقية تم توجيهها لتمويل مشاريع التعاون الجهوي[1].

وتم تخصيص هذه الموارد حسب الأولويات الآتية[2]:

- المساهمة في التحول الاقتصادي: والهدف منه تحضير المتعاملين للقيام بالدخول في منطقة التبادل الحر وذلك بتحسين تنافسيتها.
- تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتخفيف عبء الانتقال الاقتصادي باعتماد إجراءات ملائمة بخصوص السياسة الاجتماعية.
- دعم التعاون الجهوي والإقليمي ويتعلق الأمر بتطوير المبادلات على المستوى الجهوي ولعل أهم المشاريع الممولة من طرف هذا البرنامج بصفة ثنائية نسجل ما يلي[3]:

✓ دعم مباشر لصالح برنامج التصحيح الهيكلي : (600 مليون أورو من المجموع أي بنسبة 20% من مجموع الالتزامات) *.

---

[1] -Conference ministrielle euro-med, (marseille 15-16/NOV/2000), les relations euro-med. http://www.france.diplomatie.fr/ index.html.

[2] -Bichara Khader, op.cit.

[3] -Confèrence Ministrielle euro-med, op.cit.

* - من بين المشاريع الممولة عن طريق هذا الصندوق (ميدا) نذكر برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي في المغرب، تونس، الجزائر والأردن، والصندوق الاجتماعي لخلق مناصب شغل في مصر، تجديد وتطوير الإدارة العامة في لبنان وبرنامج التنمية الريفية في المغرب.

- ✓ التعاون الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص (بما فيها عمليات رأسمال-مخاطرة التي يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار (1035 مليون أورو بنسبة 30% من مجموع التزامات MEDA) .
- ✓ دعم القطاع الاجتماعي (الصحة، التربية، الصناديق الاجتماعية)، وهذا من أجل تخفيف الأثار الناتجة عن التحول الاقتصادي (1 مليار أورو، 29% من مجموع التزامات ميدا).
- ✓ النشاطات المتعلقة بمجال البيئة (235 مليون أورو أي بنسبة 7% من مجموع التعهدات الإجمالية لـ MEDA).

أما بخصوص المشاريع الجهوية فقد خصص لها مبلغ 418 مليون أورو أي بنسبة 12% من برنامج MEDA وتم تخصيصها للمجالات الآتية:

- ✓ تنظيم ندوات التكوين بالنسبة للدبلوماسيين، تبادل المعلومات على أساس الاتفاقيات الدولية بخصوص حقوق الإنسان، التعاون في مجال الحماية المدنية.
- ✓ بخصوص الجانب الاقتصادي والمالي يتعلق الأمر بست (06) برامج كبرى ذات أولوية وهي التعاون الصناعي، البيئة، المياه، الطاقة، النقل ومجتمع الإعلام.
- ✓ أما بخصوص الجانب الثقافي فيتعلق الأمر بثلاث (03) برامج يراد تنفيذها وهي الثقافةّ، السمعي البصري والشباب. *

أما بخصوص القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) نجد مشروع تحسين معالجة المياه القذرة وتسيير المياه في مصر، لبنان، الأردن والمغرب

* Voir: Decisions de financement de la commission europèenne sur des programmes et projets en faveur des partenaires meditèrranèens en 1999, Annuaire euromed 1999. http://www.euromed.net.

وفلسطين، إجراءات التقليل من التلوث وعصرنة نظام الرقابة في المجال الجوي في المطارات الجزائرية[1].

الفرع الأول: إجراءات برنامج MEDA

قام الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة باقتراح مساعدات مالية تساهم كما سبق الإشارة في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح والإصلاحات التي باشرتها دول جنوب وشرق المتوسط بفضل برنامج MEDA، حيث تسمح بتمويل كل المشاريع المدرجة في إطار التحول الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، وتسهر اللجنة الأوروبية (باعتبارها الجهاز التنفيذي لميزانية الاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي والمالي) على تمويل المشاريع التي تدخل في إطار البرنامج الوطني أو الجهوي وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء*، وباعتماد إجراءات معينة تتمثل في اقتراح المشاريع ثم إعلانها عن طريق المزايدات(Appels d'offres) من الجهة الوصية للمشروع (الوزارة التقنية المؤهلة في البلد المستفيد) أو هيئة لامركزية تؤسس في دول جنوب وشرق المتوسط (وهي بعثة أو وفد من الاتحاد الأوروبي مرفوق بخبراء لمتابعة المشاريع (Meda Teams)[2].

وتجدر الملاحظة أن موارد البنك الأوروبي للاستثمار تقوم على نفس القواعد التي تقوم عليها موارد (MEDA)، إلا أن الاختلاف يكمن في أن تدخل البنك الأوربي للاستثمار يرتكز على تمويل المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية، وأن المساعدات المقدمة في إطار برنامج ميدا هي مساعدات غير قابلة للاسترجاع بينما

---

[1] –Bichara Khader, op.cit.

* يتم النقاش بطريقة ثنائية في إطار مجلس المشاركة (Conseil d'association) وبصفة جماعية (multilateral) في إطار لجنة برشلونة (Comitè de Barcelone ou comitè euromed)

[2]– Remy Leveau, op.cit, P 47.

التحويلات الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار هي عبارة عن قروض بمعدلات فائدة مخفضة (2%-3%)، ويتم توزيع هذه الموارد بموجب برنامجين[1]:

1. البرنامج الوطني التأشيري: Programmes indicatifs nationaux (PIN)

هي برامج يتم وضعها بالتشاور مع الدول المتوسطية المستفيدة، فتحدد القطاعات ذات الأولوية بوضع أو تبني برامج وطنية لمدة 03 سنوات (البرامج التأشيرية الأولى 1996-1999) ثم البرامج التأشيرية الوطنية الثانية (2000-2003)، ينبغي أن تكون هذه البرامج مطابقة لمخططات التمويل لمدة 03 سنوات ويتم مراجعتها سنويا بدلالة النتائج المتوصل إليها*.

2. البرنامج التأشيري الجهوي: programmes indicatifs régionaux (PIR):

يتم إعداد هذا البرنامج بالتشاور مع اللجنة الأورو-متوسطية التي تمثل 27 دولة متوسطية، ويتم فيه تحديد قطاعات التعاون الجهوية، وللإشارة فإن أول برنامج تأشيري جهوي تم تبنيه سنة 1997 لمدة سنتين ثم البرنامج الثاني (2000-2003) لمدة 3 سنوات.

إن مجمل المساعدات المقدمة لصالح الدول المتوسطية الهدف منها هو دعم عملية الانتقال الاقتصادي وإقامة منطقة للتبادل الحر، والعمل على إيجاد وتوفير محيط مشجع لتنمية القطاع الخاص وإعادة الهيكلة الصناعية ودعم المؤسسات

---

[1] -Ibid, PP 48- 49.

*- ينبغي الإشارة إلى أن المساعدات المالية الثنائية تخصص فقط للدول المتوسطية التسعة (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، سوريا، الأردن، لبنان، تركيا)، أما قبرص ، مالطا وإسرائيل فلم تستفد إلا من المخصصات الموجهة للتعاون الجهوي بسبب إختلاف مستويات المداخيل .

الصغيرة والمتوسطة، والخوصصة وترقية الاستثمارات وإصلاح الإدارة وتوحيد المعايير وإصلاح النظام المصرفي والمالي، حيث تم تخصيص أكثر من45% من موارد صندوق (MEDA) ما بين الفترة (1995 – 1999) لهذه المجالات، فالغلاف المالي المخصص في إطار برنامج (MEDA) للانتقال الاقتصادي خصص نصفه (1/2) لدعم عملية التصحيح الهيكلي(715 مليون أورو أنفقت ما بين (1996 – 1999) أي ما يعادل 22% من إجمالي موارد (MEDA)، والملاحظ أن تخصيص هذه الأموال في إطار تسهيلات التعديل الهيكلي (FAS) تمت بالتشاور مع المؤسسات الدولية (BM,FMI) بنفس الشروط التي تفرض من قبل هاتين الهيئتين على الدول المدينة وبواسطة أقساط، حيث يمنح القسط الأول عند الشروع في الإصلاحات أما القسط الثاني فهو مرتبط أو مشروط بنسبة التقدم أو الإنجاز، أما بخصوص المشاريع التي تعتبر ضرورية لعملية التنمية (الهياكل القاعدية، التنمية الريفية ...إلخ) فهي الأخرى أدرجت ضمن المشاريع ذات الأولوية، فشكلت مشاريع التنمية الريفية والبيئة على سبيل المثال ما يقارب 17% من التزامات MEDA ما بين (1995 – 1999)[1].

أما في ما يتعلق بالنفقات الاجتماعية والسياسية فكانت أقل أهمية في التزامات MEDA من حيث الحجم، بالرغم من أن تكثيف المساعدات في هذه المجالات تعتبر أكثر من ضرورة قصد تخفيف أثار الاختلالات الاجتماعية والسياسية الناتجة عن عملية التحويل الاقتصادي والتحرير التجاري.

[1] –Remy Leveau, op.cit, P 54.

الفرع الثاني: صعوبات تنفيذ مخصصات برنامج (MEDA)

ينبغي الإشارة إلى أن مساعدات الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1995 سجلت اختلافات فيما يخص استفادة دول شرق وجنوب المتوسط، فبعض الدول كسوريا لم تستفد إلا بـ 3% من موارد الصندوق (MEDA)، ولم تحصل على أي قرض من البنك الأوروبي للاستثمار، وكذا الجزائر لم تستفد إلا بنسبة 14% من مجموع التعهدات من موارد صندوق(MEDA)، باستثناء قطاع المحروقات الذي استفاد من قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بـ 330 مليون أورو سنة 1997، عكس المغرب وتونس التي أظهرتا طاقات امتصاص قوية من هذه المساعدات (36% من موارد MEDA تم الاستفادة منها ما بين الفترة (1995-1999)، وترجع هذه الاختلافات أو الفروقات في التخصيص الجغرافي لموارد الاتحاد الأوروبي ليس للأولويات الممنوحة لبعض الدول وإنما لوتيرة الإصلاحات التي تم الشروع فيها ونسبة التقدم في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقيات الشراكة، فالدول التي وقعت عقود الشراكة (المغرب، تونس، الأردن، فلسطين) آن ذاك استفادت من تمويلات جد معتبرة[1].

[1]- Remy Leveau, op.cit, p 52.

- **الجدول رقم 01: يوضح المدفوعات الفعلية للمساعدات المالية للدول العربية (1995-1999) (مليون أورو)**

البلد	المساعدات المالية المخصصة (التعهدات)	% إلى مجموع الالتزامات	المدفوعات الفعلية من المساعدات	% المدفوعات إلى إجمالي المخصصات	عدد السكان (مليون نسمة)	أورو / بالنسبة لكل شخص
الجزائر	164	4.8%	30	18.2%	30	5.5€
مصر	686	20%	157	22.8%	61.4	11€
الأردن	254	7.4%	108	42.5%	04.6	55€
لبنان	182	5.3%	01	0.5%	04.2	43€
المغرب	656	19%	127	19.3%	27.8	24€
سوريا	99	2.8%	0	0%	15.3	06€
تونس	428	12.5%	168	39.2%	09.4	46€
فلسطين	111	3.2%	54	48.6%	02.3	48€
بقية الدول	855	25%	230	27%	-	-
المجموع	**3435**	**100%**	**890**	**26%**	-	-

européenne. **Source** : commission

يوضح الجدول أن المدفوعات الفعلية من هذه المخصصات هي 890 مليون أورو فقط، وأن إجمالي المبالغ المدفوعة للدول العربية المتوسطية بلغ 660 مليون أورو أي بنسبة 74 % من إجمالي المبالغ المدفوعة، كما يتضح لنا أيضا أن أكبر نسبة من هذه المبالغ استفادت منها السلطة الفلسطينية بنسبة 48.6%، تليها الأردن بـ 42.5% ثم تونس بـ 39.2%، مصر بـ 22.8% ثم المغرب بـ 19.3%، الجزائر

(*) بقية الدول الأخرى هي : مالطا ، تركيا ، إسرائيل ، قبرص.

بـ 18.2%، أما لبنان فقد حصلت على 0.5% فقط من المبالغ المخصصة لها، في حين لم تحصل سوريا على أي مساعدات مالية خلال الفترة (1995-1999)، فمن خلال هذا التحليل يمكننا القول أن العبرة لا تكمن في حجم المخصصات المالية للمساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي، وإنما في المبالغ المالية المنفقة فعلا من هذه المخصصات وانعكاساتها على برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

الفرع الثالث: تقييم برنامج (MEDA)

تبقى المبالغ المقدمة للدول المتوسطية في إطار برنامج MEDA غير كافية بالنظر إلى احتياجات الدول المتوسطية، وبالإضافة إلى القيود الكمية (من حيث حجم المبالغ)، فإن تجنيد الأموال اتسم بالبطء والتعقيد في الإجراءات، فعلى سبيل المثال سنة 1996 نص قرار المجلس الأوروبي على تخصيص 900 مليون أورو في حين نجد أن المبلغ الذي تم تخصيصه فعلا هو 403 مليون أورو و لم يصرف منه إلا مبلغ 50 مليون أورو[1] ، لكن تم استدراك هذا التأخر سنتي (1998-1999) فاستفادت المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة من 1.8 مليار أورو منها 60% كإعانات ممنوحة من ميزانية الاتحاد الأوروبي و40% في شكل قروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، حيث ساهم صندوق MEDA سنة 1999 بمقدار 937 مليون أورو منها 56 مليون أورو خصصت لدعم اتفاقيات السلام.

إن أهم التفسيرات المتعلقة بالتأخر في تحقيق الالتزامات نسجل ما يلي:

- ضعف طاقات الامتصاص لدى الدول المتوسطية (Capacité d'absorption).

[1] -Louis Le Pensec, op.cit , pp (10-12.

- مدة تنفيذ المشاريع (التي تتراوح ما بين سنتين إلى 08 سنوات حسب طبيعة المشروع).
- الثقل البيروقراطي للإجراءات، باعتبار أن المخطط العام للالتزام (L'engagement) أو التعهد يتطلب أربع خطوات متتالية وهي:
  - ✓ ينبغي تحضير برنامج تأشيري وطني (PIN).
  - ✓ مطابقة المشاريع مع اقتراحات التمويل.
  - ✓ وضع إتفاقية – إطار، ثم اتفاقية التمويل ما بين الأطراف.
  - ✓ ثم أخيرا إنجاز المشروع بعد المرور بإجراءات العرض العام (Appel D'offre) التي تشرع فيه الدولة المستفيدة.

فعلاوة على المشاكل التي ذكرناها سابقا هناك أيضا مشكل نقص التأطير (الموظفين) لدى المجلس الأوروبي لتسيير كل هذه الإجراءات (السابقة الذكر)، وعليه ونتيجة النقائص التي أظهرها سير برنامج (MEDAI) والذي استاءت له الكثير من الدول المتوسطية المتعاقدة، أقترح المجلس الأوروبي إعادة النظر في برنامج وسير هذا الصندوق خلال المرحلة الثانية أي برنامج (MEDAII) الذي يغطي الفترة (2000-2006)، وذلك باعتماد إجراءات جديدة تتمثل[1]:

- برمجة المشاريع لعدد محدود من الأولويات يتم تحديدها بالتشاور مع الدول المستفيدة في إطار استراتيجية متعددة السنوات.
- تقوم كل دولة بوضع برامج تأشيرية متعددة السنوات يعاد النظر فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات.
- ينبغي وضع مخططات مالية تعكس أو تعبر عن الأولويات المحددة من طرف كل دولة متعاقدة.

[1] –Louis Le Pensec, op.cit P 17.

لقد تم رصد مبلغ 5.35 مليار أورو في إطار برنامج (MEDAII) بالإضافة إلى مبلغ 6.425 مليار أورو كقروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار ومليار أورو إضافي أي بمبلغ إجمالي 12.75 مليار أورو للفترة (2000-2006)[1].

من خلال قرائتنا يتضح أن برنامج MEDA I لسنة (95-99) رصد مبلغ الالتزامات المخصصة للدول المغاربية الثلاثة بـ 1248 مليون أورو، وأن المبالغ المدفوعة فعلا هي 325.8 مليون أورو أي نسبة التعهدات إلى المدفوعات تمثل 26%، في حين نجد في برنامج MEDA II ولمدة أربع سنوات (2000-2004) وصل مبلغ الالتزامات إلى 1238.5 مليون أورو، أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات فبلغ 835.4 مليون أورو أي بنسبة 67.45%.

أما مبلغ التعهدات المقررة بالنسبة للدول المشرقية في إطار برنامج ميدا I فبلغ 1.332 مليون أورو، وأن المبالغ المدفوعة فعلا هي 320.7 مليون أورو، أي بنسبة 24.08 %، في حين نجد في برنامج ميدا II ولمدة أربع سنوات (2000-2004) وصل مبلغ الالتزامات المخصصة لهذه الدول 1.117.6 مليون أورو، أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات فبلغ 1.072.7 مليون أورو أي بنسبة 95.98 % وهي نسبة إنجاز معتبرة مقارنة مع برنامج ميدا I .

المطلب الثالث

العلاقات التجارية المتنامية

[1] -Programmes Regionnaux, Partenariat èconomique et financiers, Les activitès de la banque Europèenne d'investissement dans la region. http//www.eib.org. (consultè le 15/05/2004).

يعد إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010 أحد الأهداف الاستراتيجية التي من أجلها تأسست الشراكة الأورو متوسطية في إعلان برشلونة عام 1995، ويعكس هذا الهدف مستوى العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الشريكة العشر، فضلا عن أنه سيزيد من هذا المستوى، الذي يعتبر مرتفعا بالفعل.

وتحظى النظم الاقتصادية للدول المتوسطية الشريكة بدرجة كبيرة من الانفتاح، كما يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكا تجاريا أساسيا بالنسبة لها.

وبالمقابل، تعتبر هذه الدول أقل أهمية كشركاء تجاريين للاتحاد الأوروبي مما يمثله الاتحاد لها، على الرغم من الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم التبادل التجاري معها خلال السنوات الأخيرة .

وتتمتع الدول المتوسطية الشريكة العشر بنظم اقتصادية منفتحة إلى حد كبير. وفيما يتعلق بإجمالي الناتج المحلي، كان متوسط درجة الانفتاح 35.6% عام 2004، وهي نسبة تفوق كثيرا ما تحقق في عام 2000، وتعد الأردن و إسرائيل و تونس أكثر الدول العشر انفتاحا، و الواقع أن هذه الدرجة من الانفتاح تماثل ما تحقق في الصين (35% عام 2004) أو الاتحاد الأوروبي ، إذا أخذنا في الحسبان حجم حركة التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي و الدول الأخرى وفيما بين الدول أعضاء الاتحاد.

- **الشكل رقم 02:**

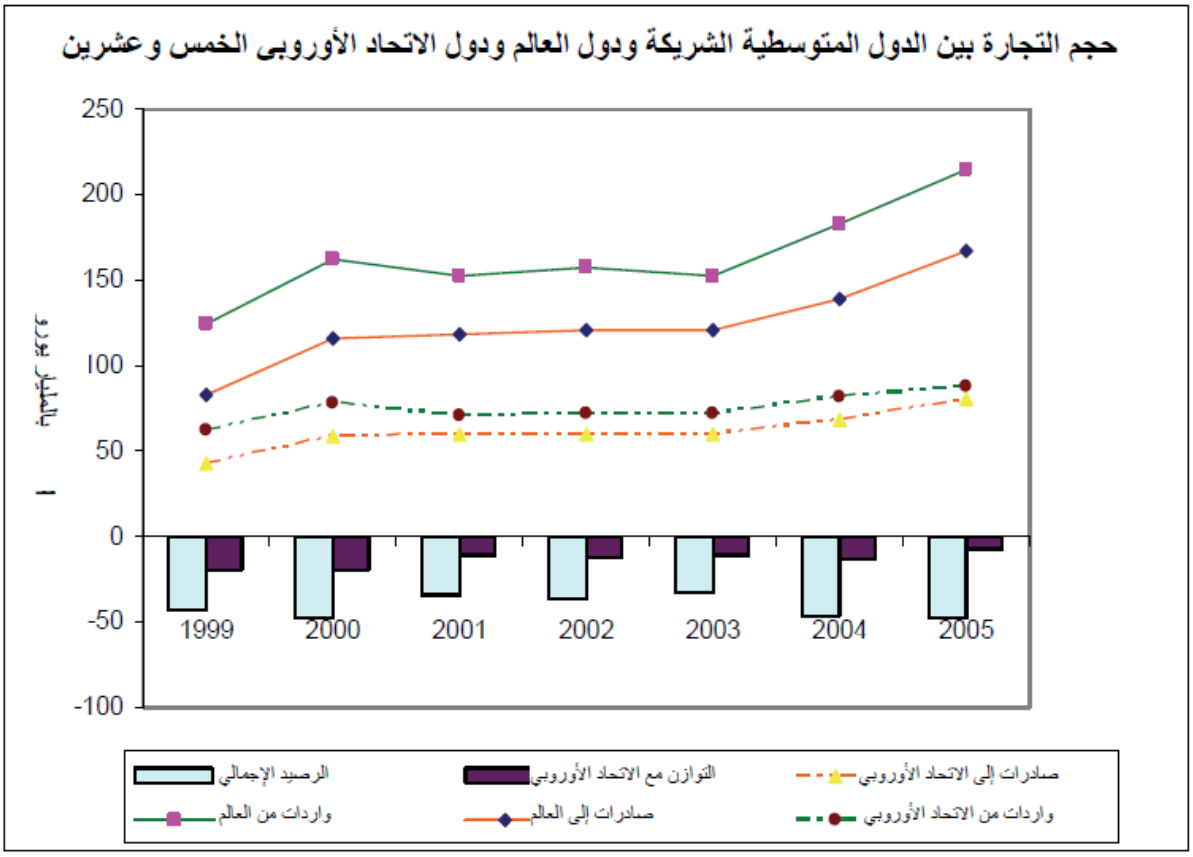

المصدر: البيانات الوطنية للدول المتوسطية الشريكة (موقع EUROSTAT)

وقد زاد حجم التجارة بتلك الدول زيادة كبيرة خلال الفترة من 2000 حتى 2005، ألا أنها كانت على مراحل متباينة، فبعد النمو القوي الذي شهدته حركة التبادل التجاري لهذه الدول عام 2000، أصبحت تعاني من الركود و ظل على مستوى ثابت خلال السنوات الثلاث التالية. ثم حققت بعد ذلك معدلات نمو مرتفعة في عامي 2004و2005، و على مدى الفترة 2000-2005 بأكملها، بلغ متوسط النمو السنوي للصادرات 7.5% محسوبا باليورو، وهي نسبة تزيد كثيرا عن نسبة النمو التي تحققت في التجارة العالمية (+ 3.6%) أو في صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول العالم الثالث(+4.6%)، وقد كانت أعلى معدلات نمو للصادرات من نصيب تركيا ولبنان، بيمنا كانت أقل المعدلات من نصيب إسرائيل و المغرب هذا بخلاف السلطة الفلسطينية التي شهدت انخفاضا في مستوى صادراتها، أما بالنسبة إلى واردات الدول المتوسطية الشريكة، فقد نمت بمعدل بطيء إلى حد ما

(+5.8%سنويا في المتوسط على مدى الفترة نفسها) إلا أن هذا النمو يعد أسرع من معدل النمو الذي شهدته الواردات على مستوى العالم أو الاتحاد الأوروبي.

- **الجدول رقم 02: يبين درجة الانفتاح، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي**

	2000	2004
إجمالي الدول المتوسطية الشريكة	31.5	35.6
الجزائر	32.1	32.9
مصر	19.6	28.8
إسرائيل	42.5	46.7
الأردن	55.2	63.6
لبنان	25.4	32.3
المغرب	3.5	36.2
السلطة الفلسطينية	37.6	39.1
سوريا	32.7	33.1
تونس	46.0	46.4
تركيا	27.8	31.8
دول الاتحاد الأوروبي الخمس و العشرون (بما في ذلك حجم التجارة البينية لأعضائه)	36.0	35.3
دول الاتحاد الأوروبي الخمس و العشرون (مع استبعاد حجم التجارة البينية لأعضائه)	12.9	12.0
الولايات المتحدة	13.1	12.7

المصدر: المكتب الإحصائي للمجموعة الأوروبية (يوروستات) و البنك الدولي والبيانات الوطنية للدول المتوسطية الشريكة درجة الانفتاح= (الواردات+ الصادرات) /(2إجمالي الناتج المحلي)

وقد عانت كافة الدول المتوسطية الشريكة من العجز التجاري باستثناء الجزائر التي حققت زيادة كبيرة وملحوظة في مستوى الفائض على مدى الفترة 2000-2010[1]، وقد انخفض مستوى العجز لبعض الدول بين عامي 2000 و2005 (مصر و إسرائيل و تونس)، بينما زاد هذا العجز بدول أخرى (الأردن و المغرب و سوريا و تركيا، وذلك بالرغم من تحسن معدل التغطية بالأردن و تركيا)، و كان العجز الإجمالي لكافة الدول المتوسطية الشريكة مجتمعة مستقرا نوعا ما بين عامي 2000 و2005 وقد بلغ مقداره حوالي 45 مليار يورو، ونتيجة لنمو حجم التبادل التجاري فقد تحسن معدل تغطية الصادرات للواردات على مدى تلك الفترة حيث بلغ 78%عام 2005، وكانت أقل نسبة لمعدل هذه التغطية من نصيب لبنان و السلطة الفلسطينية، بينما حققت الجزائر نسبة مرتفعة من هذا المعدل، و كانت إسرائيل تقترب من التوازن بين وارداتها و صادراتها[2].

ومع أن نصيب الدول المتوسطية الشريكة من التجارة الخارجية لا يزال منخفضا، إلا أنه يشهد نموا بطيئا ففي عام 2005 بلغت نسبة إسهام هذه الدول في السلع المصدرة على مستوى العالم 2.6%(مقارنة بنسبة 2.1%عام 1999) ونسبة 3.2% من الواردات على مستوى العالم (مقارنة بنسبة 3%عام 1999) في حين عانى كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان والاتحاد الأوروبي (بدرجة أقل) من انخفاض نصيبه من حجم التجارة الخارجية، ومع ذلك كان معدل النمو الذي حققته الدول المتوسطية الشريكة أقل كثيرا من معدل الذي سجلته الصين على مدى الفترة نفسها

[1]- الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية.

[2]- المكتب الإحصائي للمجموعة الأوروبية.

- **الشكل رقم 03:**

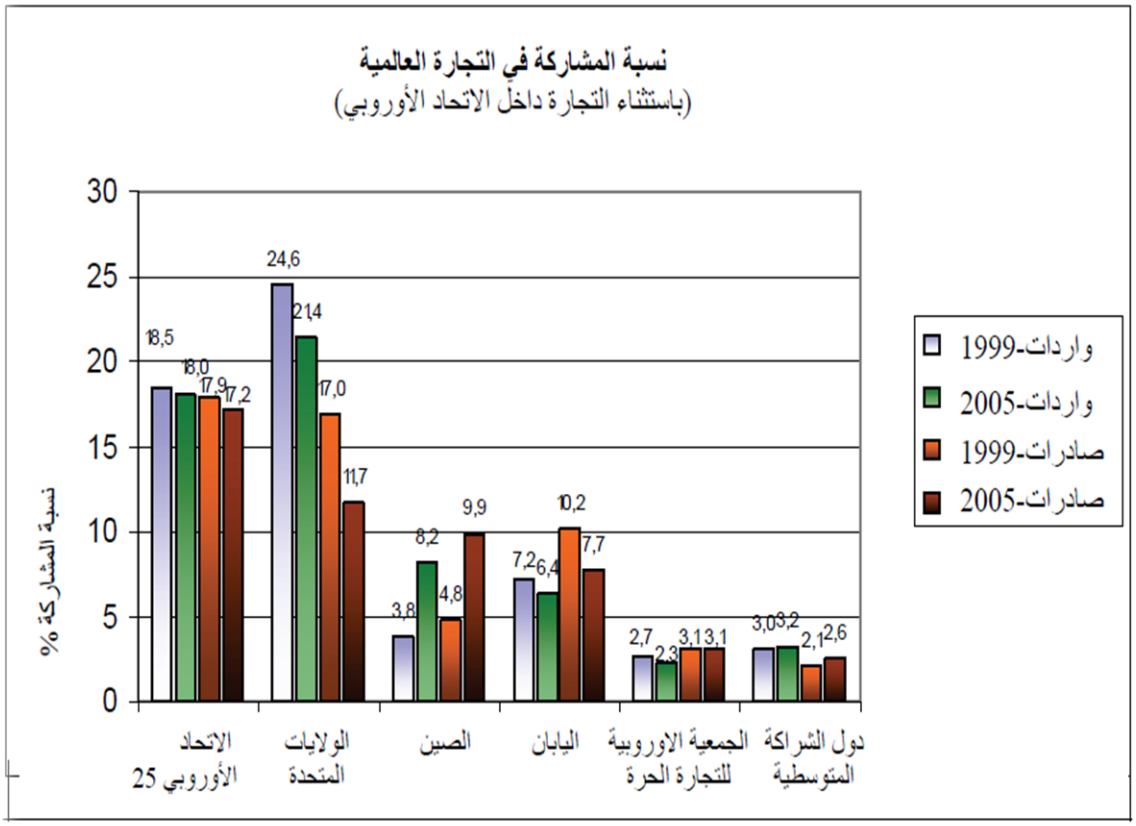

المصدر: منظمة التجارة العالمية و المكتب الإحصائي للمجموعة الأوروبية (يوروستات)

❖ الاتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيسي للدول المتوسطية الشريكة

يعد الاتحاد الأوروبي إلى حد بعيد أهم شريك تجاري للدول المتوسطية الشريكة ذلك أنه يستحوذ على نصف صادراتها تقريبا(48.7% عام 2004) كما أنه أكبر مورديها، حيث يصل حجم مشترياتها منه إلى 45.1%من إجمالي وارداتها عير أن نصيب الاتحاد الأوروبي في التبادل التجاري مع الدول المتوسطية الشريكة قد غلب عليه التفاوت إلى حد كبير، ومن أمثلة ذلك أن دول شمال أفريقيا تميل إلى التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي(الذي يشتري 83% من صادرات تونس أو من

صادرات المغرب على سبيل المثال) إلا أن صادرات الأردن إلى الاتحاد الأوروبي تنخفض كثيرا عن هذه النسبة فهي لا تتعدى 3.2% علما بأن النسبة الأكبر من صادرات الأردن تتجه إلى دول أسيوية أخرى كالعراق و المملكة العربية السعودية و الهند ، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الحال مع لبنان حيث تذهب صادراتها إلى جيرانها أكثر منها إلى الاتحاد الأوروبي.

يعد الاتحاد الأوروبي أهم الموردين إلى الدول المتوسطية الشريكة، إذ تبلغ نسبة وارداتها منه حوالي 45 % من قيمة وارداتها الإجمالية ومن الممكن أن نلحظ هنا وجود جوانب كبيرة من التفاوت خاصة فيما بين دول شمال أفريقيا حيث يأتي أكثر من نصف وارداتها من الاتحاد الأوروبي و سوريا (16.1 %) أو الأردن(23.6%).

- **الشكل رقم 04:**

نصيب دول الاتحاد الأوروبي من التجارة مع دول الشراكة المتوسطية

سنة 2004

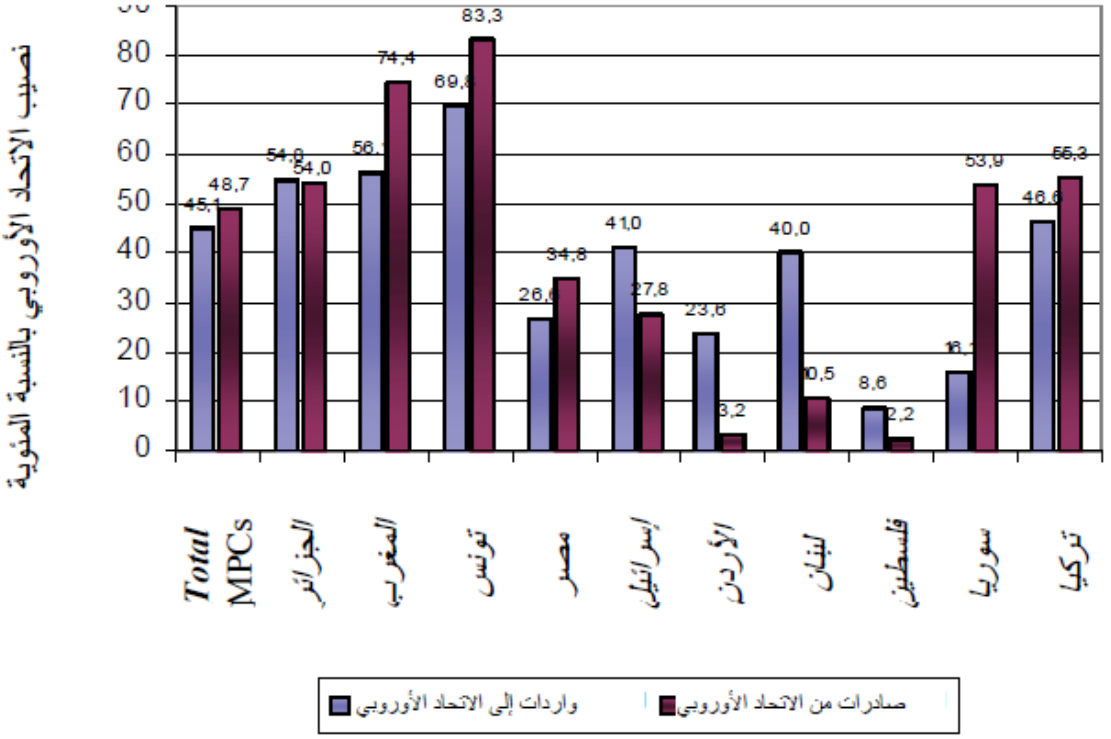

المصدر: المكتب الأوروبي للإحصائيات

يعتبر حجم التبادل التجاري فيما بين الدول المتوسطية الشريكة متواضعا إلى حد ما فبالنظر إلى هذه الدول مجتمعة ، نجد أن حجم التجارة فيما بينها لا يتجاوز 4.5%من إجمالي وارداتها و6.2% من تواجه هذه الدول بصفة مؤقتة صعوبة في إنشاء منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وفي المقابل بلغت التجارة فيما بين دول الاتحاد الأوروبي نسبة 66.7 % من إجمالي الصادرات و 64.6 % من إجمالي الواردات عام 2005.

- **الجدول رقم 03: حجم تجارة الدول المتوسطية الشريكة حسب الدول الشريكة (بالنسبة المئوية من حجم التجارة الإجمالي) –عام 2004.**

الوحدة: مليون دولار

أ/ الواردات:

المصدر / الشريك التجاري	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	إسرائيل	الأردن	لبنان	سوريا	تركيا
دول الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرون	54.8	56.1	69.8	26.6	41.0	23.6	40.0	16.1	46.6
الولايات المتحدة الأمريكية	5.9	4.1	2.8	10.3	14.9	6.7	5.9	4.3	4.9
الصين(بما فيها هونج كونج)	5.1	4.4	2.5	5.3	6.3	9.0	7.7	7.0	4.7
دول شراكة متوسطية أخرى	5.8	4.1	4.3	7.4	3.0	11.5	9.7	10.6	3.0
دول أوروبية أخرى	4.2	3.5	3.4	10.5	7.7	5.6	8.7	12.5	10.6
دول آسيوية أخرى	10.2	13.6	6.8	16.8	10.9	38.6	18.2	25.3	15.6
دول أفريقيا أخرى	0.9	2.0	3.8	2.1	0.9	0.8	0.9	1.1	3.2
دول الأوقيانوس	0.7	0.2	0.1	3.0	0.2	1.2	0.5	0.3	0.3
دول أمريكية أخرى	8.4	5.8	3.2	6.6	2.0	2.3	2.3	5.1	1.9
دول أخرى	3.8	6.1	3.3	11.6	12.9	0.7	6.1	17.7	9.1
إجمالي دول العالم	100	100	100	100	100	100	100	100	100

ب/ الصادرات:

المصدر : الشريك التجاري	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	إسرائيل	الأردن	لبنان	سوريا	تركيا
دول الاتحاد الأوروبي الخمس و العشرون	54.0	74.4	83.3	34.8	27.8	3.2	10.5	53.9	55.3
الولايات المتحدة الأمريكية	32.6	3.9	1.2	7.4	36.7	22.6	2.8	3.4	7.7
الصين(بما فيها هونج كونج)	0.8	0.5	0.3	1.8	7.0	1.0	1.2	0.4	0.8
دول شراكة متوسطية أخرى	6.9	2.5	3.2	13.6	2.6	11.2	23.0	16.6	6.4
دول أوروبية أخرى	0.7	1.9	0.6	2.1	3.2	2.4	11.0	2.2	8.3
دول آسيوية أخرى	1.8	7.2	2.7	18.6	11.1	42.6	40.8	22.0	12.3
دول أفريقا أخرى	0.2	2.9	4.6	4.5	1.3	4.0	8.2	1.3	1.7
دول الأوقيانوس	0.1	0.8	0.1	0.2	1.2	0.0	0.4	0.0	0.5
دول أمريكية أخرى	12.0	4.1	0.9	1.1	4.6	0.2	1.1	0.2	1.4
دول أخرى	0.0	1.9	3.1	15.8	4.7	12.7	1.0	0.1	5.6
إجمالي دول العالم	100	100	100	100	100	100	100	100	100

❖ **التباين بين الدول المتوسطية الشريكة من حيث منتجات التبادل التجاري**

تمثل المنتجات الصناعية الجزء الأكبر من حجم التجارة الخارجية (نحو ثلثي المنتجات المصدرة 70% من منتجات المستوردة لكل الدول المتوسطية الشريكة العشر في حين لا تمثل المنتجات الغذائية و المواد الخام (بخلاف منتجات الطاقة) سوى نسبة ضئيلة فقط من تجارة هذه الدول غير أن هذه الصورة العامة تخفي ورائها أوضاع متباينة فيما بينها تباينا كبيرا على مستوى كل دولة.

ففيما يتعلق بالصادرات هناك تناقض واضح بين تلك الدول التي تركز على صادرات معين(خاصة منتجات الطاقة) و الدول التي تتميز صادراتها بقدر أكبر من التنوع لا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية بدرجة كبيرة و تعتبر الجزائر أكثر الدول التي تمثل خصائص المجموعة الأولى حيث تمثل صادراتها من الطاقة ما يزيد عن 98% من صادراتها الإجمالية (من بينها 64% للنفط 34% للغاز الطبيعي) في 2004 و الواقع أن هذا التركيز على النفط و الغاز من شأنه أن يجعل ميزان الجزائر التجاري حساسا إلى حد كبير للتقلبات التي تطرأ على أسعار هذه السلع و بدرجة أقل تشكل منتجات الطاقة (خاصة المنتجات النفطية) نسبة كبيرة من صادرات كل من سوريا (67.6 %) ومصر (43.2 %).

أما الدول المتوسطية الأخرى التي لا تنتج منتجات طاقة أو تنتج القليل منها فلديها مجموعة كبيرة متنوعة من الصادرات التي تشكل المنتجات الصناعية الجزء الأكبر منها.

وتخطى المنتجات الصناعية بنسبة كبيرة بشكل واضح من إجمالي صادرات كل من إسرائيل (94.8 %) و تركيا (85.9%) و تونس (77.7%) و تصدر هذه الدول مجموعة كبيرة نسبيا من المنتجات و إن يكن الماس المصقول 36% من

صادرات إسرائيل كما تشكل منتجات صناعة المنسوجات و الملابس نسبة كبيرة من صادرات تونس(36 %) و تركيا (28 %) هذا فضلا عما تمثله المنتجات الإلكترونية من نسبة تزيد عن 10%من إجمالي صادرات هذه الدول الثلاث و تمثل المنتجات الغذائية و الزراعية نسبة كبيرة من صادرات المغرب (18.1 %) و السلطة الفلسطينية (17.0%).

وأخيرا تعد المواد الخام بخلاف الوقود المعدني من الصادرات الهامة بالنسبة لكل من الأردن (وخاصة الفوسفات و البوتاس) ولبنان (الإسمنت و الأسمدة).

وباستثناء السلطة الفلسطينية تشكل المنتجات الصناعية الجزء الأكبر من الواردات الدول المتوسطية الشريكة و تخطى المنتجات الصناعية بحصة كبيرة بشكل واضح من إجمالي واردات كل من إسرائيل و تونس و الجزائر والمغرب كما تشكل المنتجات الصناعية والغذائية نسبة أكثر ارتفاعا بشكل ملحوظ واردات كل من السلطة الفلسطينية والجزائر ومصر وذلك مقارنة بمتوسط واردات الدول المتوسطية الشريكة من هذه المنتجات وأخيرا يعتبر الوقود المعدني من الواردات الهامة للسلطة الفلسطينية و لبنان و الأردن.

❖ الدول المتوسطية الشريكة تشكل حصة هامة في التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي

في عام 2005 شكلت الدول المتوسطية الشريكة مجتمعة شريكا تجاريا هاما للاتحاد الأوروبي متساوية في ذلك مع ما تمثله الدول الأسيوية سريعة النمو من أهمية بالنسبة للاتحاد، فهي تستأثر بنسبة 9.5% من الصادرات الاتحاد الأوروبي الخارجية، وكانت هذه النسبة قد ظلت دون تغيير منذ عام 2000 و تصدر 7.5 %

من المنتجات التي يستوردها الاتحاد أي بزيادة عن الرقم المسجل في عام 2000 (6.5 %).

ومع ذلك لا تزال الحصة التي يمثلها حجم التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية الشريكة أقل حصة من الولايات المتحدة الأمريكية (بالرغم من الانخفاض الكبير الذي طرأ على حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد في الفترة ما بين 2000و2005) و أقل من حصة دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية كما تجاوزت حصة الصين حصة الدول المتوسطية الشريكة عام 2004.

كذلك يسجل الاتحاد الأوروبي فائضا تجاريا مع دول المتوسطية الشريكة فيما عادا الجزائر و سوريا غير أنه يلاحظ أن الفائض التجاري قد انخفض بدرجة كبيرة في فترة ما بين عامي 2000و2005 بسبس الارتفاع الكبير الذي طرأ على واردات الاتحاد الأوروبي (+37.4 %) بنسبة تزيد عن نسبة ارتفاع صادراته (+22.9%). و قد أسفرت اتفاقيات الشركة مع الدول المتوسطية الشريكة عن نتائج تتمثل إحداها في العمل على زيادة حجم واردات الاتحاد الأوربي من هذه الدول عن حجم صادرات الاتحاد إليها .و في الفترة 2000-2005،أصبح متوسط معدل النمو السنوي لوردات الاتحاد الأوروبي من الدول المتوسطية الشريكة 6.5%، بالمقارنة مع معدل نمو لا يتجاوز 3.5% فقط بالنسبة لكل واردات الاتحاد الأوروبي من الخارج. و ارتفعت صادرات الدول المتوسطية الشريكة إلى اتحاد الأوربي بمعدل 4.2% سنويا، و هو معدل يقل بدرجة طفيفة عن إجمالي معدل زيادة صادرات الاتحاد إليها (4.6%).

وتعتبر تركيا والجزائر وإسرائيل والمغرب من أهم شركاء الاتحاد الأوربي التجاريين من بين الدول المتوسطية الشريكة، حيث تشكل هذه الدول الأربع ما يزيد عن 75% من حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوربي و مجموعة الدول المتوسطية الشريكة،

وقد ازداد نمو واردات الاتحاد الأوربي زيادة سريعة مع تركيا (+84.6%) ما بين عامي (2000 و2005) والمغرب (+48%) و مصر(+47.5%) بينما انخفضت وارداته من إسرائيل

وسوريا، كما تحقق نمو كبير في صادرات الاتحاد الأوربي إلى الجزائر (+67.7%) و المغرب (+50.7%) و تركيا (36.5%) في حين انخفضت صادراته إلى إسرائيل.

وتعد فرنسا وألمانيا وإيطاليا الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول المتوسطية الشريكة من بين الدول الاتحاد الأوربي و في عام2005، كانت هذه الدول الثلاث تمثل 51.3% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الدول المتوسطية الشريكة و 57.6% من صادراته إليها، و الواقع أن أهمية الدول المتوسطية الشريكة بالنسبة للتجارة أية دولة عندما تستند إلى الروابط التاريخية أو التقارب الجغرافي معها والواقع أن دول الاتحاد الأوربي بصفة عامة تحقق فائضا تجاريا مع دول المتوسطية الشريكة و تحضي بأكبر هذه الفوائض التجارية كل من ألمانيا و فرنسا، على الجانب الأخر فقد عانت كل من إسبانيا و المملكة المتحدة و البرتغال عجزا تجاريا مع الدول المتوسطية الشريكة في عام 2005. في حين تعتبر الروابط التجارية بين الدول الشريكة و الدول العشر الأعضاء الجدد التي انضمت إلى الاتحاد في عام 2004 غير ذات أهمية بصفة عامة، وإن تكن بعض هذه الدول قد شهدت نموا سريعا في حجم تجارتها مع الدول المتوسطية الشريكة و لاسيما الجانب المتعلق بالصادرات (بولندا و المجر و جمهورية التشيك) .

- **الشكل رقم 05:**

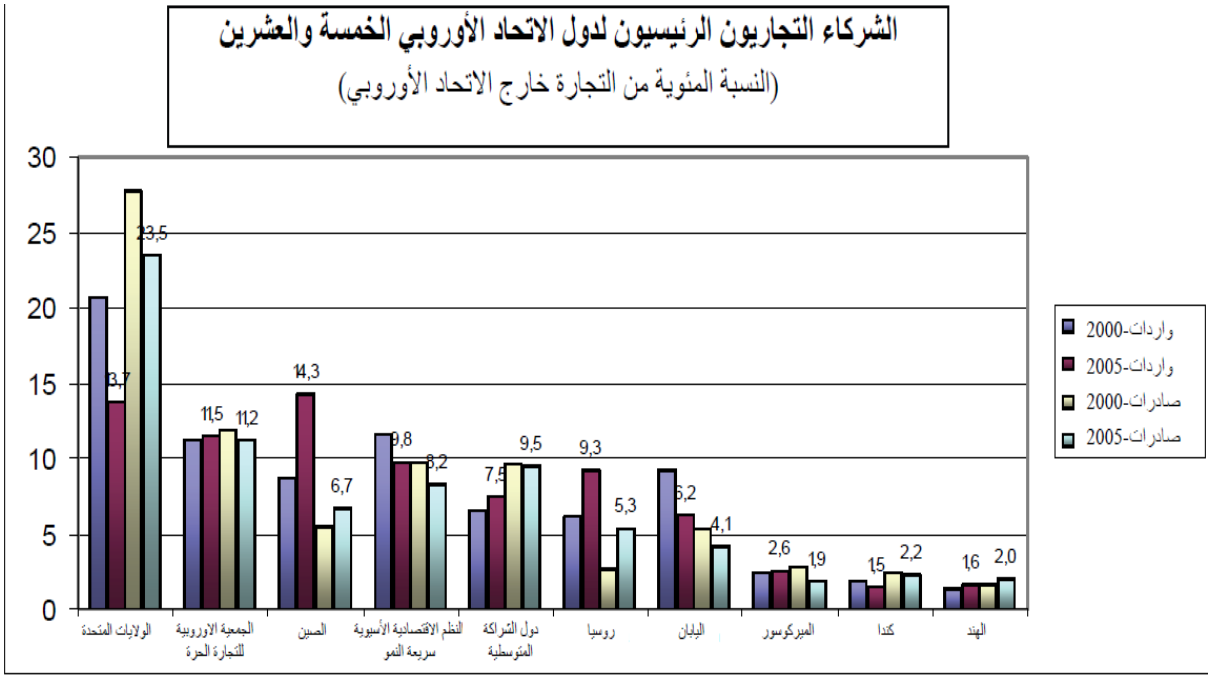

المصدر: المكتب الإحصائي للمجموعة الأوروبية (يورستات)

الجمعية الأوروبية للتجارة الحرة: أيسلندا و ليختشتاين و النرويج و سويسرا

النظم الاقتصادية الآسيوية سريعة النمو: هونج كونج و كوريا الجنوبية و ماليزيا و سنغافورة و تايلاند و تايوان

الميركوسور: (السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية) : الأرجنتين و البرازيل و باراجواي و أوروجواي.

❖ هيكل تجاري مستقر إلى حد كبير مع تركيز على المنتجات الصناعية

بالرغم من أنه لم يطرأ تغيير جذري على هيكل التبادل التجاري بين الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الشريكة في فترة ما بين 2000 و 2005 إلا أنه يمكن ملاحظة وجود اتجاهات معينة في هذا المجال كانت واردات الإتحاد الأوروبي الصناعية

تتمثل بصفة رئيسية في المنتجات الصناعية (59.4% عام 2005) ومنتجات الطاقة (25.2%)

ومنذ عام 2000 تحقق نمو في حصة المنتجات الصناعية قابلة انخفاض في حصة منتجات الطاقة وكان النمو الذي تحقق في الآلات و معدات النقل نموا سريعا إلى حد كبير بين المنتجات الصناعية الأخرى فقد نمت الواردات من مركبات الطرق من تركيا إلى ما يزيد عن أربعة أمثال ما كانت عليه على مدى هذه الفترة.

وظلت حصة صادرت المنتجات الصناعية من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية الشريكة على مستوى ارتفاعها الكبير جدا خاصة فيما يتعلق بالآلات و معدات الطرق بينما استمرت حصة المنتجات الصناعية و الغذائية على نفس مستواها المنخفض سواء بالنسبة للواردات الصادرات، ومع ذلك تواجه دول الاتحاد الأوروبي الآن عجزا تجاريا مع الدول المتوسطية الشريكة في هذا القطاع و يتبن من التحليل الأكثر تفصيلا على أساس كل من المنتجات و الشركاء التجاريين وجود علاقة ارتباط في أنواع متعددة من التجارة حسب كل دولة من الدول المتوسطية الشريكة.

فيما يتعلق بالتجارة في المنتجات المختلفة كما هو الحال معال الجزائر (استيراد منتجات الطاقة و تصدير المنتجات الصناعية) و فيما يتعلق بالتجارة في نفس القطاع مثل تجارة المنسوجات مع تونس (تصدير الغزل و استيراد الملابس) و فيما يتعلق بالتجارة في بين القطاعات مثل لتجارة مع تركيا في قطاع المركبات، ولا شك أن حصة النوعين الآخرين من التجارة سوف تنمو في المستقبل في ضوء إنشاء منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الثاني تبين أن لنا أن الشراكة الأور ومتوسطية تمثل كتلة اقتصادية مهمة نظرا لحجم مبادلاتهما وكذا التنوع الاقتصادي بين أطراف الشراكة، لكن التباين في مستويات الشراكة من دولة إلى أخرى يمثل عائقا أمام تطوير هذا التكتل ضف إلى ذلك أن العلاقات التجارية تبقى هي المحرك لهذه الشراكة، كما أن المفاوضات الثنائية تخدم الطرف الأوروبي أكثر، حيث أن الدول المتوسطية تبقى بمثابة سوق للاتحاد الأوروبي يتم من خلال هذه الشراكة المحافظة على هذا المكسب من جهة وضمان أمن واستقرار الضفة الشمالية من جهة أخرى، رغم ذلك فالعلاقات التجارية بين الطرفين توحي بتقدم كبير على مستوى تجسيد اتفاق الشراكة، كما يبقى التحدي الأكبر هو الوصول إلى منطقة التبادل الحر بين الطرفين، هذه الأخيرة يجب على الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة العمل سويا على تحقيقها وفق معادلة تكفل حقوق ومصلحة الطرفين.

الفصل الثالث

أثار الشراكة ومنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل:

لعل موضوع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي شغل العديد من الخبراء، ليس لطبيعة العلاقة بين الشريكين وإنما للأثار التي تخلفها إيجابية كانت أو سلبية ومن هنا لا بد من تسليط الضوء أكثر على هذه الشراكة، ثم دراسة التأثير الحالي لهذا الاتفاق وبعد ذلك التأثير المستقبلي عند دخول منطقة التبادل الحر، وحتى نستطيع معرفة كافة الأثار التي تركها اتفاق الشراكة ارتأينا دراسة المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري وبالتالي مقارنتها وتقييمها ومن ثم الحكم على اتفاق الشراكة لكن قبل ذلك تطرقنا إلى الأثار النظرية ثم مقارنة هذه الأخيرة بما هو موجود على أرض الواقع من أثار، وفي الأخير تناولنا الأثار المحتملة في حال الدخول إلى منطقة التبادل الحر في مطلع سنة 2017.

المبحث الأول

الشراكة الأورو– جزائرية

تدخل الشراكة الجزائرية –الأوروبية ضمن مايعرف بالشراكة الاورو متوسطية والذي أطلق في برشلونة سنة 1995، لكن دخول الاتفاق حيز التنفيذ كان في سنة 2005، كما كان مفترضا الوصول على منطقة تبادل الحر مع حلول سنة 2010 لكن هذا لم يحصل لعدة عوامل جعلت الجزائر تخوض مفاوضات تمديد التفكيك الجمركي وبالتالي تأجيل إقامة منطقة التبادل الحر.

المطلب الأول

المفاوضات الجزائرية الأوروبية

بعد مؤتمر برشلونة الذي وضع اللبنة الاولى لاتفاق الشراكة خاضت الجزائر والاتحاد الأوروبي[1] منذ مارس 1997 عدة جولات من المفاوضات بخصوص الشراكة وجرت أول جولة يومي 4 و5 مارس 1997 ببروكسل في ظل تباين كبير في مواقف وتصورات الطرفين بخصوص الخطوط العريضة للجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية التي يفرضها حجم الجالية الجزائرية الكبير الموجود في أوروبا[2].

ارتكز المحور السياسي والأمني حسب التصور الجزائري على تكريس مبدأ التشاور وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب، بينما شدد الجانب الأوروبي على احترام مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

---

[1] – Gregory N.Mankiw, Mark p.Taylor" principles de l'économie:Adaptation européene" Edition de boeck 2010 p.65.

[2] – زايري بلقاسم، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص56.

ومن الناحية الاقتصادية، حرصت الجزائر على رفض الربط بين إلزامية النمو الاقتصادي وبين إنشاء منطقة للتبادل الحر وذلك حتى تضمن تحقيق التوازن في المبادلات الجزائرية، بينما كان يرى الطرف الأوروبي حتمية الإسراع أولاً في الإصلاحات الاقتصادية وفي مقدمتها إتمام إعادة هيكلة المؤسسات واستكمال مسار عملية الخصخصة بالجزائر.

أما الجانب الاجتماعي فقد تضمن حسب التصور الجزائري وضعية اليد العاملة الجزائرية في أوروبا والتمسك بضرورة ضمان حقوق أفراد الجالية الجزائرية وحفظ كرامتها، فيما مثلت الهجرة غير الشرعية من شمال إفريقيا عند الجانب الأوروبي نقطة أساسية ينبغي حسمها نظرًا لما قد ينطوي على تفاقمها من مخاطر.

كشفت هذه الجولة عن وجود فوارق كبيرة في المواقف من بعض القضايا ففي حين تم التوصل على مستوى الخبراء إلى اتفاق حول أهداف ومبادئ الحوار السياسي من خلال الإعلان عن تطابق وجهات النظر فيما يخص مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية وضمان الأمن والسلم والاستقرار، لم يخف الطرف الجزائري انشغاله لعدم ورود أحكام في مجال مكافحة الإرهاب كانت الجزائر تعتبرها ضرورية وعناصر أساسية لضمان استقرار المنطقة ويبدو أن وجود فروع الشبكات الإرهابية خارج الجزائر ونشاط شبكات دعم التنظيمات المسلحة في أوروبا لم يكن قد اتضح بعد للأوروبيين، أما عن الجانب الاقتصادي والمالي فقد بقيت خطوطه العريضة دون تحديد لاختلاف وجهتي نظر الطرفين بين مسعى أوروبي داع إلى إنشاء منطقة التبادل الحر والتجارة ترفضه الجزائر لكونه يعكس منطقًا اندماجيًا، وبين أمل الجزائر أن يتم ذلك على أساس «الشراكة بالتنمية» وأن تتغير نظرة الدول في الاتحاد الأوروبي للجزائر كونها مجرد «سوق» كما حملت هذه الجولة انشغال الطرف الجزائري بخصوص محاولة تقييد حرية تنقل الأشخاص بما يتنافى مع الأهداف التي

تم تحديدها في مجال تنقل البضائع والخدمات.. وعلقت في نهاية هذه الجولة الأولى عقبات تتعلق بمسألة فتح الحدود أمام تدفق السلع الأوروبية وإزالة التعريفات الجمركية وهي مسائل لا تراها الجزائر ممكنة قبل أن تتمكن هي أولاً من تدعيم القدرة التنافسية لمنتجاتها[1]، ومما عزز الموقف التفاوضي للجزائر الجانب الجيو-استراتيجي وثروات الطاقة التي أصبحت تسد الجزء الأكبر من احتياجات أوروبا بعد تدشين أنبوب الغاز الجزائري – الأوروبي.

جاءت الجولة الثانية من المفاوضات حول الشراكة الجزائرية الأوروبية متزامنة مع مواصلة مفاوضات مشروع اتفاق الشراكة الأورو . متوسطي في مالطا ودامت يومي 22 و23 أبريل 1997 ومثلت امتدادًا لجولة المفاوضات الأولى، اتسمت أجواء الانطلاقة بالحذر من كلا الطرفين حول بعض النقاط الأساسية التي بقت شائكة للتوصل إلى اتفاق نهائي حول الشراكة وأبرز هذه النقاط هي مسألة التخفيض الجبائي والجمركي في الجزائر، فعن الجانب الجزائري يمثل رفع الرسوم الجبائية أهم ضمانة لحاجيات الخزينة العمومية خاصة مع غياب الاستثمارات الحقيقية المنتجة الكفيلة بتنشيط السوق التجارية، وتنتظر الجزائر من الشركاء الأوروبيين توسيع قاعدة استثماراتهم – التي اقتصرت فقط على قطاع الطاقة – نحو القطاعات الأخرى كسبيل لمساعدتها على تحقيق منطقة التبادل الحر في منطقة حوض المتوسط بمعنى أن الجزائر تسعى إلى تفادي حدوث وضعية تدفق تجاري في اتجاه واحد برفع الرسوم الجبائية والجمركية لحماية إنتاجها المحلي من اكتساح السلع المستوردة لسوقها الداخلي أو بالإبقاء على أقل تقدير على مستوى الرسوم المطبقة حينها دون تخفيض بحجة الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد أمنيًا واقتصاديًا، لم تكن هذه النظرة تلقى القبول لدى الطرف الأوروبي وأيضًا لدى المتعاملين الاقتصاديين

[1] – زعباط عبد الحميد، الشراكة الاورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.

الجزائريين أنفسهم على أساس أن التخفيض الجبائي يعد من الشروط الأساسية لفتح الأبواب أمام التجارة الخارجية بصفة فعلية وسبيلا للدخول في نظام منطقة التبادل الحر الذي سيحكم العلاقات التجارية داخل إطار حوض المتوسط، كما أنه لا يمكن تصور انخفاض في الأسعار وتحسن المستوى المعيشي للمواطنين دون تخفيض الرسوم الجبائية، وقد ألمح الطرف الأوروبي صراحة إلى مسألتين حملتا أكثر من مغزى وهما أن مسألة المشاريع الاستثمارية هي اختيار حر للمتعاملين الاقتصاديين الأوروبيين الذين يرغبون في الاستثمار بالجزائر، وأن أوروبا تتمنى لو كانت للجزائر نسبة نمو مستقرة بين 5% و10%خارج قطاع النفط والغاز وهي إشارة إلى قصور الهيكل الإنتاجي وهزال القاعدة الصناعية بالجزائر الذي تؤكده حالة الانخفاض الدائمة في الطاقة الإنتاجية.

في ظل المصالح المتضاربة ومحاولات الجانب الجزائري إقناع الجاني الأوروبي بجعل وضعية الجزائر محل معالجة خاصة بالنظر إلى الوضع الاستثنائي الذي تمر به مقارنة بجيرانها في تونس والمغرب اختتمت الجولة الثانية من المفاوضات التي سمحت بتدقيق وجهات النظر لكل طرف، ثم توالت الجولات لاستكمال الملفات حول فتح المجال لتطبيق التعاون وتحديد ميادين تطبيق التعاون الجزائري الأوروبي والوسائل والكيفيات الخاصة في مجالات التعاون الصناعي والمالي والاقتصادي و الاجتماعي والثقافي.

تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في عام 2002 ثم دخل حيز التنفيذ في أول يوليو2005، على أساس أن يتم تحقيق منطقة التبادل الحر وإلغاء كل الرسوم الجمركية مع مطلع سنة **2017**.

المطلب الثاني

مضمون اتفاق الشراكة

يعتبر اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كغيره من الاتفاقيات التي وقعتها بلدان الحوض المتوسط في ظل مشروع الشراكة الأورو متوسطية، فبعدما وقعت كل من تونس، إسرائيل، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، ومصر اتفاق الشراكة مع الأوروبيين، جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة، الذي يختلف عن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين في أفريل 1976، حيث شمل جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية، سياسية، أو اجتماعية، وهذا وفقا لقرارات إعلان برشلونة.

أولا: بنود اتفاق الشراكة

لقد احتوى اتفاق الشراكة الأوروجزائري على تسعة (9) أبواب للتعاون المشترك، تغطي مختلف المجالات، ومؤكدة بـ 110 مادة، وتتمثل هذه الأبواب فيما يلي:

1. المواد 03. 04. 05 التي تخص الحوار السياسي:

يكون الحوار السياسي والأمني بشكل منتظم، وهو ما يسمح بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء، كما أنه يتعلق بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك التي من شأنها ضمان السلم والأمن والتنمية الإقليمية، ويتم إجراء هذا الحوار في آجال منتظمة، وكلما اقتضت الحاجة وعلى عدة مستويات.

أ – **المستوى الوزاري:** خاصة في إطار مجلس الشراكة.

ب– مستوى الموظفين السامين: الذين يمثلون الجزائر من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

ج- القنوات الدبلوماسية: وبأية طريقة أخرى من شأنها أن تساهم في تكثيف هذا الحوار وتفعيله.

2. من المادة 06 إلى المادة 29 الانتقال الحر للسلع:

يقوم بصفة تدريجية الاتحاد الأوروبي والجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر، خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة، كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ[1]، وهذا طبقا لإحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994، وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة.

ونص الاتفاق هنا، على تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتوجات الصيد البحري، عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر.

أ- بالنسبة للمنتجات الصناعية:

تم الاتفاق على تفكيك مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة إلى الجزائر، وهذا بصورة تدريجية خلال 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، مع العلم أن المنتجات ذات المنشأ الجزائري تدخل إلى المجموعة معفاة من كل الحقوق الجمركية والرسوم.

ويمكن للجزائر أن تتخذ تدابير استثنائية، في شكل زيادة أو استرجاع حقوق جمركية لفترة محدودة، على بعض القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة، خاصة عندما تترتب عن هذه الأخيرة مشاكل اجتماعية خطيرة.

[1]- اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الباب الثاني: التنقل الحر للسلع- المادة 06 ، مأخوذة من نسخة لدى المجلس الشعبي الوطني، ص05.

ب- بالنسبة للمنتجات الزراعية:

لم يتم الاتفاق على التحرير الكلي لها، وقد أعطيت امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين:

- الخضر، الفواكه، زيت الزيتون، المصبرات، عصير الفواكه، الخمور، فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية إلى أوروبا.

- اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية، فيما يخص صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر.

ج- بالنسبة لمنتجات الصيد البحري:

تم الاحتفاظ بالنظام المعمول به بموجب اتفاق 1976، حول تصدير السمك الجزائري، والذي نص على التحرير الكلي لصادرات السمك الطازج، من جهتها تشرع الجزائر في إجراء تخفيضات على الحقوق والرسوم، ما بين 25 % إلى 100 % ، لمعظم المنتوجات السمكية الطازجة والمجمدة.

د- بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة[1]:

سيقوم الاتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة 95 % على الواردات الاعتيادية ذات المنشأ الجزائري، من جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي 85 % من واردتها من الاتحاد.

3. من المادة 30 إلى المادة 37 تجارة الخدمات.

يُدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات

[1]- BARTHE :Economie de l'Union Européene, 2 ed.Economica, paris 2003.

العابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

أما فيما يخص خدمات النقل التجاري، وتنقل الأشخاص لممارسة تجارة الخدمات، فتبقى مقيدة برخص وشروط متبادلة، ويمكن أن تكون محل اتفاقات خاصة يتفاوض حولها الطرفان.

4. من المادة 38 إلى المادة 46 المدفوعات، ورؤوس الأموال، والمنافسة.

تلتزم المجموعة والجزائر، بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات، وذلك بعملة قابلة للتحويل، كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال، الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وكذا إمكانية تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي.

فيما يخص ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود صعوبات فيه، يمكن للطرفين اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المقيدة للصفقات، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، وذلك لفترة محددة لا تتعدى المدى الضروري لتدارك وضعية ميزان المدفوعات.

في مجال المنافسة، يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعاتهما الخاصة بالمنافسة، كما يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، وفقا للمقاييس الدولية.

5.من المادة 47 إلى المادة 66 التعاون الاقتصادي:

يهدف التعاون الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستديمة، ويشمل عدة مجالات أهمها:

التعاون في مجال تحرير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتعاون في القطاعات الكفيلة بجعل الاقتصاد الجزائري قادر على خلق النمو ومناصب الشغل وهي قطاع الصناعة، الزراعة، الطاقة، النقل، الجمارك، الخدمات المالية، السياحة، الاستثمار، الإعلام والإحصاء، المجال العلمي والتكنولوجي، الجانب التشريعي، البيئة، التربية والتكوين.

كل هذا من خلال: تبادل المعلومات والخبرات والتكوين، والمساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية، تنفيذ أعمال مشتركة، دعم الاستثمار المباشر...الخ.

كما يعمل هذا التعاون على تشجيع التكامل بين الدول المغاربية وذلك بتنفيذ كل تدبير من شأنه أن يساهم في تنمية هذه العلاقات بين الدول المغاربية.

6. من المادة 67 إلى المادة 78 التعاون الاجتماعي والثقافي:

يعترف الطرفان بأهمية التطور الاجتماعي والذي لا بد أن يتماشى مع التطور الاقتصادي، ويوليان الأولية لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية، وتم التطرق هنا إلى:

- أحكام متعلقة بالعمال، خاصة ما يتعلق بظروف عيشهم وعملهم وكذا الأشخاص الذين يعولونهم.
- الهجرة غير الشرعية، وضرورة عودة الأشخاص المتواجدين في حالة غير شرعية في البلد المضيف.
- ترقية دور المرأة في مسار التطور الاجتماعي والثقافي، ودعم البرامج المتعلقة بالتنظيم العائلي وبحماية الطفولة والأمومة.
- تحسين نظام الحماية الاجتماعية وقطاع الصحة.

- التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن تعديل الهياكل الاقتصادية، وتحسين

ظروف العيش وتوفير مناصب الشغل وتطوير التكوين، لاسيما في المناطق المحرومة.

في مجال الثقافة والتربية، يهدف الاتفاق إلى[1]:

- ترقية التبادل والتعاون الثقافي، الذي يغطي عدة ميادين أهمها: تنظيم تظاهرات ثقافية، حفظ وترميم النصب والمواقع التاريخية والثقافية، الترجمة الأدبية، تكوين الأشخاص العاملين في ميدان الثقافة، تشجيع التعاون في ميدان السمعي البصري.
- الإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين من خلال: تشجيع التحاق العنصر النسوي بالمؤسسات التربوية للتعليم، تطوير مستوى خبرة إطارات القطاعين العام والخاص، تشجيع إقامة روابط مستديمة بين الهيئات المختصة في الجانبين.

7،من المادة 79 إلى المادة 81 التعاون المالي:

يهدف التعاون المالي إلى تحقيق أهداف الاتفاق، ويشمل عدة ميادين للتطبيق، هي على الخصوص:

- تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد الجزائري.
- تأهيل البنى التحتية الاقتصادية، وترقية الاستثمار الخاص، والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل.

[1] – Yves lacoste Géopolitique de la méditerranée Edition Armand Colin paris 2006.

- الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء منطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري، لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها.
- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.

دون أن نسى هنا أدوات التعاون المالي الأخرى المندرجة في إطار الشراكة الأورومتوسطية وفي مقدمتها برنامج ميدا 1 للفترة 1996- 1999 وبرنامج ميدا 2 للفترة 2000- 2006.

فخلال الفترة 1997-2006 استفادت الجزائر من تعهدات هذا البرنامج وصلت إلى 511 مليون أورو[1]، مقسمة كما يلي: 304,2 مليون أورو في إطار برنامج ميدا1 والباقي يندرج ضمن برنامج ميدا 2، تدخل كلها في إطار عملية التحول الاقتصادي للجزائر.

إلاّ أن الملاحظ هنا هو ضآلة نسبة تسديد المبالغ، حيث وصلت نسبة الامتصاص إلى 15,4% من مجموع المبالغ خلال الفترة 1995- 2002[2]، وذلك بسبب بطء تنفيذ البرامج بالإضافة إلى حداثة الاتفاق. غير أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، وتأهيل المؤسسات الصناعية، وإحداث الاستقرار الاجتماعي والأمني.

8.من المادة 82 إلى المادة 91 التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية:

لقد أعطى الطرفان أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات في ميدان تطبيق القانون وسير العدالة، من أجل تعزيز دولة القانون، ويشمل التعاون في هذا الميدان عدة جوانب هي: تسهيل تنقل الأشخاص، الوقاية من الهجرة غير الشرعية ومراقبتها، التعاون في

---

[1]- وزارة التجارة، قسم العلاقات الأوروبية- الجزائرية.

[2]- شريط عابد، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأور ومتوسطية: حالة دول المغرب العربي" ، (أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2004، ص 181.

المجال القانوني والقضائي، مكافحة الجريمة المنظمة وتبييض الأموال، محاربة التمييز العنصري وكره الأجانب، مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد.

9. من المادة 92 إلى المادة 110 الأحكام المؤسساتية العامة والختامية:

هو البند الأخير من الاتفاق ويتضمن إجراءات مؤسساتية أهمها:

- إنشاء مجلس شراكة، يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات، والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- إنشاء لجنة شراكة، مكلفة بتسيير الاتفاق، مع مراعاة الاختصاصات المخولة لمجلس الشراكة.
- يبرم هذا الاتفاق لمدة غير محددة، وهو يحل محل اتفاق التعاون الموقع في أفريل 1976، اعتبارا من دخوله حيّز التنفيذ.
- تعتبر البروتوكولات من رقم 1 إلى 7 ، وكذا الملحقات من رقم 1 إلى 6، جزء لا يتجزأ من الاتفاق، وهي تبين إجراءات وقواعد تنفيذ بنود الاتفاق.

ثانيا: الإجراءات المرافقة لتفعيل اتفاق الشراكة:

لقد تمحور اتفاق الشراكة على جوانب عديدة ومتشعبة، لكن الجانب الأهم كان الملف الاقتصادي وهذا بغية تحقيق الأهداف المشتركة والوصول بهذه الاتفاقية لإقامة منطقة تبادل حرفي غضون 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ومن أجل ذلك فقد تم وضع إجراءات انتقالية بهدف التخفيف من الأثار المباشرة على الدخول في منطقة التبادل الحر، خصوص أن الاقتصاد الجزائري في طور البناء.

إن التنقل الحر للسلع، وخاصة الصناعية، يمر عبر التفكيك الجمركي الذي يمتد على فترة 12 سنة، وقد أخضعت المنتجات الصناعية، التي قسمت إلى ثلاث قوائم، إلى رزنامة تفكيك جديدة، وفق ما يلي:

1. **القائمة الأولى:** تضم السلع الوسيطة والمنتوجات نصف المصنعة للصناعة الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء...، وستخضع لتفكيك جمركي كلي، فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ. ويمثل استيراد هذه المواد 25% من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سينعكس بالإيجاب على المؤسسات الإنتاجية التي تستخدم هذه المواد كمكونات للإنتاج.
2. **القائمة الثانية:** تضم المنتجات الصيدلانية، والغازية، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، والتجهيزات ما عدا الكهرومنزلية، ومعدات النقل وقطع الغيار. وسيتم التفكيك الجمركي لها على مدى 5 سنوات، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيّز التنفيذ، بمعدّل تخفيض 20 % كل سنة، وتمثل هذه القائمة 35% من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.
3. **القائمة الثالثة:** تشمل هذه القائمة عل المنتوجات الجاهزة (سلع الاستهلاك). وستتم عملية التفكيك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى 10 سنوات، بمعدل تخفيض 10% كل سنة. وتمثل هذه القائمة 40 %من حجم الاستيراد من الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث

واقع الشراكة الأورو- جزائرية

سجلت المبادلات التجارية للجزائر سنة 2010 ما يقارب 97 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 14.5 بالمائة عن سنة 2009 ، والتي قدرت بـ 14 مليار دولار.

بلغت المبادلات في عام 2009، 83 مليار دولار مقابل 118 مليار دولار عام 2008، بانخفاض حدد بـ 29.6 بالمائة وذلك بسبب تراجع الصادرات الناتج عن الانخفاض الكبير لعائدات المحروقات، وتخضع العلاقات الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق الشراكة الموقع في الواحد والعشرين أفريل 2002 بـ فالنسيا الإسبانية والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005 لإنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين.

فمن ناحية التبادل التجاري يمثل الاتحاد الأوروبي منطقة متميزة بالنسبة للجزائر، باعتبارها تمثل منذ عام 2000 ما يزيد في المتوسط عن 50 بالمائة من إجمالي مبادلات الجزائر، وحسب تقرير أعدته الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، فإن حجم التجارة بين الطرفين بلغ في 2010، 45.4 مليار دولار أكثر من عشرين مليار دولار من الواردات و 28 مليار دولار من الصادرات.

فبخصوص الواردات وحسب التصنيف الجغرافي فإن أوروبا تهيمن على واردات الجزائر، بما يمثل نسبة 60 بالمائة من مجمل الواردات الجزائرية، من بينها تسعة وثمانين بالمائة من دول الاتحاد الأوروبي، و11 بالمائة من الدول الأوروبية خارج الاتحاد، ويبين الاتجاه العام لارتفاع الواردات الجزائرية من الاتحاد المشار إليه بالنسبة للعام الماضي تسجيل قيمة 20.6 مليار دولار أي بانخفاض خفيف يقدر بـ

0.5 بالمائة مقارنة مع سنة 2009، ومع ذلك فإن حجم الواردات يبرز تحكم أفضل في الرقابة على الواردات الجزائرية للعامين المتتاليين 2010،2009.

- **الجدول رقم 04: يبين حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي.**

الوحدة مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	5 256	5 903	6 732	7 954	10 097	11 255	11 729	14 427	20 985	20 772	20 704

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS.

وذكر التقرير ذاته بأن بدء سريان الشراكة لم يحدث تغييرات بالنسبة للاتحاد الأوروبي باعتباره موردا متميزا للجزائر، ففي الواقع فقد ارتفعت الواردات في القيمة والحجم ومع ذلك فإن تطور إجمالي مشتريات الجزائر القادمة من الاتحاد السالف ذكره، تكون غالبا متماثلة على المدى المتوسط ويعتبر هذا الأخير شريكا للجزائر بنسبة في المتوسط تتراوح على التوالي بين 56 بالمائة و53 بالمائة قبلوبعد بدء سريان اتفاقية الشراكة منذ 2005، وقد تحدث تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية عن انخفاض حصة الاتحاد الأوروبي سنة 2007 لصالح الصين، حيث سيطرت هذه الأخيرة على السوق الجزائرية، بحيث أن ما نسبته 50 بالمائة من واردات الجزائر يتم تأمينه من خمسة دول وهي فرنسا، الصين، ايطاليا، اسبانيا، وألمانيا وتعتبر فرنسا أهم مورد الجزائر بحصة لا تقل عن 15 بالمائة وتمثل حصة الواردات من أوروبا حسب مجموعات الاستعمال، 52 بالمائة سلع وتجهيزات صناعية وتسعة وخمسين بالمائة منتجات نصف مصنعة و45.5 بالمائة أغذية و37 بالمائة سلع استهلاكية غير غذائية.

- **الشكل رقم06:يبين الواردات الجزائرية من أوروبا حسب مجموعة الاستعمال**

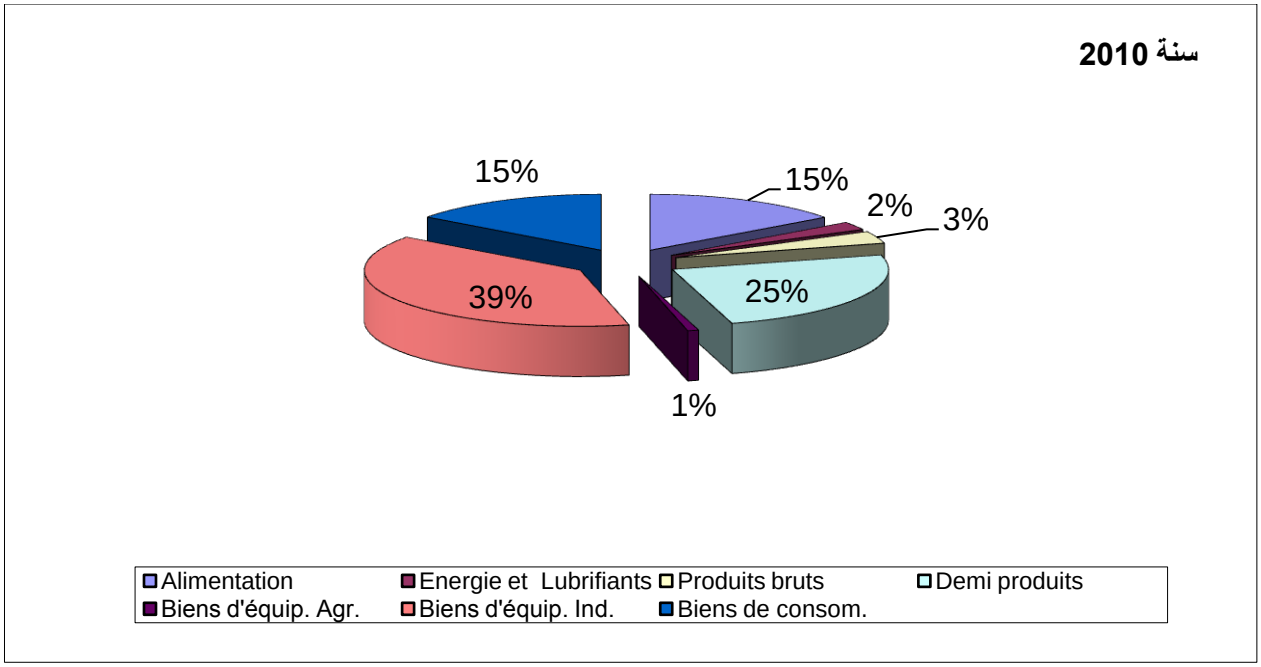

دائرة نسبية من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات الموجودة في الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية.

وبخصوص صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي فقد بلغت 28 مليار دولار، منها 1.06 مليار دولار خارج المحروقات ويمثل الاتحاد 49 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر 53.3 بالمائة نسبة 2009، وقد عرفت الصادرات خارج المحروقات زيادة طفيفة، حيث قفزت من 601 مليون دولار في 2005 إلى ما يفوق واحد مليار دولار في 2009، وتشكل الصادرات من المنتجات الصناعية المعفاة من التفكيك الجمركي كليا باتجاه الاتحاد الاوروبي ما معدله يتجاوز 90 بالمائة ، فيما أبرز التوجه في انخفاض أي ما قيمته 569 مليون دولار في 2009، مقابل 1180 مليون دولار سنة 2008 والذي يمثل انخفاضا يقدر بـ 51.5 بالمائة هذا التهاوي يفسر بانخفاض كلي في الحجم بـ 31 بالمائة إضافة إلى تراجع العملة وانخفاض أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية وقد تميزت السنة الفارطة بارتفاع في

الوضعية من خلال قيمة 1 مليار دولار أي ارتفاعا يقدر بـ 80 بالمائة هذا الاستئناف هو نتيجة التسعينات في تصدير محلل النفتاليم والأمونياك واللذان يمثلان نسبتي 50 و25 بالمائة من المنتجات الصناعية، حيث تتمثل أهم المنتجات المصدرة في محلل النقالين 501 مليون دولار الأمونياك 250 مليون دولار الزنك 47 مليون دولار، وأخيرا الهليوم بـ 42 مليون دولار.

- **الجدول رقم 05: يبين حجم الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الاوروبي.**

الوحدة مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	13792	12344	12100	14503	17396	25593	28750	26833	41246	23186	28009

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS.

مثلت فكرة إقامة شراكة شاملة مع الاتحاد الأوروبي خطوة متقدمة في علاقات الجزائر الدولية منذ إقرار التوجهات الجديدة في السياسة الجزائرية الداخلية والخارجية في دستوري عام 1989 و1996 اللذين تضمنا تحولات كبرى في المجالات السياسية و الاقتصادية والثقافية و الاجتماعية، فبالإضافة إلى تكريسهما لأسس النظام الديمقراطي القائم على التعددية والاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية الفردية والجماعية تم فيهما أيضًا التأكيد على إنهاء احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي والتجاري والمالي وفتح المجال واسعًا أمام القطاع الخاص، وكانت الخطوة الأكثر أهمية نظرًا لما تكتسيه من حساسية شديدة في الوجدان الوطني والذاكرة الجماعية عند الشعب الجزائري التي تكونت بفعل عوامل وتراكمات تاريخية تعود إلى العهد الاستعماري، هي إطلاق الدعوة إلى تشجيع الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية بما فيها القطاعات التي تمثل الطابع الاستراتيجي

السيادي للدولة الذي سبق أن اتخذته الجزائر ورقة ضغط في علاقاتها الدولية وسلاحًا ضد الغرب وهو قطاع النفط والغاز.لم يكن الأمر سهلاً كي تتقبل جيوب المعسكر الاشتراكي وبقايا المتحمسين للتوجه الشيوعي في الجزائر وكذا على بعض القوى الحزبية الداخلية المتأثرة بالخطاب الوطني الاستقلالي التحرري في فترة الراحل هواري بومدين فكرة اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية ورؤية أعداء الأمس أقطاب الرأسمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات تستثمر بكل حرية في الثروات الوطنية، ولكن البراغماتية الاقتصادية وطبيعة ظروف الأزمة السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر حينذاك التي اضطرتها إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مرتين دفعت التيار الداعي إلى تحرير النشاط الاقتصادي من تبعيته الدولة إلى مواصلة التمسك بهذا الخيار الذي جرى اعتباره مكسبًا.. لم تكن إمكانيات الجزائر لاستغلال الثروات الطبيعية كافية كمًا ولا نوعًا لإحداث الانطلاقة الكفيلة بوضع البلاد على الطريق الصحيح للشروع بعدها في عمليات التنمية، وفي المقابل جهات أخرى سبق أن ارتبطت بالجزائر في الجغرافيا والتاريخ تملك كل المقومات تنتظر أن تتكون الإرادة السياسية عند الجزائريين لتعميق العلاقات نحو إرساء أسس شراكة استراتيجية شاملة يكون طرفاها الجزائر من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية، وفي الحقيقة لم يكن هذا النوع من المستوى في العلاقات يمثل سابقة بل سبقت إلى ذلك كل من تونس والمملكة المغربية بشكل انفرادي خالف اعتقادا مبدئيا واتفاقا غير مكتوب بين دول الاتحاد المغاربي حول فكرة شراكة «مغاربية . أوروبية» لذلك لم تجد الجزائر حرجًا في اتباع نفس المسار الذي اتبعته دول الجوار المغاربي بشكل منفرد.

تحسن التعاون الأوروبي مع الجزائر بشكل ملحوظ في مختلف المجالات لكن الجزائر وبهدف تنويع الشركاء، نجد أن الاتحاد الأوروبي يجد منافسة شرسة على

السوق الجزائري من عدة جبهات خصوصا بعد تحسن الوضع المالي للجزائر وزيادة القدرة المالية على التسديد وكذا اتساع السوق الجزائري

- **الشكل رقم 07: يبين موقعالاتحاد الأوربي في الواردات الجزائرية.**

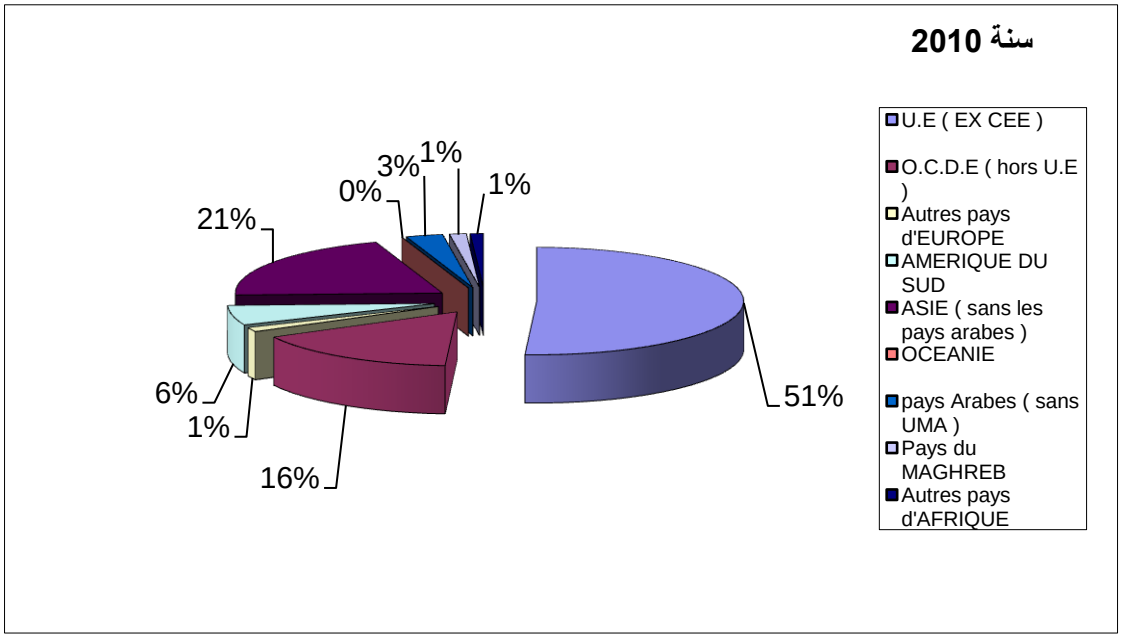

دائرة نسبية من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات الموجودة في الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية.

من خلال الشكل البياني نلاحظ بأن الاتحاد الأوروبي ما زال الممون الرئيسي للجزائر بنسبة 51 بالمائة، لكن نرى بأن هناك بعض الدول التي تحاول مزاحمة النفوذ الأوروبي كالصين ودول أسيا، والملاحظ ايضا هو ضعف التوريد العربي للجزائر.

أما بالنسبة للصادرات الجزائرية فإن الاتحاد الأوروبي هو السوق الأولى للجزائر خصوصا بعد تدشين أنبوب الغاز الجزائري الاوروبي، كون أوروبا تعتمد على الجزائر في تلبية احتياجاتها من الطاقة بنسبة تفوق 16 بالمائة.

- **الشكل رقم 08: يمثل زبائن الصادرات الجزائرية (حصة الاتحاد الأوروبي).**

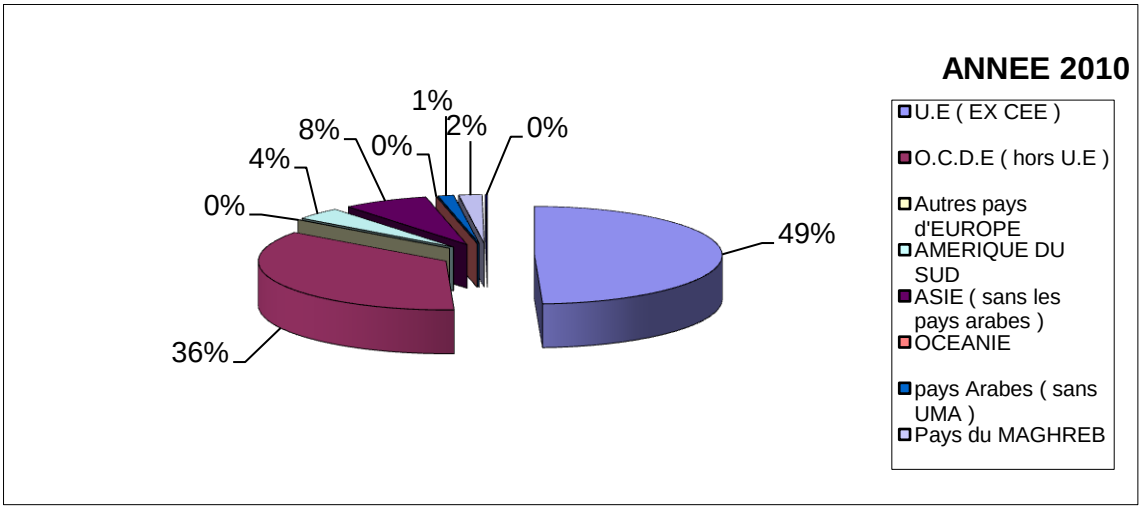

دائرة نسبية من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية.

من خلال الشكل البياني يتبين لنا أن الاتحاد الأوروبي يمثل أهم مستورد للمنتوجات الجزائرية تليه دول أوروبا التي لم تنظوي تحت مظلة الاتحاد، ومنه يمكن اعتبار أوروبا السوق الرئيسي للجزائر.

❖ **تفعيل الشراكة بمزيد من التعاون:**

تشهد العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار برنامج التعاون والشراكة الذي يجمع بينهما تزايدا وتطورا ملحوظين خاصة بعدما تقرر توسيع هذا الاتفاق ليشمل عدة ميادين مختلفة واستطاع الطرفان تطوير مسار الشراكة باعتماد الجزائر أدوات عمل تدخل ضمن السياسة الأوروبية للجوار وهذا بما يتماشى مع برنامج دعم اتفاق الشراكة .

ويعد برنامج دعم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار مشروع تعاون مع إنشاء منطقة للتبادل الحر الذي شرع فيه منذ سنة 2007 وبدأ تطبيقه بصفة رسمية في سنة 2009 من ضمن أهم المشاريع التي أقامتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي.

وأوضح في هذا السياق مدير برنامج دعم اتفاق الشراكة أن هذا المشروع الذي تقدر قيمته بـ 40 مليون أورو يرمي إلى توفير كل أنواع الدعم التقني والمعرفي للإدارة والمؤسسة الجزائرية حتى تتمكن من اكتساب الخبرة والقيام بمهامها المنوطة بها في هذا الاتفاق.

وقد انتهجت الجزائر في إطار برنامج الشراكة أدوات تتدرج ضمن سياسة الجوار الأوروبية من بينها التوأمة المؤسساتية وتبادل المعلومات والدعم التقني "تايكس" إلى جانب مشروع تم إطلاقه أكتوبر الماضي ويتعلق بتصغير الكلمات فيما يخص دعم الحوكمة والتسيير.

وعن أهم المشاريع التي تم تحقيقها خلال المرحلة الأولى من برنامج الشراكة قال عبد العزيز قند "تمكننا من التوصل إلى تحقيق خمس توأمات مؤسساتية منها التوأمة التي تمت بين مصلحة الضرائب الجزائرية ومثيلتها الفرنسية والثانية بين مديرية المنافسة على مستوى وزارة التجارة ومجلس المنافسة مع مثيلتها في فرنسا وألمانيا وايطاليا إلى جانب التوأمة التي كانت بين المؤسسة الجزائرية للمياه مع مؤسسة مثيلة لها من بلجيكا، في حين تتعلق التوأمة الرابعة بالإشهاد على المطابقة بين مؤسسات من وزارة الصناعة مع مؤسسات من فرنسا وألمانيا والتوأمة الخامسة تخص الوكالة الجزائرية للصناعة التقليدية مع مثيلات لها من اسبانيا".

وفي إطار نفس البرنامج أكد المسؤول على انجاز 40 عملية تبادل خبرة والدعم التقني "تايكس" حيث استفاد عدد من الإطارات الجزائرية من دورات تكوينية ورحلات دراسة لمؤسسات أوروبية للوقوف على طريقة تسيير الإدارات وكيفية التعامل مع المشاكل اليومية.

أما المرحلة الثانية من برنامج دعم الشراكة فيوجد هناك 10 مشاريع قيد الدراسة بعضها وصلت إلى مرحلة متقدمة من الإنجاز منها مشروع التوأمة للمركز الوطني لتنمية الصيد البحري وكذا توأمة وزارة النقل فيما يخص أمن الطيران المدني إضافة إلى توأمة وزارة الفلاحة فيما يخص العلامات التمييزية للجودة لبعض المنتوجات.

المبحث الثاني

أثار الشراكة على الاقتصاد الوطني

بعد ابرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كان هم الخبراء والاقتصاديين الدور الذي يلعبه هذا الاتفاق في الاقتصاد الجزائري وحجم التأثير سواء تعلق الأمر بالجانب الايجابي أو الجانب السلبي وعليه حاولنا توضيح التأثير نظريا، ثم كيف هو التأثير على الواقع من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول

الآثار النظرية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني

إذا كانت كل الجوانب اتفاق الشراكة الأوروجزائري، لها أهميتها الخاصة، فإن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو الجانب الاقتصادي، بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، خاصة في هذه الفترة الدقيقة من حياة الجزائر، التي هي في حاجة ماسة لتفعيل آلياتها الاقتصادية بغرض امتصاص مشاكلها الاجتماعية التي تراكمت منذ فترة التسعينات[1].

لا شك أن هناك واقعا جديدا سيواجه مختلف القطاعات الاقتصادية، كونها معرضة لمنافسة حادة تنشأ حتما عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية، هذه المنافسة لها نتائجها متفاوتة من قطاع لآخر.

[1]– دربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الأورو متوسطية على أداء وتأهيل الاقتصاد الوطني، بحوث اقتصادية عربية، السنة الحادية عشر، العدد السابع والعشرون، ربيع 2002، ص39.

إن إقامة منطقة للتبادل الحر، يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، إلى اتفاق شراكة يؤدي إلى تكريس نظام للتنازلات المتبادلة بين الطرفين، أي بين اقتصاديات البلدان الخمسة والعشرون المكونة للمجموعة الأوروبية مجتمعة، واقتصاد بلد نامي منفرد.

إن آثار اتفاق الشراكة ستتراوح بين انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية، خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، واستمرار الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

أولا: الآثار المترتبة على القطاع الصناعي[1]:

يُعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة حيّز التنفيذ، من خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل الحر للمنتجات الصناعية، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع يعرف ركودا بل تراجعا في مستوى الإنتاج والتصدير يعود سببه إلى:

- سوء استعمال إمكانيات الإنتاج المتوفرة، وتقادم الأجهزة الإنتاجية في بعض القطاعات.
- ضعف الطلب الوطني، الذي يترجم بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ومنافسة السلع الأجنبية.
- المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطية في هذا القطاع، والأهمية المعتبرة لحصة الأجور من القيمة المضافة.
- تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، وسلبيات أنظمة التكوين والتعليم.

[1]–D.Josselin, B.Nicot,Un modèle gravitaire géoéconomique des échanges commerciaux entre les pays de l'UE, les PECO et les PTM, Revue européenne de géographie, 2003، P 237.

- العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الصناعية، وضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على خلق المردودية.

وعليه فإن آثار اتفاق الشراكة على النسيج الصناعي بالنسبة للاقتصاد، تختلف حسب القطاعات، وذلك حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء، كما يمكن تصنيفها إلى آثار سلبية وأخرى إيجابية.

❖ **الآثار السلبية:**

إن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك قدرة تنافسية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية. كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوربية إلى السوق الوطنية، يمثل تحديا أمام الصناعة الجزائرية. ولكن الوضعية تختلف من قطاع إلى آخر، على حسب معدل الحماية الجمركية ومعدل الدخول إلى السوق المحلية. ومن أهم الآثار السلبية نذكر:

- تحطيم الصناعات غير التنافسية ذات الحماية الكبيرة والضعيفة[1].
- المشاكل الكبيرة التي ستواجه الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة.
- إن تحرير المبادلات الصناعية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة الناتجة عن تحويل العمال أو التسريح النهائي لهم.
- إن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، سيرفع من المنافسة الأوربية ويؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية، التي هي أساسا غير مؤهلة ولا تتجاوب مع المعايير الدولية.

[1]– التوني ناجي، "آثار اتفاقيات المشاركة الأوربية المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية "، ورقة بحث منشورة من طرف البنك الكويتي للصناعة، سلسلة المال والصناعة، العدد العشرون، 2002.

- الصعوبات التي يمكن أن تظهر مع انخفاض الحماية الجمركية، في قطاعات السلع الوسطية وسلع الاستهلاك.
- إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي، ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها. وهذا ما سيضعف المنتوج الصناعي الجزائري، إضافة إلى وجود محيط تنافسي على صادرات الجزائر من السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوربي، بسبب الاندماج المتزايد لدول أوربا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوربي وانخفاض ما كانت الجزائر تتمتع به من تفضيلات.

❖ **الآثار الإيجابية:**

إن إقامة منطقة للتبادل الحر[1]، يمكن أن يفيد كثيرا قطاع الصناعة ويحفزه، من خلال الانعكاسات الإيجابية لمضمون اتفاق الشراكة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- إن الاتفاق يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني، خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأوربية. وهنا على المؤسسات الجزائرية استغلال الفرص واكتساب الخبرات.

---

[1] – A Merad – Boudia, le partenariat euro–méditérranéen : un espace de demande effective à promouvoir, Monde en développement 2002 tome 29

[2]– قدي، عبد المجيد، "الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات"، محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو متوسطية، جامعة سطيف، 2004.

- الانخفاض الجمركي سيعمل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر، وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية:[1].
- الأثر الإيجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية، وذلك من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية والوسيطة والنصف مصنعة، التي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية.
- جو المنافسة الذي يخلقه الاتفاق، الأمر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تعمل على تحسين نوعية المنتجات ورفع الكفاءة الإنتاجية، من خلال اتخاذ التدابير الفنية والتقنية اللازمة لمواجهة المنتوج الأوربي.
- استفادة المؤسسات الجزائرية من سوق الدول الأوربية المفتوحة، التي تتميز بحجم يصل 450 مليون نسمة، بالإضافة إلى القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الأوربي.
- الاتفاق يسمح بالاستفادة من البرامج والمساعدات المالية، التي يتيحها الاتحاد الأوربي لشركائه، مما يلزم الوزارات المعنية، وعلى رأسها وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضع الآليات والكيفيات والبرامج المناسبة لتجسيد هذه الاستفادة على أرض الواقع.
- العمل على إعادة تخصيص عوامل إنتاج القطاعات التي تم تحريرها، نحو النشاطات التي تتوفر على المزايا النسبية.
- مبدأ حماية المنتوج الوطني: إذ أن اتفاق الشراكة يعطي الجزائر إمكانية التدخل لحماية القطاعات الصناعية التي تواجه صعوبات كبيرة، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات استثنائية في شكل استرجاع أو زيادة الحقوق الجمركية لفترة محدودة.

---

[1]–دربال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، مرجع سابق، ص 59.

ثانيا:الآثار المترتبة على القطاع الزراعي:

لقد عانى القطاع الزراعي، الذي تقدر نسبة مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي الخام بـ 9%، ويشغل حوالي 21 % من اليد العاملة، التهميش والإهمال، وهذا في مختلف مخططات التنمية، بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها في:

- ضعف المردود.
- النقائص المسجلة في مجال الممكنة، واستعمال المخصبات.
- نقص الدعم المالي والتقني المقدم للقطاع.
- نقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات.
- النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتثمينها.

الشيء الذي أدى بطبيعة الحال إلى عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي، والتبعية الغذائية شبه الكلية إلى الخارج.

❖ **الآثار السلبية.**

إن تطبيق اتفاق الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع، فأوربا تضمن 48% من حاجتنا من المواد الزراعية، وتستقبل 78% من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين 1.3 و1.5مليار دولار، هذا العجز يمكن أن يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، وهذا من خلال غزو المنتجات الأوربية للسوق الجزائرية من جهة، وضعف الإنتاج الزراعي الوطني وكذا الحواجز غير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوربية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بجمالية البيئة وصحة الإنسان والحيوان من جهة أخرى.

ودون أن ننسى تمسّك الاتحاد الأوربي بالسياسة الزراعية المشتركة، والتي من خلالها يقدم هذا الأخير دعما كبيرا لقطاعه الزراعي، يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد. وما يسببه هذا من عجز للمنتجات الزراعية الجزائرية، على منافسة نظيرتها الأوربية.

❖ **الآثار الإيجابية.**

ذكر الآثار السلبية لتطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي[1] على القطاع الزراعي، لا يعني خلوه من آثار إيجابية على هذا القطاع ومنها:

- تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة مثل: التمور، الطماطم، الحمضيات، ولحوم الأغنام، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوربية. لكن بشرط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير إضافة إلى توفير عنصر الجودة والنوعية في هذه المنتجات.
- إن اشتداد المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا للجزائر، لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

[1]– قويدري، محمد، "أثر المشروعات المشتركة في تحسين الأداء الاقتصادي"، محاضرة ألقيت حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، 2003.

ثالثا: الآثار المترتبة على قطاعي التجارة الخارجية والجمارك[1].

يعتبر الاتحاد الأوربي الشريك الاقتصادي والتجاري الأول بالنسبة للجزائر. وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تتأثر العلاقات الاقتصادية بين الطرفين في مجالي التجارة الخارجية والجمارك مع دخول الاتفاق خير التطبيق.

1. الآثار المحتملة على قطاع التجارة الخارجية.

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية، هو المساهمة الكبيرة لصادرات المحروقات، حيث تمثل نسبة97% من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي، وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول. الأمر الذي ساهم بقدر وفير في رفع قيمة المبادلات التجارية حيث وصلت قيمة الصادرات الإجمالية، إلى 46.01 مليار دولار سنة 2005، بينما بلغت الواردات 20.3 مليار دولار[2].

وبالرغم من إيجابية أرصدة الميزان التجاري، الذي سجل فائضا قدره 25.64 مليار دولار سنة 2005، إلا أنه ما زال يعتمد على المحروقات، ويبقى الجهاز الإنتاجي ضعيفا جدا وغير متنوع.

وإذا كنا بصدد الكلام عن العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوربي، في إطار اتفاق الشراكة. فإن هذه العلاقات لم يطرأ عليها تغييرات كبيرة، وبقيت تقريبا في نفس المستويات التي شهدتها قبل التصديق على الاتفاق. فالمبادلات مع بلدان الاتحاد الأوربي سجلت خلال سنة 2005، نسبة 55.64% من الصادرات الجزائرية موجهة لبلدان الاتحاد الأوربي، وبالمقابل سجلت نسبة 55.29% من مجموع الواردات الجزائرية آتية من بلدان الاتحاد الأوربي. وتحتل فرنسا المرتبة الأولى في

---

[1] – Catrice-GuessoumHenia, Doctorante en sciences économiques, Analyse des flux commerciaux et financiers entre l'UE et le Maghreb, université mohammed V-Rabat, Maroc

[2] – المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة2005، www.douane.gov.dz.

استحواذها على السوق الجزائرية بنسبة 21.97%[1]، بينما تحتل إيطاليا المرتبة الأولى كمشتري للسلع الجزائرية.

من المتوقع أن تشهد التجارة الخارجية الجزائرية ارتفاعا خلال السنوات القادمة، وذلك من خلال الزيادة المرتقبة في الواردات، خاصة الواردات من سلع التجهيز، نظرا لما تقوم به الجزائر من تحديث وعصرنة لمؤسساتها. بينما يتوقع ثبات قيمة الصادرات خارج المحروقات تجاه البلدان الأوربية، على الأقل خلال المرحلة الانتقالية، التي من المفروض أن تستغلها المؤسسات الجزائرية للتأهيل.

2. الآثار المحتملة على قطاع الجمارك.

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول المغاربية، يتميز بمساهمة كبيرة للرسوم على التجارة الخارجية في التحصيل الجبائي، حيث تمثل الرسوم الجمركية موردا جبائيا تتجاوز أهمية عدة مصادر أخرى للجباية، فهي تمثل 10% من إيرادات الخزينة العمومية. وتصل حصة الإيرادات الجمركية إلى نسبة 28% من إجمالي الإيرادات الجبائية[2]، أي ما يعادل 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا تأتي أهمية قطاع الجمارك بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ومع دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، تجد الجزائر نفسها مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأوربية، من خلال التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية، وكذا التحرير التدريجي للمبادلات التي تخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري، الأمر الذي سيفقد قطاع الجمارك أهميته،

[1]– المديرية العامة للجمارك،مرجعسابق.

[2]– تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، ، ص95.

كمصدر من مصادر التحصيل الجبائي، إضافة إلى الآثار الأخرى التي ستحدثها عملية تفكيك التعريفات الجمركية.

3. الآثار المحتملة عن تفكيك التعريفات الجمركية:

هناك عدة آثار محتملة أهمها:

- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على توازن المالية العمومية، من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة، فالتفكيك الجمركي سوف يؤدي بالجزائر إلى خسارة تقدر بأكثر من مليار دولار سنويا.
- إن إلغاء التعريفات الجمركية من طرف واحد، إزاء السلع القادمة من الاتحاد الأوربي، سيمارس كذلك ضغطا على الميزان التجاري، بسبب زيارة الواردات من السلع الأوربية.
- إن انخفاض قيمة الرسوم الجمركية، سيؤدي إلى انخفاض قيمة التحصيل الضريبي، والذي سيُترجم إلى انخفاض في مستوى الإنفاق العام، وهذا ما سيحدث اختلالا في مستوى الطلب العام.
- الأثر السلبي على حماية الاقتصاد الوطني: إذ أن فتح السوق الجزائرية أمام السلع الأوربية من خلال إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على هذه الأخيرة، سوف يكون له أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري، نظرا للوضعية الحالية التي لا تسمح له بمواجهة تحديات الانفتاح فإلغاء هذه الرسوم تعني بكل بساطة تحول السوق الجزائرية إلى "بازار" للسلع الأوربية.

أما عن الآثار الإيجابية لإلغاء التعريفية الجمركية، فإن الهبوط الذي عرفته التعريفة والتي انتقلت من 45 إلى 30% سنة 2001، ساهم في الزيادة من قيمة استيراد مواد التجهيز، المستعملة في تأهيل وتجهيز الاقتصاد.

كما أعرب الاتحاد الأوربي عن دعمه للإصلاحات الاقتصادية والسياسية، التي انطلقت في الجزائر، إضافة إلى دعمه للجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني

الأثار الفعلية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني

الفرع الأول : الآثار على إيرادات الدولة[1]:

من الجانب النظري نجد أن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة،غير أن تأثيرها كما سبق الإشارة إلى ذلك يختلف من دولة لأخرى، وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23,4% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي) وأن حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65%، حيث تمثل

[1]–قدي عبد المجيد، "الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات"، محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو متوسطية، مرجع سباق.

نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15,2% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي)[1].

وبالتالي فإن التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الاتحاد الأوروبي كما تنص عليه اتفاقيات الشراكة سيؤدي إلى خسارة مالية فورية لإيرادات الميزانية بمقدار 1,4 مليار دولار سنويا أي بنسبة 2,2% من الناتج الإجمالي[2]،واحتمال انخفاض مقابل في النفقات العمومية وهذا بسبب انخفاض حصة الإيرادات الناتجة عن المبادلات الخارجية ودرجة الانفتاح التجاري وكذا الحصة المعتبرة منمبادلات السلع الصناعية مع الاتحاد الأوروبي (التي تتجاوز نسبة 60%).

وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية سنة 2005 حول الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية ومنطقة التبادل الحر، أن نقص القيمة النهائية (moins value finale) لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي (لسنة 2004) أما بلغة الأرقام فقد تم تحديد بعض التوقعات من قبل نفس الجهة (وزارة المالية) بخصوص خسائر الميزانية (les pertesbudgetaires)، غير أنه وبعد مرور أكثر من 05سنوات تبين أن إيرادات الدولة من الحقوق الجمركية قد تضاعفت عكس ما كان متوقع سنة 2005[3].

---

[1] -FEMISE, Rapport du Femise sur l'évolution de la structure des échanges et des invesstissements entre L'UE et les partenaires Méditerranéens, Mars 2001.

[2]- شريط عايد، أطروحة دكتوراه، مرجع سابقن ص 185.

[3] -Ministere des finances, accord d'association avec l'union européenne, « contenu & impact », les impacts prévisibles de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'Etat et le niveau de la protection tarifaire en Algerie, 2005, pp48-51 .

- **الجدول رقم 06: يوضح تطور الإيرادات الجمركية[1]الفترة 2000-2010.**

الوحدة: مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
PRODUITS DES DOUANES	90380	104597	128455	143557	137171	143683	113590	132766	164104	172816	183562
TVA	66974	72697	93559	109897	138687	159162	162275	200675	261401	276634	296577
TS.A / T.I.C	2352	3375	6026	5492	3734	5622	5612	8153	12224	7577	4480
AUTRES	1675	1907	2202	2497	2202	2512	2518	1704	1816	3185	7673
TOTAL	**161381**	**182576**	**230242**	**261443**	**281794**	**310979**	**283995**	**343298**	**439545**	**460212**	**492292**

المصدر: الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية،CNIS.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات الجمركية تضاعفت حوالي ثلاث مرات بين سنة 2000 و2010 وهذا ماجعل الاحتياطات الجزائرية ترتفع بشكل كبير[2]، ومن خلال الشكل البياني التالي نبين التطور في الإيرادات الجمركية بين سنة 2000 و 2010.

[1]-الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية، مرجع سابق.

[2]-إحصائيات من الموقع الرسمي لوزارة المالية،

- **الشكل رقم 09: يوضح التطور الكبير في الإيرادات الجمركية فترة 2000-2010.**

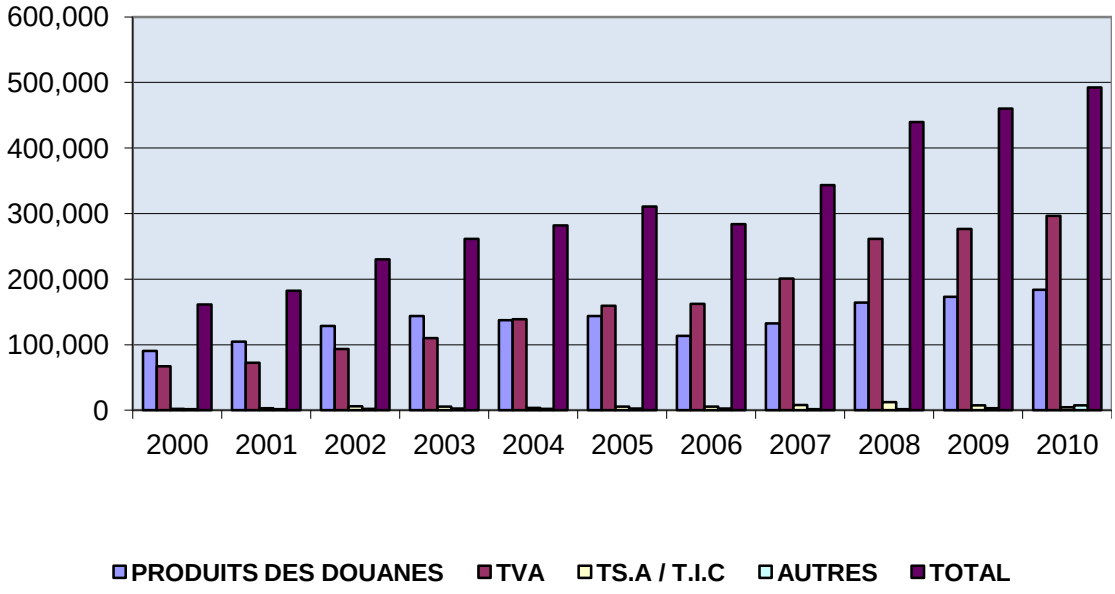

من خلال الشكل البياني والجدول أعلاه نرى بأن التفكيك الكلي للقائمة الاولى من السلع لم يكن له تأثير كبير على العائدات الجمركية وهذا لعدة عوامل أهمها تمديد الفترة الانتقالية للتفكيك الجمركي من جهة وكذا ارتفاع حجم الواردات من جهة أخرى، ولعل الخسائر التي توقعها الخبراء آنذاك كانت مبنية على الالتزام التام ببنود الاتفاقية ومن ضمن ذلك التفكيك الجمركي.

أما أثر إحلال الواردات القادمة من أوروبا عن واردات الدول الأخرى، فهو الآخر لم يكن له تأثير على الإيرادات الجمركية باعتبار أن تمديد الفترة الانتقالية لا يزال يوفر نفس المزايا الجبائية تقريبا بل على العكس من ذلك ارتفعت الواردات من خارج أوروبا خصوصا الصين

الفرع الثاني: أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية والميزان التجاري

من الجانب النظري إن التفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي سيكون له أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر[1] التي حققت خلال السنوات الأخيرة فوائض في ميزانها التجاري وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة، حيث ستنشأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة (trade diversion)[2] على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من هذا التفكيك الجمركي، لكن سرعان ما تتغير الوضعية على المدى المتوسط والبعيد باتجاه زيادة الصادرات بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج*، وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال إلا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلد مرنا والسياسة الاقتصادية تتسم بالاستقرار، إضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وجلب الاستثمار الأجنبي، لكن هذا لم يحدث في حالة الجزائر حيث حافظت الجزائر على فائض في ميزانها التجاري وهذا على المدى القصير (05 سنوات) وهذا مايوضحه الجدول التالي:

1- دربال عبد القادر،تأثير منطقة التبادل الأورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مرجع سبق ذكره.

2-Beatrice Hibou, les faces cachées du partenariat Euro –méditerranéen Critique international n 18 2003.

*- وهو أثر يشبه إلى حد بعيد أثر تخفيض العملة (La dévaluation) المعبر عنه بمنحنى يأخذ شكل حرف (J)، أي أن ميزان المدفوعات يتأثر في المدى القصير، ثم يتحسن في المدى المتوسط والطويل نتيجة زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية لتسوية المعاملات.

- **الجدول رقم 07: يبين الميزان التجاري للجزائر:[1]الفترة 2000-2011.**

الوحدة: مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473	46453
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489
الميزان التجاري	**12858**	**9192**	**6816**	**11078**	**13775**	**25644**	**33157**	**32532**	**39819**	**5900**	**16580**	**27036**
(معدل التغطية%)	**240**	**192**	**157**	**182**	**175**	**226**	**255**	**218**	**201**	**115**	**141**	**158**

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر حافظت على فائض في ميزانها التجاري رغم أن التوقعات كانت تشير إلى تحقيق عجز في المدى القصير ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية من جهة وكذا زيادة الطلب العالمي على النفط وتمديد عملية التفكيك الجمركي من جهة اخرى، وللإشارة فإن الميزان التجاري للجزائر كان يعاني من عجز لفترات طويلة قبل أن يحقق فائض في السنوات الاخيرة وهذا مايوضحه التمثيل البياني:

[1]الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية، مرجع سابق.

- **الشكل رقم 10: يوضح حالة الميزان التجاري للجزائر فترة 1970-2010.**

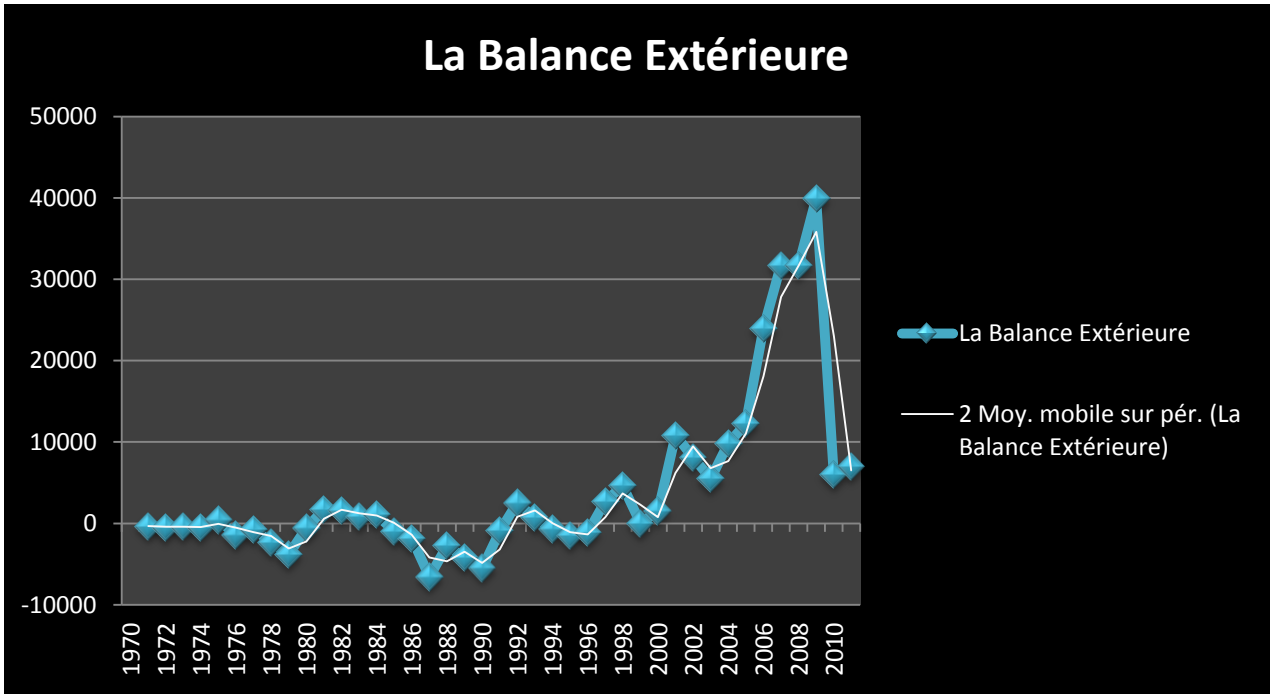

رسم بياني من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير البنك الدولي.

من خلال هذا التمثيل البياني نرى بأن الميزان التجاري للجزائر كان في حالة عجز لفترات طويلة ولكن سياسة الانفتاح الاقتصادي والشراكة الاستراتيجية أعطت مفعولها حتى ولو بشكل نسبي لكون الصادرات الجزائرية ما زالت مقتصرة على المحروقات.

أما بخصوص الإلغاء الفوري للحقوق الجمركية على المنتوجات الوسيطية وقطع الغيار المستوردة سيؤدي إلى انخفاض أسعارها وهو ما يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين، مما سيؤدي إلى تحسين النتائج الاقتصادية للمؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل تجاه الالتزامات الضريبية، مما يمكن الاقتصاد أيضا من الاستفادة من زيادة مستويات الإنتاج، الاستهلاك وكذا

زيادة الموارد الجبائية، وهذا ما يتطلب تكييف النظام الجبائي وإصلاح الإدارة الضريبية بغية تحسين عملية التحصيل الضريبي، وتفادي التهرب والغش الجبائي.*

كما يؤدي تحرير المبادلات إلى التأثير الإيجابي على الإنتاج في المدى الطويل رغم ما يكلف هذا التحرير من فقدان الرسوم على الواردات خلال المرحلة الانتقالية، إلا أنه بإمكانه أن يشجع الصادرات ويؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم، لاسيما وإن كان ذلك مرفقا بالجوانب النوعية للتنافسية والاستفادة من التحويل التكنولوجي والعمل وفق القواعد والمعايير الصحية والأمنية المعتمدة والمعمول بها في الدول الأوروبية، وهذا لا يتأتى إلا بتبادل الخبرات والمعلومات بخصوص القواعد التقنية وقواعد حفظ الصحة والأمن وحماية المستهلك.[1]

من خلال هذا التحليل وقبل إبراز مكاسب تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري لابد من الوقوف عند أهم المتعاملين التجاريين مع الجزائر وبالتالي تحديد مؤشر كثافة المبادلات وذلك من خلال الواردات والصادرات.

فمن خلال تحليلنا للشكل رقم 07 يتضح جليا الوزن الكبير للمعاملات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث أن نسبة 51% من الواردات الجزائرية لسنة 2010 مصدرها الاتحاد الأوروبي والباقي يتوزع على عدة بلدان وفي هذا الصدد نرى الضعف الذي يميز المبادلات العربية.

* –Voir : Suisse Algérie, Revue de la chambre de commerce et de l'industrie suisse–Algérie, Réaction de la signature de l'accord d'association Algérie–UE, N°09, Avril, 2002, P20،

[1]– قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، مرجع سابق، ص 06– 07.

وبالعودة إلى خلال الشكل رقم 08 نلاحظ أن نسبة 49,00% من صادرات الجزائر تتجه إلى الاتحاد الاوروبي، أي أن الاتحاد الاوروبي يعتبر الزبون الاول للسوق الجزائرية وفي هذا الاطار يسعى الطرفان لتفعيل الشراكة.

بالنسبة للجزائر نجد أن كثافة الواردات أكبر مع الاتحاد الأوروبي من باقي العالم (لاسيما في سلع التجهيز والسلع المصنعة وبعض السلع الوسيطية كالمواد الكيماوية)، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات حيث أن كثافة هذه الأخيرة أكبر مع الاتحاد الأوروبي من بقية العالم وخاصة في المواد الأولية الاستخراجية (الغاز والبترول)، وهو عكس دول جنوب المتوسط الأخرى التي تعرف كثافة الصادرات فيها مع الاتحاد الأوروبي في قطاعات المنتوجات النسيجية والألبسة والزراعات الغذائية[1]، وإذا أخذنا الهيكل القطاعي للتجارة الخارجية نجد أنه يمكن توضيح هيكلة المبادلات التجارية من خلال الرسمين البيانيين التاليين[2]:

[1]– لمزيد من الاطلاع أنظر: زايري بلقاسم، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص 146.

[2]– الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2002، نشرة 2004.

- **الشكل رقم 11: يوضح الواردات الجزائرية حسب مجموعة المنتوجات.**

الوحدة: مليون دولار

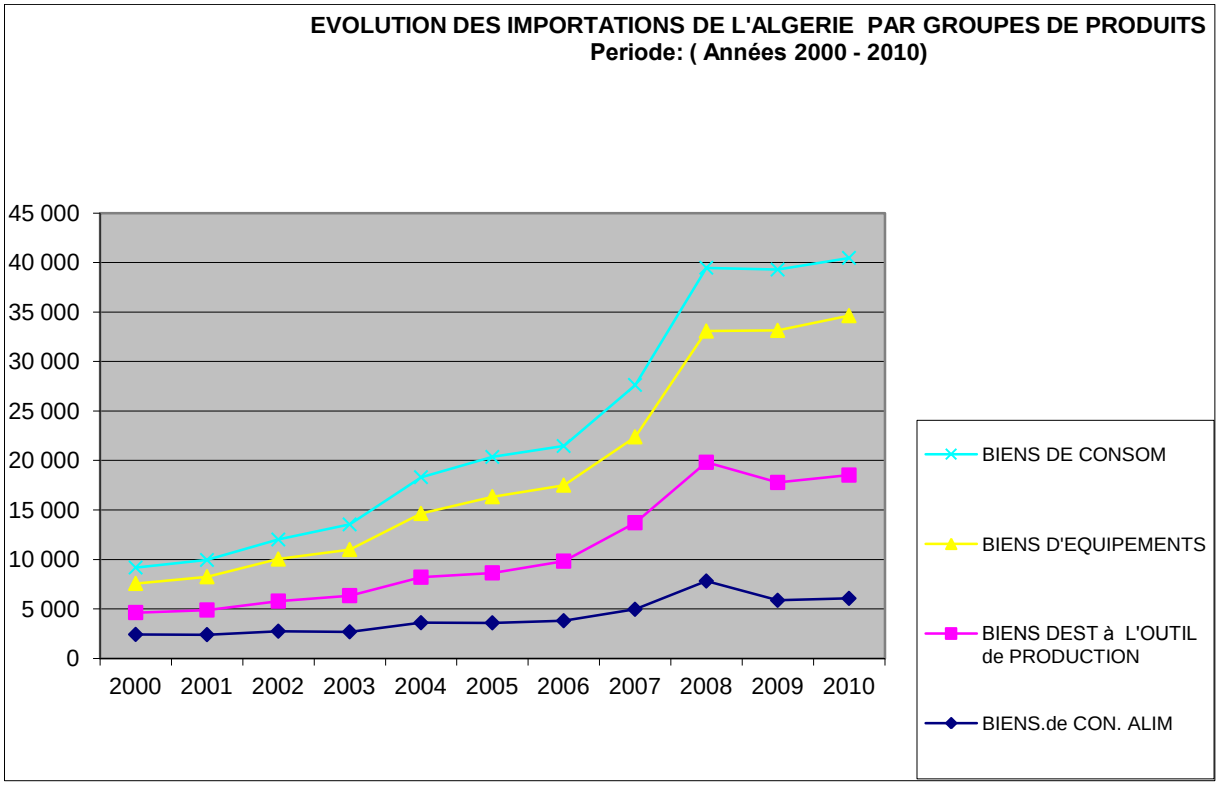

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS، الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية.

- **الشكل رقم 12: تبين الصادرات الجزائرية حسب مجموعة المنتوجات.**

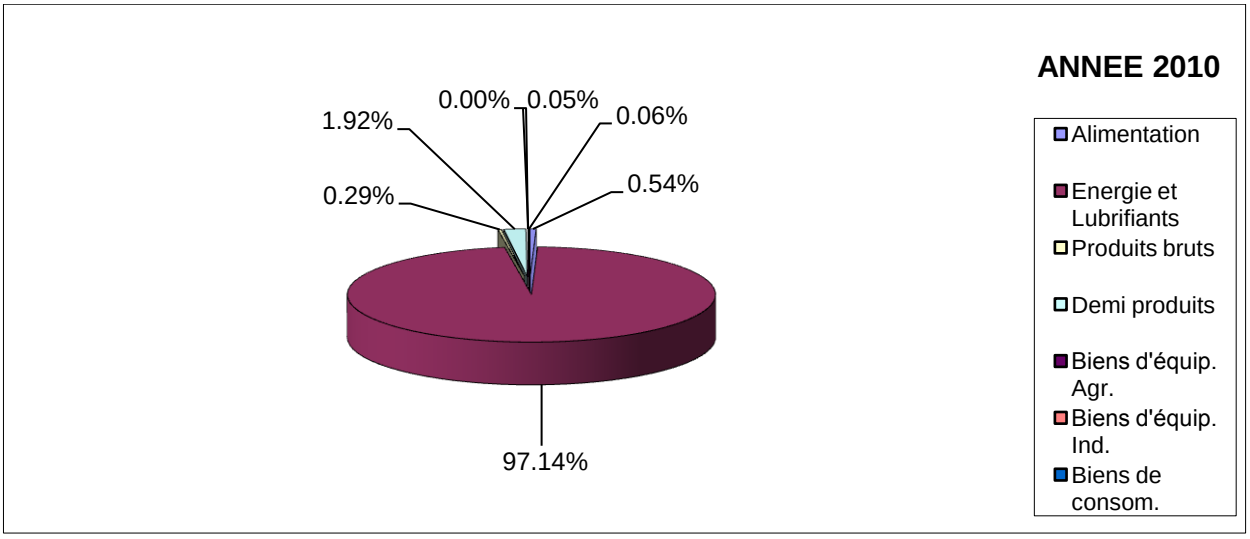

دائرة نسبية من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الجمارك الجزائرية.

من خلال التمثيلين البيانيين نرى بأن :

- الواردات الجزائرية تتشكل من السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية والزراعية حيث تحتل هذه المجموعة السلعية المرتبة الأولى من إجمالي واردات الجزائر.
- أما فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية لاتزال المحروقات تشكل أهم منتوج يصرف إلى الأسواق الأجنبية بنسبة 97% من إجمالي الصادرات، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات جد ضعيفة لا تتجاوز نسبة 3% من الحجم الإجمالي للصادرات، وتتمثل عادة في سلع نصف مصنعة، سلع التجهيز الصناعي، منتوجات خام، المواد الغذائية.

ومن هذا المنطلق فإن أثآر اتفاق التبادل الحر بالنسبة للاتحاد الأوروبي ضعيفة، كون أن التخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية أدت إلى ارتفاع طفيف في الصادرات الأوروبية نحو الجزائر، بسبب المكاسب المتعلقة بمؤشر الكفاءة– السعر التي ستحصل عليها مقارنة مع الدول الأخرى التي لا تستفيد من هذه التخفيضات الجمركية (المنتوجات الصينية مثلا)، أما بالنسبة للصادرات فالجزائر لا تتمتع بميزة استثنائية في السوق الأوروبي ما عدا كونها الممون الرئيسي بالطاقة وهذا لعدم وجود مؤسسات يمكنها الاستفادة من السوق الأوروبي وبالتالي سيكون الأثر الكمي للصادرات ضعيفا وبالمقابل وعلى المدى القريب فلن تكون هناك آثار أيضا على الواردات الوافدة من الجزائر، باعتبار أن ليس هناك تفكيك أو إلغاء جمركي ينبغي أن يقوم به الاتحاد الأوروبي على السلع الجزائرية، طالما أن الأسواق الأوروبية للسلع الصناعية الجزائرية مفتوحة منذ أمد بعيد، في حين أن العراقيل على السلع الزراعية تم الاحتفاظ بها، وبالتالي فإن الجزائر لن تكون في وضعا متميزا وأفضليا لدخول منتوجاتها الصناعية إلى الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى أن التجارة الأوروبية الجزائرية مازالت منذ السبعينات إلى يومنا هذا تعتمد نظاما تفضيليا ونظام

مزايا تعريفية وغير تعريفية ساعدت على خلق اقتصاد محمي ومدعم وريعي إلى حد كبير، وبالتالي فإن عملية تحرير التجارة بين الطرفين تحتاج إلى وقت طويل وتتطلب إجراءات تصحيحية هيكلية عميقة[1].

وما يجب التنويه إليه أن هذا الاتفاق سيؤدي بالجزائر إلى منح ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية عليها ثم إلغائها نهائيا بعد إنشاء منطقة التبادل الحر، في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الأخرى غير الأعضاء في الشراكة، وهذا يمثل تهديدا وتقييدا على حرية الإستيراد في الجزائر لصالح الإنتاج الأوروبي.

وخلاصة القول أن التفكيك الجمركي سيؤدي إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها تجاه السوق الأوروبي.

الفرع الثالث : آثار الاتفاق على القطاع الصناعي

تعتبر الصناعة العصب الذي تعتمد عليه أوروبا في اقتصادها مما يجعل المؤسسات الجزائرية أمام المحك إما البقاء أو الاندثار، تنشئ منافسة قوية من المؤسسات الأوروبية بفعل تفكيك أو إلغاء الحقوق الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائري، ولعل الفرص المتاحة أمام المؤسسات الجزائرية تتمثل في إمكانية اقتحام سوق أوروبي واسع مفتوح بتعداد 380 مليون مستهلك وبمتوسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا، أما التحديات التي ستواجهها المؤسسات الجزائرية تتمثل في رفع الاحتكار التي ظلت تعمل في إطاره وتحت طائلة الأرباح غير الطبيعية المتولدة عن الحماية الإجبارية المفروضة من طرف الدولة ناهيك عن عدم مراعاتها للمواصفات ومعاييرالجودة طالما أن المستهلك ليس له الاختيار إلا

[1] –ministere de finances, op.cit, p,26،

اقتناء السلعة المتوفرة، وبالتالي فإن مؤسساتنا أول ما يجب التفكير فيه هو عامل الجودة والمواصفات القياسية والصحية والبيئية ورفع الكفاءة الإنتاجية والتحكم في التكاليف وهذا ليس فقط على مستوى استخدامها للمواد الأصلية بل على مستوى التغليف والتعليب والتعبئة أيضا، لاسيما أمام اختفاء النظام التفضيلي القائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، وبروز علاقات اتفاقية من الجيل الجديد تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق[1].

وبالرجوع إلى مؤشر التنافسية نجد أن المؤسسة الجزائرية عموما بعيدة كل البعد عن هذا، وبالتالي فهي عرضة للاندثار لعدم اعتمادها على معايير تنافسية وتتمثل أساسا في:

- احترام المواصفات العالمية.
- التكنولوجيا الحديثة.
- الجودة والاتقان.
- الأسعار المعقولة.

واستنادا أيضا إلى مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصناعة الجزائرية*في بعض القطاعات أن الميزة النسبية تتركز بشكل كبير في المواد الأولية (الطبيعية)

[1]– بشير مصيطفى، الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني، الملتقى الاقتصادي الثامن، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 9/10/ماي/1999، ص17.

*– يسمح مؤشر الميزة التنافسية بقياس القدرة التنافسية على مستوى السلع الرئيسية، حيث يعتمد على قياس الأهمية النسبية للمجموعة السلعية في الصادرات الصناعية المحلية إجمالا إلى الأهمية النسبية لهذه المجموعة على المستوى العالمي في الصادرات الصناعية العالمية، حيث إذا ما تجاوزت حصيلة هذه النسبة الواحد يشير ذلك إلى وجود ميزة نسبية في القطاع (i)، وإذا ما كانت أقل من الواحد الصحيح فإنها تشير إلى عدم وجود ميزة نسبية في القطاع (i).

تتمتع الجزائر بميزة ظاهرة في بعض القطاعات المصنعة ذات الكثافة العالية في العمالة ثم صناعات كثيفة التقنية (المنتوجات الصيدلانية)، ثم صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة (الألمنيوم، الصلب، الإسمنت، الأسمدة).

وعليه فمن الآثار المتوقعة على القطاع الصناعي أيضا ما يتعلق بمجال استيراد المعدات ذات التقنية العالية أو المتوسطة من أوروبا، بالرغم من أن هذه المعدات لن تنافس الإنتاج الجزائري في المدى القصير، لكن يختلف الوضع على المدى البعيد إذا ما أصبحت الجزائر قادرة في المستقبل على تصنيع ولو جزء من هذه المعدات محليا إذ طورت من قدراتها العلمية والتكنولوجية والصناعية، وبالتالي فإن انفتاح السوق الجزائرية على استيراد هذه المعدات دون حماية بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإن لم يصاحبه تعاون فني ومالي مكثف بين أوروبا والجزائر في هذا المجال فسوف يؤدي إلى عرقلة أي تقدم جزائري في صناعة هذه المعدات، ويؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي الجزائري.

وخلاصة القول أن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية الكافية لمواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية، كما أن دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الجزائري تمثل تحديا حقيقيا أمام النسيج الصناعي الجزائري، رغم اختلاف الوضعية من قطاع لآخر وفقا للمعدل الجمركي المفروض على كل قطاع[1].

الفرع الرابع : آثار الاتفاق على الاستثمار الأجنبي

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكثر تفضيلا في الحركة الدولية لرؤوس الأموال، فالدول المصدرة لرؤوس الأموال تستعمله كأداة للحصول على اليد العاملة الرخيصة وتجنب العراقيل التعريفية وغير التعريفية، بالإضافة إلى التموقع في السوق

[1]– بشير مصطفى، مرجع سابق، ص 21.

المحلي بصفة دائمة، أما الدول المستقبلة لرؤوس الأموال فتنتظر من وراء ذلك الإستفادة من وسائل التمويل وخلق مناصب الشغل وتحسين ميزانها التجاري ...إلخ[1].

وعليه فإن درجة تركز وطاقة استقطاب أوجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة(IDE) تعتبر عامل هام لفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية الأورو– متوسطية والتي يمكن تفسيرها فيمايلي:

- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل هام لتقوية الاندماج
- تعتبر الاستثمارات الأجنبية مؤشرا يسمحباكتشاف الميزات المقارنة.
- تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل من عوامل النمو.

إن المتتبع لسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يلاحظ أن الجزائر كانت من الدول الأكثر تقييدا للاستثمارات الأجنبية، حيث لم تكن هناك قوانين وأطر مؤسسية لتشجيع وتحفيز الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري، بادرت الجزائر إلى سن جملة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارات الهادفة إلى تقديم الامتيازات والضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب، لكن رغم ذلك بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر ضعيفة جدا (باستثناء قطاع المحروقات) حيث لم تتجاوز 06 ملايين إلى 07 ملايين دولار أي ما يعادل 0.1 %من حجم الاستثمارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نام يحتاج إلى الكثير من الاستثمارات ليصل إلى مرحلة النمو، وهو اقتصاد مصنف ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة (وهذا حسب مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدره معهد (Heritage

[1] –Kharbachi Hamid, op.cit, P06.

Foundation) بالتعاون مع صحيفة (Wall street journal)* إضافة إلى أنه اقتصاد تابع لصادرات المواد البترولية والغازية، ويواجه العديد من الصعوبات منها ما يتعلق بالتوازن في ميزان المدفوعات الذي يخضع لعوامل ليس للدولة ممارسة أية رقابة عليها (كتطور الأسعار العالمية للمحروقات، تقلبات أسعار الدولار، وتطور معدلات الفائدة العالمية.

ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية يحتمل أن تؤدي في البداية إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك من خلال توفير سلة واسعة من السلع الاستهلاكية، كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج، وهذا ما يتطلب ضرورة ضح استثمارات كبيرة لتوفير البنى الأساسية التي تساعد على النشاط الاقتصادي، ومنه جذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ينبغي التنبيه إلى أمر مهم يتمثل في أن جني هذه المكاسب لن يكون إلا إذا تم مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية، تحدد أسلوب توجيه الاستثمارات الوطنية والأوروبية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية حسب المزايا النسبية التي تتمتع بها، وهذا من أجل تفادي الدخول المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية المضاربة القصيرة المدى (L'afflux massif de capitauxspéculatifs a court terme)، خاصة في ظل وضعية

*– لقد صنفت مؤسسة الأرت "وهي هيئة دولية أمريكية" في تقرير لها سنة 2005 والمتعلق بدرجة الانفتاح والحرية الاقتصادية، الجزائر في الرتبة 114 عالميا من بين 161 دولة، نتيجة الطابع المركزي الذي لا يزال قائما وكذا السوق الموازية التي تلعب دورا متزايدا في الاقتصاد الجزائري.

الاقتصاد الكلي الذي لا يتسم بالاستقرار وهو ما حدث في المكسيك سنة 1994[1]، وبالتالي بلوغ هذا التوجه تعترضه صعوبات كثيرة نذكر منها:

- اتجاه رؤوس الأموال غالبا نحو مناطق أخرى، وهو ما وقع فعلا حيث انتقلت الاستثمارات الأوروبية إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية (PECO) بعد تحول اقتصاديات هذه الدول إلى اقتصاديات السوق واندماجها في الاتحاد الأوروبي.
- أن أغلبية الأنشطة التي يمارسها رجال الأعمال الجزائريين هي أنشطة تجارية غير منشئة للقيم المضافة (استيراد- استيراد).
- ضعف القاعدة الإنتاجية بسبب تقادم أجهزة الإنتاج، وفائض اليد العاملة، بالإضافة إلى ضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على الأداء والمردودية.
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية مواجهة المؤسسات الأوروبية.
- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- عدم التأكد الاقتصادي.
- ضعف الهياكل القاعدية للنقل.
- التكوين غير الكافي لليد العاملة.
- العراقيل الإدارية، عدم ملائمة المنشآت القانونية والمؤسساتية.
- الفساد والطبيعة السلطوية لأنظمة الحكم.*

فهذه العوامل لا تشجع على خلق مؤسسات جديدة وبالتالي جعلت المنطقة أقل جذبا واستقطابا للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى ميل دول الاتحاد الأوروبي للاستثمار

---

[1] -AbdElkader Sid Ahmed, un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euroméditerranéen, publisud, Paris, 1995, P46.

*-Voir aussi : Le MOCI, Moniteur du commerce International, hebdomadaire, n° 1630, du 25 au 31/12/2003.

في دول شرق ووسط أوروبا (PECO)، وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن عامل القرب الجغرافي والثقافي والعوامل الأخرى غير الاقتصادية لا تكفي لجلب الاستثمارات الأجنبية، وإنما المنافسة هي المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي لاختيار أو انتقاء الدول والقطاعات.

ومن هذا المنطق يمكن اعتبار الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب من أهم المؤشرات الجاذبة للاستثمارات، وبالتالي عرف الإطار القانوني المنظم لهذا الشكل من أشكال التمويل الخارجي عدة تعديلات في السنوات الأخيرة، ومن بين هذه الإجراءات نجد : المزايا الجبائية، إزالة كل الحواجز التي من شأنها أن تكون عائقا أمام هذه الاستثمارات كغياب الهياكل القاعدية للخدمات وعدم وجود التسهيلات البنكية وعدم انفتاح النظام البنكي بالإضافة إلى التكاليف العالية بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات (خاصة النقل)، وثقل الإجراءات القانونية والجمركية[1].

وتجدر الملاحظة أن تصحيح الاختلالات وتحقيق مستويات نمو إيجابية في الجزائر لا يقوم إلا على تشجيع الاستثمارات المنتجة (InvestissementsProductifs)، لما لهذه الأخيرة من أهمية في توفير فرص الشغل الدائمة ومنه خلق مداخيل تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي.

الفرع الخامس: آثار الاتفاق على مستوى التشغيل

يرتبط هذا الأثر ارتباطا وثيقا بالاستثمار حيث أن زيادة عدد المؤسسات في السوق يؤدي إلى خلق وظائف جديدة خاصة إذا ما تعلق الامر بالاستثمارات المنتجة هذا من جهة ومن جهة أخرى الآثار المترتبة على سوق العمل أن تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريح، فضلا على أن تفكيك الحواجز

[1]– زايري بلقاسم، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص 14– 15.

الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة وهي بدورها تؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل المنافسة، كما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة، وبالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار باعتماد إجراءات حمائية للصناعات الفتية والمساعدة الأوروبية في المجال الاجتماعي.

الشكل رقم 13:يوضح معدل البطالة في الجزائر فترة 1970-2010.

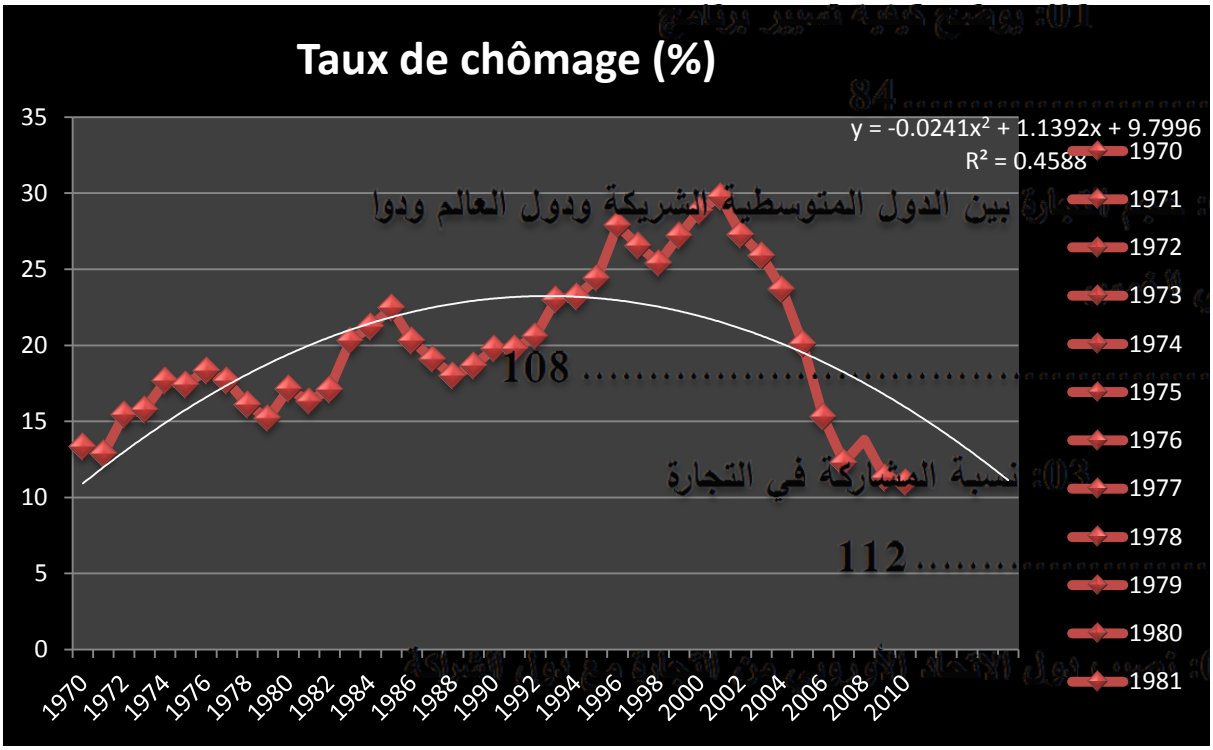

رسم بياني من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير البنك الدولي.

من خلال هذا المنحنى يتبين لنا أن معدل البطالة في انخفاض مستمر ولعل اتفاق الشراكة لم يكن له دور كبير في ذلك، لكون حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ضعيف خصوصا الاستثمار المنتج، ويرجع هذا الانخفاض إلى البرامج الحكومية التي أطلقتها الدولة في مجال تشغيل الشباب، ولهذا لايمكن القول أن اتفاق الشراكة انعكس بصورة على مستوى التشغيل.

المطلب الثالث

تقييم اتفاق الشراكة وأثار الوصول إلى منطقة التبادل الحر

بعد ما رأينا من أثار فعلية على الاقتصاد الجزائري، وجب معرفة كيفية تجنب الاثار السلبية المحتملة في حال الوصول إلى منطقة التبادل الحر والمحافظة على المكتسبات المحققة وتطويرها بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

أولا:تقييم الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

بعد مرور أكثر من 06 سنوات على دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ وبروز الأثار الأولية لهذا الاتفاق جعل الاقتصاديين يعيدون النظر في جدوى الاتفاق من عدمه وتصحيح مسار الاتفاق إن أمكن، وبالفعل فقد أرجأت الجزائر التفكيك الجمركي وهذا لعدة أسباب:

عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري.

- عدم قدرة المؤسسات على التنافسية.
- نقص الاستثمارات المنتجة من طرف الجانب الأوروبي.
- تحسن الإيرادات العمومية.
- النمو الاقتصادي.
- أزمة منطقة اليورو.

كل هذه العوامل وغيرها جعلت الجزائر تعيد النظر في بعض بنود الاتفاقية، وتفاوض من موقع قوة على اعتبار أنها تملك قدرة مالية معتبرة ووضع اقتصادي مريح، كما أنها بذلك تحافظ على الشركاء خارج الاتحاد الأوروبي، وهذا بغية جعل الشريك الأوروبي أكثر فاعلية خصوصا في موضوع الاستثمار المنتج، لأن نظرة الأوروبيين

للجزائر على أنها مجرد سوق، جعلت الشراكة تفقد الأهداف المنوطة بها وهي المصلحة المشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي[1].

أما التخوفات التي أطلقها الخبراء قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ حول انخفاض إيرادات الدولة من الحقوق الجمركية وكذا تسجيل عجز في الميزان التجاري لم تكن دقيقة وهذا ما تبين بعد مرور 05 سنوات على دخول الاتفاق حيز التنفيذ، لكن يبرر الخبراء ذلك بإرجاء التفكيك الجمركي

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي له أثار إيجابية وأخرى سلبية كنا قد تطرقنا لها سابقا، لكن التباين والتناقض سواء في المقومات أو في القيمة والقوة الاقتصادية يجعل هذا الاتفاق يكون في صالح طرف واحد لعدة أسباب[2]:

1. الاختلاف الواسع في الثقل البشري حيث يمثل عدد سكان الجزائر **8%** من سكان الاتحاد و هذا الفرق قد يكون لصالح الجزائر كما يمكن أن يشكل حجر عثرة أمامها في محاولاتها لاختراق الأسواق الأوروبية و إيجاد قدم فاعل فيها و ذلك ناتج عن عدم تناظر حجم السوق من ناحية العرض و الطلب.
2. الاختلاف في المكانة الاقتصادية، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد صغير حيث لم يتجاوز مجموع الناتج المحلي الإجمالي في عام **1999** قيمة **47.9مليار دولار** ، كما أنه اقتصاد نام يحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في الكثير من الاستثمارات ليتمكن من الوصول إلى مرحلة النمو المرجوة. كما أنه اقتصاد يعتمد أساسا على عائداته من صادرات المواد البترولية و الغازية، في حين نجد دول الاتحاد الأوروبي التي تكاد تكون في أرقى درجة من درجات التكامل الاقتصادي، حيث يتكون من **25** دولة قابلة للتوسع مستقبلا و يعتبر الاقتصاد الأول في العالم و هو متقدم بذلك على الاقتصاد الأمريكي بما لا يقل عن

---

[1]– عمورة جمال، رسالة دكتوراه، دراسة تحليلية وتقييمه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو–متوسطية، جامعة الجزائر،2005–2006، ص 207.

[2]– معطى لبنى، رسالة ماجستير، أثر الشراكة الأورو متوسطية على الاقتصاد الجزائري، جامعة وهران، 2007–2008، ص 120.

10%بحجم ناتج محلي يبلغ **8500 مليار دولار** مقابل أقل من **8000مليار دولار** للولايات المتحدة الأمريكية و من المتوقع أن يزداد تفوق الاقتصاد الأوروبي على الأمريكي و ذلك بانضمام دول جديدة إلى عضوية الاتحاد من بين الدول المرشحة للعضوية.

3. التباين الواسع في أهمية المبادلات التجارية لكل طرف عن الآخر، ففي الوقت الذي نجد فيه الاتحاد الأوروبي يمثل حوالي **65%**من التجارةالخارجية الجزائرية، نجد بالمقابل مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في **5%**من التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي.
4. عدم تناظر في المستوى المعيشي، حيث أن نصيب الفرد الجزائري من الدخل يساوي**0,5%** من متوسط دخل الفرد الأوروبي (حسب إحصائيات البنك العالمي لسنة **1998**). و إذا قمنا بمقارنة نصيب الفرد الجزائري من الدخل مع متوسط نصيب الفرد الأوروبي بمقياس تكافؤ القوة الشرائية (و هو مقياس أقرب إلى الواقع لمقارنة مستويات الدخل مع مراعاة اختلاف مستوى الأسعار)، فسيكون نصيب الفرد الجزائري معادلا إلى**1,4%** فقط من متوسط دخل الفرد الأوروبي، و لعل هذا كاف ليبين الفرق الشاسع بين المستويين المتناقضين، مما ينعكس على مستوى النمو الاقتصادي لكل طرف إما سلبا أو إيجابا.
5. كما أننا لاحظنا أيضا من خلال عرضنا لمشروع الشراكة الأوروبية–الجزائرية أن معظم الاتفاقيات المتوسطية الجديدة تقوم على تبادل المزايا بين الجانبين مع بعض التسهيلات الممكن حصرها في منح فترات انتقالية تؤخر التزام دول المتوسط بتقديم المزايا المقابلة لفترة تمتد إلى **12** سنة، و هذا عكس اتفاقيات التعاون لعام **1977** التي كانت تقوم على تقديم مزايا تفضيلية من طرف واحد، و عليه فإن تطبيق مشروع الشراكة سينتج عنه الانتقال من نظام تفضيلي قائم

على أساس التنازلات التجارية من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة من الجيل الجديد، و الذي يؤدي إلى تقديم تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق.

ومنه فلن يكون للاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فائدة كبيرة على الاقتصاد الجزائري إذا كان الاتحاد الأوروبي سيعامل كل الدول الأخرى نفس المعاملة، في حين تلتزم الجزائر بإعطاء ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية، و بتخفيض الرسوم الجمركية خلال المرحلة الانتقالية و من ثم إعفائها من كامل الرسوم بعد انجاز منطقة التبادل الحر، في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الأخرى غير الأعضاء في الشراكة، و هذا يمثل قيدا على حرية الاستيراد في الجزائر لصالح الإنتاج الأوروبي دون مقابل تحصل عليه الجزائر، و من شأن ذلك أن يحرم هذه الأخيرة من مكاسب توزيع مصادر الواردات مما يشكل تكلفة إضافية على اقتصادها.

وبصفة عامة فإن لاتفاق الشراكة آثار مباشرة و أخرى غير مباشرة قد تكون أكثر أهمية من غيرها نظرا لعدم قدرتنا على تقييمها على المدى القريب و القبلي. كما أن التكاليف التي قد يتكبدها الاقتصاد الجزائري هي مؤكدة و مباشرة أما المكاسب فهي غير مؤكدة و غير مباشرة كما أنها قد لا تتأتى إلا على المدى المتوسط و البعيد.

ثانيا:شروط نجاح اتفاق الشراكة :

إن نجاح أي مشروع يتطلب مجموعة من الشروط أو المقومات، ومن أهم مقومات نجاح الشراكة ما يلي[1]:

[1]– M. Belattaf, et B. Arhab, op.cit, p06 .

1)- استقرارالاقتصاد الكلي: يسمح هذا العامل بإعطاء مصداقية وثقة لجلب المستثمرين الأجانب قصد تعويض الخسائر الناتجة عن عملية التفكيك الجمركي وتشجيع العرض وخلق مناصب شغل محليا وكبح تدفقات الهجرة غير المشروعة وكذا هجرة الأدمغة أيضا.

2)- تخفيض المديونية الخارجية: إن مشكل المديونية لا يساعد على عملية التصحيح الهيكلي للاقتصاد الكلي بسبب الآثار التي تترتب عنها على ميزان المدفوعات والميزانية العامة، وعليه فمن الضروري إيجاد حلول للتخفيف أو التقليل من هذه المديونية على الدول العربية المتوسطية وذلك بتحويلها إلى سندات أو أسهم للاستثمار، أو إجراء مفاوضات حول تسييرها باعتبار أن أوروبا هي المدين الأساسي لهذه الدول وبإمكانها أخذ المبادرة وتقوم بما تم القيام به في الثمانينات بخصوص مديونية أمريكا اللاتينية، فيكون مثل هذا الإجراء مفيدا جدا بالنسبة للدول المتوسطية في هذا الظرف[1].

3)- تخفيف القيود التعريفية: إن الدخول في منطقة التبادل الحر يتطلب تغيير الهيكلة الجبائية أي الضرائب المفروضة على النشاط الداخلي، لأن أثر المداخيل الجبائية يتحدد بحجم الضرائب على التجارة الخارجية فالدول التي لا تتأثر هيكلتها الجبائية بالخسائر الجبائية الناتجة عن التجارة الخارجية ستكون لها أكثر الفرص للدخول أو الاندماج في منطقة التبادل الحر.

4)- وضع نظام أو شبكة للحماية الاجتماعية: إن تحرير التجارة سيؤدي إلى ضرب القطاعات المحمية، وبالتالي فإن القطاعات التي تود المحافظة على استمرارية نشاطها سوف تتحدد ببعض الإجراءات كتخفيض الأجور أو التسريح،

[1] -BicharaKhader, op.cit.

وهذا ما ينعكس اجتماعيا على فئات عريضة من المجتمع (البطالة، الفقر . . .إلخ) ، فعلى الدولة أن تواجهها بسياسة اجتماعية صارمة.

5)- إصلاح التشريعات : ينبغي على الدولة أن تكيف إطارها القانوني من أجل جلب الاستثماروالاستفادة من دخول رؤوس الأموال التي تمكنها أو تسمح لها بتحقيق الاندماجواقتناص الفرص والمزايا التي توفرها اتفاقيات الشراكة، وذلك بتقديم الامتيازات اللازمة للمستثمرين (كالتسهيلات والإعفاءات الجبائية) وتوفير الضمانات الكافية لهم .

6)- التشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين: ينبغي أن يكون جميع المتعاملين الاقتصاديينوالاجتماعيين على علم بفحوى هذه الاتفاقيات بمشاركتهم ومشاورتهم أثناء التفاوض وعند التطبيق، وإقناعهم أيضا بما توفره هذه الاتفاقيات من مزايا وما ينتظر المجتمع من تضحيات، وبالإضافة إلى العوامل المذكورة سابقا لإنجاح الشراكة ينبغي أيضا توفر الإرادة السياسية للطرفين المتعاقدين وكذا ضرورة التعاون والتكافؤ في العلاقة وعدم التمييز والقناعة بالمشروع.

ثالثا: مناطق التبادل الحر الناتجة عن اتفاقية الشراكة:

إن المفهوم الجديد للتجارة من وجهة نظر الشراكة الأورو- متوسطية هي تجارة بلا حدود ولا حواجز، ولإزالة هذه الأخيرة يجب أن لا تكتفي النظم بأن تجعل الحدود متساوية من جهة أو أخرى بل ينبغي أن تتبادل السلطات الثقة فيما بينها، وعلى هذا الأساس فإن منطقة التبادل الحر تعتبر مرتكز هام من مرتكزات اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، إذ تقوم هذه المنطقة على مجموعة من القواعد والأسس، وتحمل في طياتها انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الجزائري، فنحاول

في هذا المطلب الوقوف عند مضمون وأهداف المنطقة والقواعد والأسس التي تقوم عليها ثم ننتقل إلى ذكر أهم الانعكاسات المترتبة عنها.

❖ **منطقة التبادل الحر:**

يتمثل مشروع منطقة التبادل الحر (ZLE) الموقع في إطار اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي الجزائر والذي سيكون حيز التنفيذ مع مطلع سنة(2017) في تحرير المبادلات التجارية والتفكيك أو الإلغاء التدريجي للعراقيل الجمركية وغير الجمركية، ويتعلق الأمر بالمنتوجات الصناعية .

تضم مناطق التبادل الحر أكثر من 40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين 600 – 800 مليون نسمة، لا يتعدى فيها عدد الدول المتوسطية 15 دولة، بينما يفوق عدد الدول الغربية(الأوروبية) 25 دولة وأغلبها دول متقدمة صناعيا، وهذا ما يجعل الشراكة الأورو– متوسطية ذات طابع خاص جدا، وبالتالي فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر ستكون أكبر تجمع تجاري في العالم إذا استثنينا بعض التجمعات التجارية الصينية – الأسيوية – الباسيفية التي لا تزال في مرحلة التصور، وتتضمن منطقة التبادل الحر ما يلي[1]:

- بالنسبة للمنتوجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة
- أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية فإن الشراكة ستعتمد مبدأ التمييز المتبادل أي بمعني أخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية والغذائية وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود، وهذا نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر الأبيض المتوسط.

[1]– رعد الصرن، مرجع سابق، ص328–331.

- أما في ما يخص الخدمات فستخضع للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مراكش وهي إجراءات حمائية، إذا يصعب تحريرها تحريرا كاملا في مدة زمنية قصيرة، كما تنص الشراكة على السماح بالجمع بين شهادات المنشأ بين مختلف الأعضاء في منطقة التبادل الحر الأورو– متوسطية المزمع إنشاؤها.

تتمثل الأهداف الأساسية للتجارة بلا حدود في الشراكة الأورو– جزائرية فيما يلي:

- تحديد العقبات التي تعرقل التبادل الحر والصعوبات التي تبرز في المنطقة المتوسطية حول الموارد والمنتوجات القابلة للمنافسة.
- إيجاد أسس للاتفاق بين المساهمين في المجتمع والمهتمين بالتبادل الحر والانطلاق من عوامل التكامل ومن ثم إيجاد خطط التعويض العاجلة للوصول إلى منطقة التبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط.

أما بخصوص الأسس والقواعد التي تعتمد عليها منطقة التبادل الحر نلخصها في النقاط الأتية[1]:

- اعتماد تدابير وإجراءات ملائمة لقواعد المنشأ وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية والمنافسة.
- تبني مبادئ اقتصاد السوق ووضع إطار قانوني للاقتصاد الحر.
- تحديث البني الاقتصاديةوالاجتماعية مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص.
- تشجيعالاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.
- تحسين القدرة التنافسية عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعجيل بدفع المسار التنموي الاقتصاديوالاجتماعي وهذا من خلال:

[1]– هاني حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 89.

- ✓ دعم النمو الاقتصادي بتجنيد المدخرات المحلية أساسا وبواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا لا يتأتى إلا برفع الحواجز والعراقيل أمام الاستثمار بشكل عاجل، وهذا قصد نقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات والرفع من مستويات الإنتاج والتصدير.
- ✓ تشجيع الأطراف المشاركة على إبرام اتفاقيات فيما بينها في قطاعات مختلفة خاصة في مجال تحديث النسيج الصناعي.
- ✓ دعم التعاون في مجال إعادة تأهيل القطاع الزراعي وتطوير القطاع الريفي.

أما فيما يتعلق بعنصر الدعم في مجال التمويل والتعاون من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو– متوسطية، فتقترح أوروبا الزيادة في المساهمات التمويلية وذلك من أجل:

- مساندة إعادة هيكلة اقتصاديات الدول التي تقبل فتح أسواقها بعد توقيع اتفاقيات الشراكة.
- تطوير التعاون الجهوي وتقوية الروابط بين شمال – جنوب، وجنوب شرق في المنطقة عن طريق برامج عمل تتدخل فيها عناصر غير حكومية (المدن، وسائل الإعلام، الجامعات، المؤسسات . . .الخ).
- تخصيص اعتمادات إضافية من قبل الاتحاد الأوروبي، والدعوة إلى تقوية ميكانيزمات تنسيق تدخلات كل من البنك الأوروبي للاستثمار وكذا البنك العالمي وصندوق النقد الدولي نظرا للاحتياجات المتوسطية الكبيرة.
- الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي نظرا لقصور الدول المتوسطية في مجال التعليم وشروط العمل والصحة والوقاية الاجتماعية.

- ضمان المرور الحر للسلع برفع العراقيل والحواجز وذلك بمساهمة المجتمع المدني الذي يعتبر صاحب القرار لإنجاح مشروع الشراكة والاندماج، وذلك بمساهمته في تمكين وتقوية العلاقات بين الوكلاء الاقتصاديين في المنطقة.

تجدر الملاحظة أن التدفق الجيد للمبادلات في منطقة التبادل الحر يتطلب جملة من التنظيمات الضرورية وتقنينها نلخصها في ما يلي[1]:

- تبني قواعد المنشأ من أجل التعاون الجمركي، وشهادات الجودة.
- اعتماد المقاييس المثلى لحماية حقوق الملكية الفكرية.
- تبني إجراءات المنافسة بإلصاق البطاقات واعتماد المقاييس الفنية .
- متابعة وتنمية السياسات التي ترتكز على اقتصاد السوق واندماجاقتصاديات دول هذه المنطقة.

رابعا: الانعكاسات المحتملة لمنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري:

ستتحمل الدول العربية المتوسطية تكاليفتكييف وتقويم اقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر وبالتالي مخلفاته بالنسبة للجزائر الأمر لا يختلف كثيرا وهذا ناتج عن:

- التراجع عن الحماية الجمركية أو إلغائها بصفة نهائية أو تدريجية وذلك حسب الاتفاق المبرم مع كل دولة على انفراد.
- احترام الضوابط النوعية وقواعد المنافسة، وتحرير الخدمات وتنقل رؤوس الأموال.

[1]– M. Belattaf , et B. Arhab, op.cit, p07

وبالتالي هذا ما يدعو الجزائر إلى المطالبة بحق التمتع بشروط ميسرة لدخول صادراتها الزراعية إلى السوق الأوروبية، واستقطاب رؤوس الأموال الأوروبية وكذا الوطنية لإنعاش إقتصادياتها وضمان النجاح في المرحلة الانتقالية.

سنحاول الوقوف عند ذكر بعض الانعكاسات الإيجابية والسلبية المحتملة الناتجة عن منطقة التبادل الحر فيما يلي[1]:

- يؤدي تحرير التجارة الذي تنص عليه اتفاقيات الشراكة إلى تحسين القدرة والكفاءة الإنتاجيتين.
- سيؤدي التزام الشركاء باتفاقيات الشراكة إلى تعزيز وتشجيع النهج الإصلاحي الذي سلكته الدول المعنية أو التي هي في إطار إنجازه.
- ستؤدي هذه الاتفاقيات إلى تشجيع المنافسة وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بفضل توفير البيئة المواتية لذلك.
- ترى M.A Laanatza أن التحديات المرتبطة بالالتزامات التي تنص عليها اتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية وكذا التزامات المنظمة العالمية للتجارة ستؤدي إلى إحداث عملية إعادة هيكلة واسعة النطاق في اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، ويقتضي الوقوف أمام هذه التحديات ضرورة التعاون الاقتصادي الإقليمي، غير أنها انتقدت محتوى هذه الاتفاقيات لا سيما على مستوى تحرير التجارة، معايير المنتوجات، ونظم منح الشهادات، قواعد المنشأ، الإعانات الحكومية ضمن الاتحاد الأوروبي[2].

[1]– زايري بلقاسم، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص 133.

[2]– المرجعنفسه، ص 134.

- سوف يزيد اهتمام الدول الأوروبية بالجزائر نتيجة توافر العمالة والمواد الخام وقرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية، وغيرها من عناصر المزايا التنافسية المتمثلة في المزايا المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة المتوسطية والتي من شأنها جلب المزيد من الاستثمارات الأوروبية، بحيث يمكن أن تجعل من الجزائر قاعدة للإنتاج والتصدير إلى السوق الأوروبية.

الانعكاسات السلبية : سيؤدي تحرير التجارة مع أوروبا إلى ارتفاع مستوى الواردات الجزائرية من السلع الرأسمالية والمنتوجات نصف المصنعة، بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية في بداية المرحلة الانتقالية.

وللإشارة فإن التعجيل برفع أو إزالة التعريفات الجمركية في الدول المتوسطية ستكون له بعض الانعكاسات السلبية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية وذلك بمواجهتها لمنافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية وهذا نتيجة عدم التكافؤ، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات في الدول المتوسطية، ويفسح المجال للمنتوجات الأوروبية لاقتحام الأسواق المتوسطية، وهذا ينعكس على اختلال الموازين التجارية، إضافة إلى تراجع إيرادات الميزانيات العامة نتيجة إزالة التعريفات الجمركية وبالتالي تقليص الإنفاق العام الحكومي ومنه محدودية الاستثمار وزيادة التضخم وارتفاع مستويات البطالة، فعلى حد تعبير (M.Vauzelle) فإن خلق منطقة حرة للتبادل مع دول جنوب المتوسط ستؤدي إلى "انعكاسات سلبية مؤكدة وإيجابيات عشوائية" (des incovenientscertains et des avantagesalèatoires)، ويؤكد ذلك من خلال المخاطر التي تتحملها هذه الدول والمتمثلة أساسا في المنافسة الكبيرة التي ستواجهها المؤسسات المحلية لهذه الدول التي تعيش حاليا في ظل القيود الجمركية

المرتفعة، فضلا على أن هذه الدول سوف تفقد الكثير من الإيرادات أو الموارد الجبائية المتأتية من الرسوم الجمركية[1].

لقد قامت العديد من الدراسات* التي تناولت أثر منطقة التبادل الحر على الدول المتوسطية الموقعة على اتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية وذلك باعتماد هذه الدراسات على نماذج التوازن العام (Model D'équilibreGénéral).

خامسا : الإجراءات الواجب اتخاذها لتجنب الأثار المحتملة لدخول منطقة التبادل الحر:يجب على الجزائر البحث والتفكير في الكيفية، التي يتم من خلالها حماية الاقتصاد الوطني، وتعويض الخسارة الناتجة عن تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية، ولا يكون ذلك إلا بإصلاح النظام الجبائي الذي لا يزال يعاني الكثير الصعوبات بالرغم من إصلاحات سنة 1992. هذه الصعوبات يمكن حصرها في النقاط التالية:

- عدم فعالية السياسة الجبائية.
- عدم استقرار النظام الجبائي، جراء التعديلات المتتالية التي يتم إدخالها في كل مرة على قانون المالية أو قانون المالية التكميلي.
- الارتفاع المتباين للضغط الجبائي الذي يجعل المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص غير قادرين على احترام التزاماتهم اتجاه إدارة الضرائب.
- انتشار ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، اللذان يؤثران سلبا على حجم الإيرادات الضريبية، إضافة إلى غياب الاحترافية وضعف كفاءة بعض المشرفين على القطاع.

---

[1] –Michel Vauzelle, Rapport d'informationsur le Partenariat Euro–Meditèrranèn , 23/06/1999.

* دراسة لـ (Ruther Ford, et D. Tarr, E. Rustrom) سنة 1993 ، ودراسة أيضا لـ (GerrardKebabjian) سنة 1996.

وقصد السماح بتحسين المردود الجبائي وخفض مجال الاقتصاد الموازي، يجب العمل على إصلاح هذا النظام من خلال اتخاذ التدابير التالية:

- تبسيط النظام الجبائي.
- استقرار التشريع الضريبي.
- إحداث تقارب ما بين المصالح أو الإدارة الجبائية والمساهمين، بتبسيط النصوص وتعميمها، وتحسين الاتصال مع أعوان الجباية. وكذا القيام بعملية تأهيل هذه المصالح بواسطة التكوين واعتماد وسائل تسيير جديدة.

وفي هذا الإطار قامت الجزائر مؤخرا بإصلاح التعريفة الجمركية، وذلك بإحداث تعريفة جمركية جديدة، من خلال إصدار الأمر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بإنشاء تعريفة جمركية جديدة، حيث تم بموجبه تخفيض التعريفة الجمركية من 45 إلى 30 %. وكذا تحديد النسب التعريفية الجديدة كما يلي:

- من 0% إلى 5 % ، مفروضة على المواد الأولية غير المنتجة محليا، والتي تستعمل من قبل الجهاز الإنتاجي.
- 15 %، مفروضة على التجهيزات ووسائل الإنتاج الزراعي والصناعي، وكذا المنتجات نصف المصنعة.
- 30 %، مفروضة على المنتجات والسلع التامة الصنع والمعدة للاستهلاك النهائي والمباشر.

كما يجب الإشارة إلى أن الجزائر، قامت في الفترة الأخيرة بوضع آليات جديدة لحماية الإنتاج الوطني. من خلال إنشاء الرسم الإضافي المؤقت، الذي عوض القيمة المحددة إداريا، وذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

هذا الرسم تخضع إليه المنتجات والبضائع المستوردة من الخارج، والتي يمكن إنتاجها محليا، والهدف منه هو تحقيق هامش حماية للمنتوج الوطني، وإعطائه قدرا من الدعم للمنافسة لمدة 5 سنوات، حيث أن هذا الرسم كانت نسبته تقدر في جوان 2001 بـ 60%، وسوف يتراجع سنويا بـ 12 %، ليصل سنة 2006 إلى نسبة 0 %.

إن الإصلاح الجديد للتعريفة الجمركية، أثار مخاوف جميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في الجزائر، وهذا نظرا للنقائص والاختلالات الكبيرة في عملية تصنيف السلع إلى سلع تجهيز، سلع نصف مصنعة أو نهائية، ليتم إخضاعها بحسب ذلك إلى الرسم المطابق لها.

وقصد البحث عن الحلول التي يمكن أن تصحح الأخطاء، تم إنشاء فريق عمل من قبل مجلس مساهمات الدولة تترأسه وزارة الصناعة، ويضم كل من وزارة التجارة، ووزارة المساهمات، حيث قام هذا الفريق بإدخال تعديلات على التعريفة الجمركية بمراعاة مبدأين أساسيين هما:

- تخفيض الرسوم الجمركية للمواد الأولية الموجهة للإنتاج.
- رفع الرسوم المطبقة على المواد النهائية، بغية تشجيع الإنتاج الوطني وحمايته.
- إن اشتداد المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا للجزائر، لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

من أجل نجاح الاتفاق في القطاع الزراعي، يجب على الجزائر تحديد سياسة أو برامج لتطوير هذا القطاع تأخذ في الحساب:

- عصرنة أنظمة الإنتاج الفلاحي.

- تطوير هياكل الإنتاج من حيث كثافة رؤوس الأموال، ومستوى التأهيل المهني والتأطير.
- تطوير الهياكل الفلاحية والعقارية، وهذا من خلال حل مشكل العقار الفلاحي، الذي ما زال يمثل أكبر المشاكل التي يعاني منها القطاع.

وهنا يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، الذي اعتمدته الجزائر، مؤشرا هاما على الاهتمام الذي توليه الجزائر لعصرنة القطاع الزراعي والنهوض به.

إن التعاون من أجل عصرنة القطاع الصناعي عبر ما يسمى "الشراكة"، يظهر اليوم كضرورة حتمية من أجل مرافقة الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما أن هذه الشراكة هي أحد الأدوات الرئيسية لوضع السياسية الصناعية حيز التطبيق، من أجل إعادة تأهيل الأداة الإنتاجية وتوسيع النسيج الصناعي الوطني. وهنا يجب العمل على تطبيق الشراكة في ثلاث مجالات أساسية هي:

- قطاعات الإنتاج الموجودة وخاصة المركبات الصناعية.
- قطاعات النشاط حيث ما زال هناك فرص في الأسواق الواجب إشباعها.
- قطاعات النشاط غير المغطاة بالصناعة الوطنية.

إن المؤسسات الصناعية، يجب أن تجعل من الشراكة أحد العناصر الرئيسية والهامة لتطبيق أهداف ترمي إلى:

- تحسين نوعية المنتوجات وتكييفها مع متطلبات الأسواق الأجنبية والمحلية.
- هيكلة التمويل والاستغلال والاستثمار، عن طريق الدخول إلى المصادر الخارجية التي تتمثل في انفتاح رأس المال، وتكوين شركات مختلطة جديدة.
- فعالية التنظيم عن طريق التقنيات الجديدة.

بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات على هذه المؤسسات القيام بها، رغم الصعوبات والتطورات الداخلية، كتطوير الشراكة الصناعية بأشكالها المختلفة وخاصة المالية وبالخصوص في التكنولوجيات المولدة للثروة، وعصرنة طرق التسيير وأدوات الإنتاج، وتحسين خدمات دعم الصناعة، وعن طريق إدماج أفواج وإطارات أجنبية ضمن موظفي التأطير والإدارة من أجل تحكم أحسن في تقنيات العمل واكتساب الخبرة[1].

إن الدولة يجب أن تحسِّن من الإطار والمحيط الضروري لتطوير الشراكة، وتحسين مناخ الأعمال، لاستقطاب الاستثمارات بطريقة تساعد على خلط المزايا النسبية، وهذا ممكن نظرا للإمكانيات التي تتوفر لدى الجزائر والمتمثلة في:

- الهياكل القاعدية الصناعية واليد العاملة المؤهلة.

- المواد الأولية والطاقة المتوفرة بالسعر التنافسي.

بالإضافة إلى دورها المطلوب في تطوير خدمات الدعم للصناعة: كخدمات المعلوماتية، التكوين، البحث والتطوير، الاستشارة، المقاييس، مراقبة النوعية، حماية الملكية الصناعية...إلخ. والعمل على وضع حيز التطبيق لنظام الإعلام الصناعي، من أجل التعرف على التطورات التكنولوجية، التجديدات، طرق تسويق المنتوجات...إلخ.

[1] د.زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الوطني، مجلة إقتصاديات شمال إفرقيا، العدد الأول

خاتمةالفصل:

إن تأثير اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري لم يكن سلبيا كما توقع الكثيرون، ويبرر ذلك بتمديد الفترة الانتقالية وعدم التفكيك الجمركي، لكن من جانب أخر لم يعطي الاتفاق ما كان منتظرا منه خصوصا ما تعلق بالاستثمار الأوروبي في الجزائر حيث يبقى ضعيفا ومنحصرا في قطاع المحروقات وجانبه التجاري.

حيث بينت الاحصائيات أن مستوى الإيرادات الجمركية ارتفع بشكل كبير جدا، ضف إلى ذلك فقد حافظ الميزان التجاري على الفائض المسجل، كما أن مستويات البطالة انخفضت نسبيا، هذه المؤشرات تبين أن حجم التأثير لم يكن بالصورة المتوقعة، وبالنسبة للأثار المحتملة لوصول مرحلة الشراكة إلى منطقة التبادل الحر تبدو وأنها لا تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني في وضعه الحالي، لكن في حالة تأصيل الاقتصاد وتكييفه وفق الأليات الجديدة يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

خـــاتمـــة

خاتمـة

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال إقامة شراكة مع الدول المتوسطية توسيع نفوذه العالمي وتحصين مواقعه التسويقية، خصوصا بعد الزحف الصيني على المنطقة، غير أن الأهداف المعلنة للشراكة كانت ذات سقف عال جدا حيث ركزت على جعل منطقة المتوسط إحدى مناطق الرفاه الاقتصادي في العالم، والأكثر من ذلك المساهمة في تنمية بلدان المنطقة وفق خطط واستراتجيات مشتركة، لكن الواقع أثبت العكس حيث أن هذه الأهداف تتلاشى يوما بعد يوم لتنحصر في جعل البلدان المتوسطية أسواقا أوروبية من خلال إلغاء القيود والحواجز الجمركية، مما يؤدي إلى عجز الصناعة المحلية لهذه البلدان عن المنافسة في ظل قوة الصناعة الأوروبية وتنافسيتها.

يمثل اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مرحلة مفصلية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، لما له من تداعيات على مختلف النواحي خصوصا الاقتصادية، ومن هنا وجبت ضرورة معرفة كيف يمكن توجيه هذا الاتفاق بما يخدم الاقتصاد الجزائري، لان الواقع الاقتصادي في عصر التكتلات لا يستثني أحدا فإما الانضمام أو العزلة، وهذه الأخيرة بطبيعة الحال أمر صعب للغاية إن لم يكن من المستحيلات، وخصوصا في حالة الجزائر التي تمثل سوقا استهلاكية بامتياز، ويملك فيه الاتحاد الأوروبي حصة الأسد بمعدل مبادلات يفوق 50% .

يجسد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي علاقة القوي بالضعيف، حيث ان الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية مؤهلة تضم عدة بلدان جد متطورة تكنولوجيا وتمتلك مؤسسات ذات تنافسية عالية، بينما نجد أن الاقتصاد الجزائري وإن حقق نتائج مرضية فهو اقتصاد ريعي، لا يمتلك مؤسسات تنافسية، وبالتالي فمصلحة الطرف الأوروبي تبدو جلية في استغلال هذا الاتفاق بما يخدم مصالحها فمن جهة تضمن

تموينها بالطاقة ومن جهة أخرى تزيد من نفوذها في السوق الجزائرية، بل والسوق الأفريقية.

من هذا المنطلق حاولنا معرفة تجليات هذه العلاقة بين الطرفين وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن خيارا استراتجيا، وإنما رد فعل للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم ومسايرة النمط التجاري الذي تعتمده الجزائر منذ سنوات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالوصول إلى إقامة منطقة التبادل الحر سيفقد الجزائر باقي الشركاء الذين اظهروا حسن نواياهم خصوصا بتفعيل الاستثمارات المنتجة وهنا نتحدث عن الشريك الصيني الذي يمكن أن يغطي لوحده نصف احتياجات الجزائر، كما أن الظروف الاقتصادية والأمنية في تلك الفترة جعلت الجزائر تبحث عن ملاذ خارجي لتحسين صورتها واستعادة الثقة داخل المنظومة العالمية.
- إن اتفاق الشراكة يكرس فعلا التبعية التجارية للاتحاد الأوروبي، حيث قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ كانت الجزائر سوقا للسلع والمنتوجات الأوروبية بنسبة تتجاوز 50% من واردات الجزائر، وبعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ تواصل هذا النهج في إبقاء الجزائر مجرد سوق استهلاكي، في حين تبقى القيمة المضافة من هذا الاتفاق ألا وهي تعزيز الاستثمارات الأوروبية المنتجة الغائب الاكبر، وبالتالي فعملية تمديد الفترة الانتقالية لتأهيل المؤسسات الجزائرية أمر اكثر من ضروري ربما يجعل الطرف الأوروبي يعيد حساباته بهذا الخصوص، كما أن الجزائر تسعى جاهدة لإقناع الطرف الأوروبي بضرورة الاستثمار في الجزائر، وذلك من خلال تطوير القوانين وتحسين مناخ الاستثمار عن طريق تسهيل المعاملات وتوفير البنية التحتية الملائمة.

- لم يكن لدخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ الأثر الكبير الذي توقعه معظم من عارض فكرة إقامة الشراكة، ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها تأجيل التفكيك الجمركي من جهة وكذا ارتفاع الصادرات الجزائرية من قطاع المحروقات من جهة أخرى، ضف إلى ذلك الموارد المالية الكبيرة نتيجة ارتفاع أسعار هذه الأخيرة في الأسواق الدولية، وبالتالي استطاعت الجزائر ان تحافظ على مستوى مرتفع من النمو وهذا من خلال زيادة الانفاق العام، مما جعل المؤشرات الاقتصادية تكون إيجابية، وهنا نتحدث عن تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري لعدة سنوات متتالية، أيضا بالنسبة لباقي المؤشرات الاقتصادية التي كانت ايجابية ومشجعة للغاية خصوصا ما تعلق بانخفاض معدلات البطالة بفضل الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة في هذا المجال، ومن هنا لا نرى وجود أثر لاتفاق الشراكة على المدى المتوسط على الأقل.

من خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها يمكن القول أنه بعد مرور عدة سنوات على دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ لم تتضح الصورة بعد حول الأثار التي يمكن أن يخلفها هذا الاتفاق وهذا راجع لعدة عوامل اهمها عدم الوصول إلى منطقة التبادل الحر والتي من خلالها يمكن رؤية الاختلالات على مستوى الميزان التجاري بتدفق الواردات الأوروبية وكذا تقلص الإيرادات الجمركية نتيجة لذلك، كما أن تباطؤ السلطات الجزائرية في القيام بعملية التفكيك الجمركي يعطي صورة حول فشل الفترة الانتقالية لتأهيل المؤسسات الجزائرية، كما أن الوضعية المالية المريحة للجزائر مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي تجعلها غير مستعجلة في ذلك، كما يمكنها التفاوض من موقع قوة.

وعليه رأينا ضرورة الخروج من الجدل العقيم حول جدوى اتفاق الشراكة من عدمه، إلى أمر أكثر أهمية باعتبار أن الشراكة أمر واقع لا محال ألا وهو كيفية توجيه

مسار الشراكة بما يخدم الاقتصاد الجزائري، خصوصا في المرحلة الصعبة التي يعيشها الاتحاد الأوروبي والأزمة المالية التي تشهدها مختلف بلدانه، وهنا نجد الفرص المتاحة التي أغفلها من عارض اتفاق الشراكة، فالجزائر يمكن أن تمثل ولو نسبيا طوق نجاة للشركات الأوروبية من حالة الركود الغير مسبوق في أوروبا، حيث يمكنها الاستثمار في الجزائر والاستفادة من المزايا التي تمنحها لها (إعادة توطين)، وبعد ذلك يمكن للجزائر إلغاء القيود لأن وجودها من عدمه آنذاك لن يكون له تأثير يذكر.

فهرس المحتويات

فهرس المواضيع:

مقدمة.....أ

الفصل الأول: التكامل الاقتصادي.....01

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.....04

المطلب الأول: مفهوم، أشكال وأهداف التكامل.....04

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي الدولي.....14

المطلب الثالث: شروط نجاح التكتلات الاقتصادية.....27

المبحث الثاني: آثار ومشاكل التكامل الاقتصادي.....30

المطلب الأول: أثار التكامل الاقتصادي.....30

المطلب الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي.....37

المبحث الثالث: بعض تجارب التكامل الاقتصادي.....42

المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي كنموذج رائد للتكامل الاقتصادي.....42

المطلب الثاني: تجارب أخرى للتكامل الاقتصادي.....49

الفصل الثاني: الشراكة الأورو متوسطية.....60

المبحث الأول: المشروع الأورو-متوسطي.....62

المطلب الأول: مفهوم الشراكة.....63

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتعاون الأورو متوسطي.....70

المطلب الثالث: مسار الشراكة.....76

المبحث الثاني: التوجه نحو الشراكة فعلية.....86

المطلب الأول: مضمون وأهداف الشراكة الأورو- متوسطية.....87

المطلب الثاني: البرامج الأوروبية لتفعيل اتفاق الشراكة.....97

المطلب الثالث: العلاقات التجارية المتنامية.....107

الفصل الثالث: أثار الشراكة ومنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري.....124

المبحث الأول: الشراكة الأورو- متوسطية.....126

المطلب الأول: المفاوضات الجزائرية الأوروبية.....126

المطلب الثاني: مضمون الشراكة.....130

المطلب الثالث: واقع الشراكة الأورو- جزائرية.....139

المبحث الثاني: أثار الشراكة على الاقتصاد الوطني.....148

المطلب الأول: الآثار النظرية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني.....148

المطلب الثاني: الآثار الفعلية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني.....159

المطلب الثالث: تقييم اتفاق الشراكة وأثار الوصول إلى منطقة التبادل الحر..179

خاتمة.....197

قائمة

المراجع.....202

فهرس الجداول والأشكال:

1- الجداول:

الجدول رقم 01:يوضح المدفوعات الفعلية للمساعدات المالية للدول العربية (1995-1999).....103

الجدول رقم 02: يبين درجة الانفتاح، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.....110

الجدول رقم 03: حجم تجارة الدول المتوسطية الشريكة حسب الدول الشريكة (بالنسبة المئوية من حجم التجارة الإجمالي) –عام 2004.....114

الجدول رقم 04: يبين حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي.....140

الجدول رقم 05: يبين حجم الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الاوروبي.....142

الجدول رقم 06: يوضح تطور الإيرادات الجمركيةالفترة 2000-2010.....161

الجدول رقم 07: يبين الميزان التجاري للجزائر:الفترة 2000-2011.....164

2- الأشكال:

الشكل رقم 01: يوضح كيفية تسيير برنامج MEDA.....84

الشكل رقم 02: حجم التجارة بين الدول المتوسطية الشريكة ودول العالم ودوا الاتحاد الأوروبي الخمس وعشرين.....108

الشكل رقم 03: نسبة المشاركة في التجارة العالمية.....112

الشكل رقم 04: نصيب دول الاتحاد الأوروبي من التجارة مع دول الشراكة المتوسطية.....113

الشكل رقم 05: الشركاء الرئيسيون لدول الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين.....121

الشكل رقم 06:يبين الواردات الجزائرية من أوروبا حسب مجموعة الاستعمال.....141

الشكل رقم 07: يبين موقعالاتحاد الأوربي في الواردات الجزائرية.....144

الشكل رقم 08: يمثل زبائن الصادرات الجزائرية (حصة الاتحاد الأوروبي).....145

الشكل رقم 09: يوضح التطور الكبير في الإيرادات الجمركية فترة 2000-2010.....162

الشكل رقم 10: يوضح حالة الميزان التجاري للجزائر فترة 1970-2010.....165

الشكل رقم 11: يوضح الواردات الجزائرية حسب مجموعة المنتوجات.....168

الشكل رقم 12: تبين الصادرات الجزائرية حسب مجموعة المنتوجات.....169

الشكل رقم 13: يوضح معدل البطالة في الجزائر فترة 1970- 2010.....177

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1. الكتب:

- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي ، مصر2002.
- براهيمي عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (1)، 1980.
- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، مصر، 1998.
- حسين عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، بدون تاريخ.
- رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تكاملي تنظيمي تحليلي، الجزء الثاني ، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا،2001.
- سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
- سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة، الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، الطبعة الأولى، بيروت، ماي، 1988.
- سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية و" الجات " 94"، ط 2، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مكتبة النهضة العصرية، القاهرة 1998.

- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- عبد المنعم السيد علي، الوحدة النقدية العربية، سلسلة الثقافة القومية (7) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- عمر صقر، التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، مكتبة عين شمس، مصر 1996.
- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 2001
- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها ، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (1)، بيروت، 1986.

2. الأطروحات والرسائل:

الأطروحات:

- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية: حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، الجزائر، 2004.
- زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، لتكوين منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004.
- ياسمين محمود فؤاد محمود، المنطقة المثلى للعملة والإتحاد النقدي الأوروبي، تقييم الآثار على اقتصاديات دول البحر المتوسط مع دراسة حالة

مصر، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإقتصاد، أطروحة دكتوراه، مصر، 2004.
- عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقيميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005-2006.

الرسائل:

- أخرمبالي ولد محمد، الآثار الاقتصادية للشراكة العربية – الأوروبية على الاقتصاديات العربية (تجربة تونس والمغرب)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر 2003 .
- بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها و أفاقها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- صباح شناييت، آليات ووسائل التكامل الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر1999.
- صلاح الدين نافع سليمان، التجمعات الإقليمية العربية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة ماجستير، القاهرة، 1990.
- محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، المشروعات العربية المشتركة كقاعدة للتكامل الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، القاهرة، 2001.
- معطى لبنى، رسالة ماجستير، أثر الشراكة الأورو متوسطية على الاقتصاد الجزائري، جامعة وهران، 2007-2008.
- نوار كريم، التكامل الاقتصادي والنقدي الأوروبي، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

المجلات والدوريات :

- التوني ناجي، "آثار اتفاقيات المشاركة الأوربية المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية "، ورقة بحث منشورة من طرف البنك الكويتي للصناعة : سلسلة المال والصناعة، العدد العشرون، 2002.
- بشير مصطفى، الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني، الملتقى الاقتصادي الثامن، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 10/9/ماي/1999.
- دربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الأورو متوسطية على أداء وتأهيل الاقتصاد الوطني، بحوث اقتصادية عربية، السنة الحادية عشر، العدد السابع والعشرون، ربيع 2002.
- زايري بلقاسم، مداخلة بعنوان: انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورو – متوسطية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة أيام 21/ 22 ماي 2002 (جامعة البليدة).
- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.
- عابد شريط، اثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2004.
- عمر الشربيني، "التجمعات الاقتصادية ومبدأ حرية التجارة في أمريكا اللاتينية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 125، جويلية 1996.

- قدي عبد المجيد، "الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات"، محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو متوسطية، جامعة سطيف، 2004.
- قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كألية لتفعيل الشراكة الأورو- عربية، أيام 9/8/ ماي/2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- قلش عبد الله، اثر الشراكة الأورو – جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد29، سنة 2006.
- قويدري محمد، "أثر المشروعات المشتركة في تحسين الأداء الاقتصادي"، محاضرة ألقيت حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، 2003.
- محمد إبراهيم السقا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 1998.
- محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي (بحوث و دراسات)، القاهرة، 1993.
- يمن محمد حافظ الحماقي، إمكانيات الاستفادة الفعلية والمتوقعة من الأطر المؤسسة للتعاون الاقتصادي للدول النامية، في دعم الإطار المؤسسي للتكامل العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تحرير محمد محمود الإمام.

3. قوانين واتفاقيات:

- اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الباب الثاني: التنقل الحر للسلع المادة 06، مأخوذة من نسخة لدى المجلس الشعبي الوطني من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

4. المواقع الالكترونية :

- **الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية**
- **الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية** www.douane.gov.dz
- **الديوان الوطني للإحصائيات ONS**
- **المركز الإحصائي الأوروبي eurostat**
- **ثانيا: باللغة الأجنبية**

1. Ouvrage:

- Abd elkader,s ; un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euro méditerranéen, publisud, Paris, 1995.
- Brulant, le traite de marsrricht, genese, analysecommentaires, 2eme edition, Bruxelle, 1994.
- Ponson,B ; Vanchan,N ; Hirsch,G ; Partenariat d'entreprise et Mondialisation, Karthala, Paris, 1999.
- D.Josselin ; Nicot,B ; Un modèle gravitaire géoéconomique des échanges commerciaux entre les pays de l'UE, les PECO et les PTM, Revue européenne de géographie, 2003.
- Cohen,D ; L'euro, 1997-1999 L'euro des préparatifs, Les Editions D'organisation, paris, 1997.
- Bicchi,F ; Bruxelles et le Maghreb, in revue panoramique, Marier le Maghreb avec L'UE, N°41, 1999.
- Mankiw,G,N ; Taylor,M.N ; principales de l'économie:Adaptation européenne , Edition de boeck 2010.
- Bensidoune,I ; Agnès chevalier , Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPII, Paris; 1996.
- Boulouis,J ; Droit Institutionnel de l'union européene, 6 éme édition Montchrestien ,Delta. Paris.
- Burban,J,L ; Les institutions européennes, Vuibert, Paris, 1997.

- Foret,J,M ; Droit et Pratique de l'union européenne, 3 éme édition, Gualino éditeur, paris, 2001.
- Bibon,J,P ; INTRODUCTIO N A L'ÉCONOMIE INTERNATIONALE , ÉDITION GAETON MORIN CANADA 1993.
- Machlup,F ; Worried regional sectoral Macmillan London, 1976.
- Labouz,M,F ; Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflis et Convergences, Bruylant, Bruxelles, 2000.
- Krugman,P,R ; Maurice Obstfeld, Economie international,4 édition, imprimer par SNEL grafics, Belgique.
- lacoste,Y ; Géopolitique de la méditerranée, Edition Armand Colin, paris 2006.

2. Article, rapport et Thèse :

- Ministere des finances, accord d'association avec l'union européenne, « contenu & impact », les impacts prévisibles de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'Etat et le niveau de la protection tarifaire en Algerie, 2005.
- la chambre de commerce et de l'industrie suisse-Algérie, Réaction de la signature de l'accord d'association Algérie-UE, N°09, Avril, 2002.
- Merad,A ; Boudia, le partenariat euro-méditérranéen : un espace de demande effective à promouvoir, Monde en développement 2002 tome 29.
- Belaïch,F ; la conditionnalite Politique dans le partenariat euro-med, sous la direction de Marie Françoise Labouz, le partenariat de L'UE avec les pays tiers.
- BARTHE ; Economie de l'Union Européene, 2 ed, Economica, paris 2003.

- Hibou,B ; les faces cachées du partenariat Euro –méditerranéen Critique international n 18, 2003.
- Henia,C,G ; Doctorante en sciences économiques, Analyse des flux commerciaux et financiers entre l'UE et le Maghreb, université mohammed V-Rabat, Maroc.
- Commissariat général du plan, l'intégration régionale, imprimerie Bietlot-duculot, 2000.
- Conférence ministérielle euro-med, (marseille 15-16/NOV/2000), les relations euro-med.
- Dupuch,s ; mouhoud,E ; Talhite,F ; L'union Européen et ses voisins méditerranéens les prescriptives d'intégration économie internationale‹ 2004 n 97 p105-127.
- Décisions de financement de la commission européenne sur des programmes et projets en faveur des partenaires méditerranéens en 1999, Annuaire euromed 1999. http://www.euromed.net.
- FEMISE, Rapport du Femise sur l'évolution de la structure des échanges et des invesstissements entre L'UE et les partenaires Méditerranéens, Mars 2001.
- Henner,H,F ; Convergence et Divergence entre nations au seins d'une intègration èconomique, colloque A.T.M, Aix en Provence, 29-31/Mai/2001.
- Christophe,J ; Integration Economique et croissance, La Montèe des blocs regionnaux ?, Le MOCI, Moniteur du commerce International, hebdomadaire, n° 1630, du 25 au 31/12/2003.
- Fontagne,L ; Pèridy,N ; L'union Europèenne et Le Maghreb, OCDE, Paris, 1997.
- le Pensec,L ; le partenariat euro- méditerranéen : Grand espoirs modestes résultats, Rapport d'information 121 (2001-2002), dèlegation du senat pour L'UE.

- Boukella,M ; Benabdellah,Y ; Ferfera,M.Y ; « La Méditerranée occidentale, Entre régionalisation et mondialisation », CREAD, Université Abderrahmane Mira-Béjaïa, Algérie, 2003.
- Vauzelle,M ; Rapport d'information sur le Partenariat Euro-méditerranéen , 23/06/1999.
- Ben El Hassan Alaoui,M ; Le Maroc et l'UE a l'aube du XXIeme siècle (point de vue de sa majesté le roi Mohamed VI) -in Revue Panoramique, 3 trimestre, 1999.
- Barto,N ; L'impérialisme Européen et le libre échange: Les Accords euro-méditerranéens , Aout 2004. http//www.isometric.free.fr.
- Etienne,P ; le projet de la zone de libre échange des Amériques et les réponses stratégiques de l' Europe, de l'Asie, Thèse doctorat, Paris 1998.
- Programmes Régionaux, Partenariat économique et financiers, Les activités de la banque Européenne d'investissement dans la région. http//www.eib.org.
- Leveau,R ; Le partenariat euro-med, rapport du groupe de travail, la documentation française, Paris, 2000.
- Petrella,R ; les principaux défis économique de la mondialisation actuelle, (conseiller a la commission européenne; professeur a l'université catholique de Louvain), 2001.
- Union Européen – Maghreb, 25 ans de coopération, 1976-2001, édité par la délégation de la commission européenne au Royaume du Maroc.

3. SITE INTERNET :

http//www.acBordeaux.fr/Etablissement/sudmedoc/ses/1999.htm
http://www.euromed net /MEDA/évaluation/ MDP/default.htm .
http://www.france.diplomatie.fr/ index.html.

الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري

ملخص:

يعتبر إقامة التكتلات الاقتصادية من الخصائص التي يتميز بها النظام العالمي الجديد لمواجهة مختلف التحديات وتحمل المخاطر وتقاسم الرفاهية، وبما أن الشراكة هي أحد التوجهات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية على أساس المصالح المشتركة، قامت الجزائر بتوقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، هذا الأخير أثار جدلا واسعا حول الجدوى المنتظرة للاقتصاد الوطني جراء هذا الاتفاق وبالفعل بدأت تظهر النتائج الأولية لاتفاق من خلال تحليلنا لمختلف المؤشرات الاقتصادية أين أظهرت النتائج أن الاقتصاد الجزائري يمر بمرحلة انتقالية وباعتماد شبه كلي على قطاع المحروقات مما جعل النتائج ظرفية وليست نهائية في ظل هذه الظروف، ضف إلى ذلك عدم تطبيق كل بنود الاتفاق وعدم الوصول إلى منطقة التبادل، كما تبين أن النمو المسجل مرده ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وليس لاتفاق الشراكة دور في ذلك، ومن هنا توصلت الدراسة إلى ضرورة تجاوز الجدل القائم حول جدوى الشراكة مع الإتحاد الأوروبي باعتبار الشراكة أمرا واقعا إلى أمر أكثر أهمية ألا وهو كيفية توجيه مسار الشراكة بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية:

التكامل الاقتصادي، الشراكة، الإتحاد الأوروبي، الاقتصاد الجزائري، اتفاق، النمو الاقتصادي، الميزان التجاري، الاستثمار الأجنبي، منطقة التبادل الحر، التنمية المستدامة

ملخص

يعتبر إقامة التكتلات الاقتصادية من الخصائص التي يتميز بها النظام العالمي الجديد لمواجهة مختلف التحديات وتحمل المخاطر وتقاسم الرفاهية، وبما أن الشراكة هي أحد التوجهات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية على أساس المصالح المشتركة، قامت الجزائر بتوقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، هذا الأخير أثار جدلا واسعا حول الجدوى المنتظرة للاقتصاد الوطني جراء هذا الاتفاق وبالفعل بدأت تظهر النتائج الأولية لاتفاق من خلال تحليلنا لمختلف المؤشرات الاقتصادية أين أظهرت النتائج أن الاقتصاد الجزائري يمر بمرحلة انتقالية وباعتماد شبه كلي على قطاع المحروقات مما جعل النتائج ظرفية وليست نهائية في ظل هذه الظروف، ضف إلى ذلك عدم تطبيق كل بنود الاتفاق وعدم الوصول إلى منطقة التبادل، كما تبين أن النمو المسجل مرده ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وليس لاتفاق الشراكة دور في ذلك، ومن هنا توصلت الدراسة إلى ضرورة تجاوز الجدل القائم حول جدوى الشراكة مع الإتحاد الأوروبي باعتبار الشراكة أمرا واقعا إلى أمر أكثر أهمية ألا وهو كيفية توجيه مسار الشراكة بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية:

التكامل الاقتصادي؛ الشراكة؛ الإتحاد الأوروبي؛ الاقتصاد الجزائري؛ اتفاق؛ النمو الاقتصادي؛ الميزان التجاري؛ الاستثمار الأجنبي؛ منطقة التبادل الحر؛ التنمية المستدامة.